المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تجربة التحول الديمقراطي في تونس

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص: علاقات دولية.

إعداد الطالبة: قاني فدوى إكرام

إشراف الأستاذ: أ. محمد بن علي

لجنة المناقشة:

سيد أحمد كبير	رئيسا
محمد بن علي	مشرفا ومقررا
مصطفى خواص	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تجربة التحول الديمقراطي في تونس

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص: علاقات دولية.

إعداد الطالبة:

قاني فدوى إكرام

إشراف الأستاذ:

أ. محمد بن علي

لجنة المناقشة:

سيد أحمد كبير	رئيسا
محمد بن علي	مشرفا ومقررا
مصطفى خواص	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

" إذا الشعبُ يومًا أراد الحياةَ فلا بدَّ أن يستجيبَ القدر"

الشاعر أبو القاسم الشابي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي لا يُحمد على مكروه سواه، الحمد لله الذي أعانني على إتمام مذكرتي ووفقني لما هو خير.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "بن علي محمد" لإشرافه على العمل وعلى تفهمه وما قدمه من مساعدة.

كذلك أشكر جميع أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وكل أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

دون أن أنسى أن أعرب عن كل العرفان والامتنان لكل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

إهداء

الحمد لله حبًا وشكرًا وامتنانًا على البدء والختام

﴿ وَآخِر دَعوَاهُم أَنّ الحَمْدُ للهِ رَبِ العَالمِينْ ﴾

بعد تعب ومشقة دامت سنين في سبيل الحلم والعلم، حملت في طياتها أمنيات الليالي، أصبح عنائي اليوم للعين قرة، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي.

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي إلى التي رحلت قبل أن تقطف ثمار جهدها، إلى تلك الانسانة العظيمة التي ساندتني في ضعفي وهزلي، التي لطالما تمنيت أن تقرّ عينها برؤيتي في يوم كهذا، إلى خالتي الغالية "**فضيلة**" التي توسّدها التراب، أهدي لها نجاحي محفوفا بالدعوات راجية من المولى أن يتغمدها برحمته، خالتي الحبيبة فرحتي تنقصها وجودك ونجاحي ينقصه فخرك بي.

إلى نفسي الطموحة، إستحقيتِ النجاح.

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى صديقتي "لينا" وكل الصديقات والزميلات أينما كانوا.

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	1
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي	8-44
المبحث الاول: ماهية التحول الديمقراطي	10-25
المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المقاربة له	10
المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي	20
المبحث الثاني: خصائص التحول الديمقراطي	26-40
المطلب الأول: العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي	26
المطلب الثاني: مراحل وآليات التحول الديمقراطي	34
المبحث الثالث : معوقات التحول الديمقراطي	41-43
المطلب الأول: المعوقات السياسية.	41
المطلب الثاني: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية.	42
الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية التونسية	45-88
المبحث الأول: مسار الثورة التونسية وانعكاساتها على الوضع السياسي	47-64
المطلب الأول : أوضاع تونس قبل التحول الديمقراطي	47
المطلب الثاني: الانعكاسات المباشرة للثورة على الوضع السياسي والمرحلة الانتقالية	56
المبحث الثاني: دور العامل الخارجي في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس	65-77
المطلب الأول: دور الدول	65
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية	74
المبحث الثالث: أزمة التحول الديمقراطي في تونس	77-87

المطلب الأول: أسباب أزمة التحول الديمقراطي في تونس	77
المطلب الثاني: مؤشرات أزمة التحول الديمقراطي في تونس	84
استنتاجات	89
قائمة المراجع	92
الملخص	101

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
1	**خريطة تبرز التفاوت الجهوي في تونس**	50

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	**جدول يوضح نسب الفقر والبطالة والحرمان حسب احصائيات 2000**	53

مقدمة

شهدت المنطقة العربية (تونس، مصر، ليبيا اليمن وسوريا) منذ أواخر عام 2010 وبداية 2011 حالة من الانتفاضات والثورات الهادفة إلى إسقاط الأنظمة التسلطية والاستبدادية والدخول في عملية التحول إلى أنظمة ديمقراطية. إلا أن هذه الثورات لم تسفر في معظم البلدان عن التحول الديمقراطي المنشود، باستثناء تونس التي تمكنت من خوض عملية سياسية سلمية نسبيا مقارنة بالدول الأخرى التي دخلت في دوامات من الصراعات الداخلية والحروب الأهلية.

وتعد تونس من أبرز النماذج التي شهدت تحولا ديمقراطيا في العالم العربي عقب أحداث "الربيع العربي". حيث شكلت الثورة التونسية التي اندلعت في ديسمبر 2010، والتي بدأت باحتجاجات شعبية واسعة ضد الفساد والقمع السياسي والبطالة، منعطفا تاريخيا للبلاد وانتهت بسقوط نظام الحكم الاستبدادي الذي دام لعدة عقود، وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي.

شكلت هذه التجربة تحديا كبيرا بسبب البيئة السياسية والاجتماعية المعقدة، إلا أن تونس استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال مقارنة ببعض الدول الأخرى التي عاشت موجات مشابهة من الاحتجاجات.

الإطار المنهجي والمفهومي للدراسة :

I. المشكلة البحثية:

للتفصيل في هذه الدراسة ستكون الإشكالية كالتالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار مسار التحول الديمقراطي في تونس ناجحا، في ظل التحديات التي قد تعترضه؟

هذه الإشكالية تقودنا الي طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم التحول الديمقراطي؟ و ماهي مراحله و الياته ؟
2- ماهي الدوافع التي أدت بتونس الى التحول الديمقراطي ؟
3- فيما تتمثل اهم الادوار اتي قامت بها الدول في المسار الانتقالي لتونس؟
4- ماهي أهم التحديات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في تونس؟
5- هل يمكن اعتبار أن تونس قد نجحت في مسارها نحو الديمقراطية ؟

II. الفرضيات:

الفرضية العامة:

رغم النجاحات الأولية التي حققتها تونس في ترسيخ الديمقراطية من خلال انتخابات حرة وصياغة دستور ديمقراطي، إلا أن الأزمات الاقتصادية والتجاذبات السياسية تشكل تحديات جدية قد تعرقل استدامة هذا التحول.

الفرضيات الفرعية:

1- الخلفية الاجتماعية والاقتصادية و السياسية لعبت دورا هاما في التحول الديمقراطي.
2- يختلف دور العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي من دولة الى اخرى بحسب القوة السياسية والاقتصادية والأمنية لهذه الدولة.

3- اخفاق النخبة السياسية الحزبية، غياب التنشئة السياسية، التحديات الاقتصادية وتضارب المصالح الدولية من أهم اسباب فشل التحول الديمقراطي في تونس.

III. تحديد مجال الدراسة:

المجال الزمني: تعالج الدراسة موضوع التحول الديمقراطي الذي بدأ سنة 2011 وانتهى مبدئيا في نهاية 2014، لكن دراستنا تعرضت لمسائل تجاوزت هذه المرحلة.

المجال المكاني: الدراسة المنجزة قائمة على دولة تونس باعتبارها البلد الذي حدثت فيه عملية التحول الديمقراطي.

IV. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: يندرج هذا الموضوع ضمن مجال تخصصنا، كما أنه مساهمة لإثراء الأعمال في حقل العلاقات الدولية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسهم في توفير مرجع للمهتمين و الباحثين في هذا الميدان للاطلاع على التجربة الديمقراطية التونسية بعد الثورة.

الأهمية العملية: تسعى هذه الدراسة إلى دراسة التجربة التونسية كحالة و استخراج نقاط القوة والضعف حتى تستفيد منها الدول العربية. والبحث في أهم الآليات التي اعتمدها المجتمع التونسي في عملية التحول الديمقراطي و التحديات التي تواجهه.

V. مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع الدراسة إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

الدوافع الذاتية: فترجع إلى اهتماماتي الشخصية بموضوع الديمقراطية في البلدان العربية و المغاربية ، وبشكل خاص دولة تونس بما أنها بلد عربي يجاور بلدنا الجزائر.

الدوافع الموضوعية: نظرا للاهتمام الذي توليه العديد من البحوث الأكاديمية لدراسة التحول الديمقراطي، فقد تركز اهتمامنا على مثل هذه البحوث كونها تسهم في توفير مرجع للمهتمين و الباحثين في هذا الميدان و ذلك للاطلاع على التجربة الديمقراطية التونسية.

VI. مناهج الدراسة:

نظرا لطبيعة هذه الدراسة فقد اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: يستخدم هذا المنهج لدراسة ظواهر وجدت فيما سبق أو في دراسة ظاهرة لها علاقة بالماضي، ولمحاولة دراسة موضوع التحول الديمقراطي في تونس لابد من الرجوع إلى أهم الأحداث التي مرت بها تونس وكان لها تأثير على مجريات الحياة السياسية، واستخلاص الأسباب والعوامل المؤدية لذلك.

المنهج الوصفي: هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كميا وكيفيا. واعتمدنا على هذا المنهج في دراستنا من خلال الوصف الموضوعي لخصائص وسمات تجربة التحول الديمقراطي في تونس.

منهج دراسة حالة: هو أسلوب بحثي يستخدم لتحليل ظاهرة معينة في سياقها الواقعي، يتم فيه التركيز على دراسة متعمقة لحالة واحدة أو مجموعة صغيرة من الحالات بهدف فهم التفاصيل والخصائص الخاصة بها. من خلال البحث في الموضوع استخدمنا هذا المنهج على اعتبار أن دراستنا تتضمن دراسة حالة التجربة التونسية.

VII. صعوبات الدراسة:

في الحقيقة لا يخلو أي بحث علمي في أي مجال من وجود صعوبات و عقبات، و قد كانت أغلب الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة هي من طبيعة البحث العلمي، من بين هذه العقبات قلة المادة العلمية التي تعتبر الركيزة الأولى في أي بحث، كما قابلتنا صعوبات تتعلق باللغة الأجنبية، إذ أن العديد من الدراسات المتعلقة بالموضوع توجد باللغة الأجنبية.

VIII. المصطلحات التي لها علاقة بالدراسة:

الثورة: هو فعل ينجم عن مجموعة من العوامل والأسباب التي تقودها جهة معينة تسعى لتحقيق هدف محدد، وغالبا ما يكون ذلك في سياق مقاومة الاستعمار أو الانقلاب على نظام سياسي. تعتبر الثورات نقاط تحول تاريخية تؤدي غالبا إلى إعادة تشكيل المجتمع أو النظام الحاكم بطريقة تعكس المطالب والتطلعات الجديدة للمجتمع.

الربيع العربي: الربيع العربي هو سلسلة من الاحتجاجات والثورات الشعبية التي اندلعت في عدة دول عربية بداية من أواخر 2010، مطالبة بالحرية، العدالة، والإصلاحات السياسية. بدأت في تونس وامتدت إلى دول مثل مصر، ليبيا، سوريا، واليمن، مما أدى إلى تغييرات سياسية كبيرة في بعض الدول وقمع عنيف في دول أخرى.

الحراك السياسي: يعبر مفهوم الحراك السياسي عن الحالة السياسية التي تتسم بتزايد التغيير في موازين القوة ونمط توزيع السلطة، وسرعة تواصل الأفكار السياسية وانتشارها وكثافة التواصل فيما بين الأفراد.

IX. الدراسات السابقة:

لا يمكن لبحث أو دراسة ما أن تنشأ من العدم، بل لابد من وجود خلفية ومرجعيات متنوعة لموضوع الدراسة. ومن بين الدراسات التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي في الجمهورية التونسية نجد:

- بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت :المركز العربي .للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

يتناول الكتاب الثورة التونسية من جوانب متعددة، مركزا على تحليل بنية الثورة وأحداثها اليومية. الكتاب يعرض تفاصيل تطور الثورة ويدرس العوامل التي أدت إلى اندلاعها، ويقدم تحليلا لفهم ديناميكياتها ومسارها. يقدم بشارة رؤية عميقة لتفاعل الشعب التونسي مع النظام الاستبدادي، وتطور الحركة الاحتجاجية من مطالب اقتصادية إلى مطالب سياسية، كما

تطرق أيضا إلى دور وسائل الإعلام، الطبقات الاجتماعية، والنخب السياسية في صياغة مسار الثورة.

- عبد الحميد سعيد، عادل سماعلي، **دور العامل الخارجي في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس**، مذكرة ماستر(جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019).

تناولت هذه المذكرة دراسة واقع الانتقال الديمقراطي في تونس وأهم الفواعل التي ساهمت فيه، كما ركزت على معالجة دور العوامل الخارجية والأسباب الحقيقية سواء المعلنة منها ام المخفية التي تؤدي بالعوامل الخارجية الى لعب ادوار تتراوح ما بين التأثير بالقوة الاقتصادية، وفرض اصلاحات هيكلية وبين التلويح بالقوة واصطناع أحداث من وراء ظاهرة الارهاب الدولي من أجل تبرير للتدخل بالقوة العسكرية المباشرة.

- سليماني محمد، "مرضي مصطفى، تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر"، **مجلة الحقوق في البحوث والعلوم السياسية**، العدد 2، 2021.

يعالج المقال تجربة التحول الديمقراطي في تونس وبيئة النظام التونسي خلال مرحلتي الرئيس بورقيبة وبن علي، كما يسلط الضوء على الخلفيات الدافعة لعجلة التحول الديمقراطي المنطلق منذ 2011، مرورا بالمحطات الأساسية في عملية التحول، ووصولا الى استخلاص عوامل النجاح التي أدت بمسار التحول الى قطع أشواط مهمة نحو الأمام.

X. تقسيم الخطة:

قصد الاجابة عن إشكالية البحث والإحاطة بمختلف جوانب الظاهرة محل الدراسة، ارتأينا صياغة خطة مقسمة الى فصلين:

تطرقنا في الفصل الأول المعنون ب "**التأصيل المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي**" الى مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، بالإضافة الى أهم الاتجاهات والمدارس النظرية التي فسرت ظاهرة التحول الديمقراطي، هذا فيما يخص المبحث الأول من هذا الفصل، أما بالنسبة للمبحث الثاني منه تناولنا العوامل المؤدية لعملية التحول الديمقراطي و جميع الآليات والمراحل التي يمر بها، أما في المبحث الثالث من هذا الفصل تطرقنا الى معوقات التحول الديمقراطي.

أما الفصل الثاني والذي عنوانه "**تجربة التحول الديمقراطي في تونس**" فتطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل الى الأوضاع في تونس قبل الثورة وكيف انعكست هذه الثورة على الوضع السياسي، وفي المبحث الثاني تناولنا دور العوامل الخارجية في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، أما في المبحث الأخير فتطرقنا الى أزمة التحول الديمقراطي في تونس.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي

تمهيد:

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد أبرز المفاهيم تداولا في الظرفية الدولية الراهنة، وهو احدى القضايا المحورية في الدراسات السياسية المعاصرة، حيث يسلط الضوء على عملية انتقال الدول من الأنظمة الاستبدادية أو السلطوية إلى نظم ديمقراطية قائمة على المشاركة السياسية، احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون. تُعتبر هذه العملية معقدة وغير خطية، حيث تتداخل فيها العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل دراسة التحول الديمقراطي متعددة الأبعاد.

سنتناول في هذا الفصل مصطلح التحول الديمقراطي واهم التعريفات التي تناولته من طرف المنظرين المختصين في هذا المجال، وسنحاول التفصيل في أهم المفاهيم التي تطرقت له وأهم المفاهيم المشابهة له، كما سنتطرق لأهم المداخل النظرية التي حاولت تفسير عمليات التحول الديمقراطي. كذلك سيتم تناول العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي و أهم المراحل والآليات التي تمر بها هذه العملية الصعبة التي تواجه الدول، وأهم المعوقات التي يمكن أن تواجه الدول خلال عملية التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي

يعرف مصطلح التحول الديمقراطي العديد من التعريفات، وذلك لاختلاف وجهات النظر والزوايا التي ينطلق منها المفكرون، لذلك سنتطرق في هذا المبحث لأهم تعاريف التحول الديمقراطي والمفاهيم المشابهة له، وكذا أهم المداخل النظرية المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي و المفاهيم المقاربة له

أولا تعريف الديمقراطية:

يختلف لفظ الديمقراطية من لغة إلى أخرى، إلا أنها في الأساس تعود إلى اللغة اليونانية القديمة، وهي مكونة من مقطعين الأول demos وتعني الشعب وكلمة kratos أي حكم أو سلطة، وبذلك تصبح كلمة demos kratos حكم الشعب، ونلاحظ أن لفظة الديمقراطية تم استعمالها في باقي لغات العالم ومنها العربية.[1]

"لين جونس" يعرف الديمقراطية على أنها النظام الذي لا يمكن للشخص انتزاع الحكم لنفسه بالقوة، ولا يمكن لأحد أن يمنح نفسه سلطة مطلقة غير محدودة. فيش ستيفن قدم معايير للديمقراطية التي أصبحت أساسا لفهمها لدى العديد من المفكرين، وتتمثل هذه المعايير في الحرية الواسعة، وحرية التعبير، والمنافسة السلمية بين القادة، ومشاركة الشعب في العملية السياسية، وتشجيع جميع أفراد المجتمع على المشاركة في العملية الديمقراطية بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.[2]

يُعرفها "ديغن" بأنها حكومة للشعب ومن قبل الشعب بتمثيل متساوٍ. تضمن الديمقراطية حقوق الأفراد في قبول أو رفض الحكم، مما يعزز المشاركة السياسية الواسعة ويسهل تحقيق الرفاهية العامة.[3]

---

[1] فايز الربيع، ***الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية***، (عمان: دار الحامد، ط1، 2004)، ص. 31 .

[2] علي مصباح محمد الوحيشي،" دارسة نظرية في التحول الديمقراطي "، ***مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية***، م.01،ع.02 (أكتوبر 2015)، ص ص. 48- 66.

[3] الربيع، ***مرجع سابق***، ص. 25.

ثانيا: تعريف التحول الديمقراطي:

تعددت التعريفات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وذلك بسبب اختلاف الوجهات والزوايا. فهناك أكثر من مفهوم لهذا المصطلح، حيث يختلف تعريفه من مفكر لآخر، وذلك يعتمد على التوجهات التي ينتمي إليها كل مفكر والبيئة الاجتماعية التي نشأ فيها.

لغة: يعبر لفظ التحول من الناحية اللغوية إلى التغيير في الشيء، أو انتقال الشيء من حالة إلى أخرى. ويقابل كلمة التحول في اللغتين الفرنسية والإنجليزية transition.[1]

اصطلاحا: يقصد بالتحول الديمقراطي: تراجع نظم الحكم السلطوية بكافة أشكالها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى مؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعة، وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الغرب وانتهاك القوانين والدستور."[2]

يرى "برهان غليوان" أن التحول الديمقراطي يهدف إلى التعامل مع التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف التوتر العالي الذي يهدد المسيرة الديمقراطية قبل بدء تنفيذها. ويعتبر الباحث أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن إدماج أو إعادة إدماج ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في النظام السياسي، ويشمل ذلك التعديلات الدستورية والتنظيمية وتعزيز القيم الفكرية، بالإضافة إلى إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها وظهور مراكز فكرية مختلفة.[3]

يعرفه "ستيفن كنك" بأنه: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل آراء أو موضوعات لم تشملها من قبل، إذن

---

[1] أحمد كربوش، "إشكالية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية"، ***مجلة البحوث القانونية والاقتصادية***، م.6، ع.1 (جانفي 2023)، ص ص. 743-755 .

[2] لطفي بن طيبة، ***التحول الديمقراطي في تونس***، مذكرة ماستر،(جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2017)، ص. 11.

[3] النعمى السائح العالم، "التحول الديمقراطي المفهوم و الآليات"، ***مجلة الأكاديمية للعلوم الانسانية والاجتماعية***، ع.12 (جويلية 2017)، ص ص. 67-87.

هي خطوات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر".[1]

يعرف "إيتل سلان" التحول الديمقراطي بأنه حركة النظام السياسي نحو تبني الإجراءات التالية: انتخاب نواب منتخبين بحرية ونزاهة، وحق تولي المناصب العامة والوصول إلى السلطة، وضمان حرية التعبير وتوفير مصادر معلومات بديلة مدعومة بقوانين، وتحقيق استقلالية المؤسسات السياسية. يُعرف هذا الانتقال بأنه بمثابة مسلسل يتم فيه الانتقال من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين وتداول السلطة. وبناءً على هذا التفسير، يُعرف بعض الباحثين الدولة المتحولة إلى الديمقراطية بأنها تلك الدولة التي تعمل على تغيير النظام السياسي نحو الديمقراطية، أي التحول من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، أو من النظام المختلط الذي يجمع بين السمات الديمقراطية والسمات التسلطية إلى النظام الديمقراطي.[2]

وعرفه "صامويل هنتغتون" بأنه: "مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، والتي تحدث في فترة زمنية محددة، تفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاهات المضادة خلال الفترة الزمنية المحددة".[3]

كما عرفه " فليب شومبيتر" بأنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.[4]

---

[1] زياد جهاد حمد، "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي"، ***مجلة مداد الآداب***، م. 2018، ع. 14، (جوان 2018) ص ص. 569- 615.

[2] العالم، ***مرجع سابق***، ص ص. 67-87.

[3] صامويل هنتغتون، ***الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، (الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993)، ص. 73.

[4] خديجة بن طلاع، "التحول الديمقراطي في الجزائر: الواقع ورهانات المستقبل في ظل الأطر القانونية والدستورية "دستور 1989"، ***مجلة صوت القانون***، م7، ع2، (نوفمبر 2020)، ص ص. 62-89.

ويعرفه "روستو" بأنه: "عملية اتخاذ قرار يشارك فيها ثلاثة فواعل مختلفة الدوافع والمصالح، وهي النظام السياسي والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، حيث كل واحد من هذه القوى يسعى إلى اضعاف الأطراف الأخرى، وتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع"[1]

أما "سليبا سارسار" تعرف التحول الديمقراطي على أنه: عملية اتخاذ قرار تشارك فيها ثلاث قوى مختلفة الدوافع، وهي النظام، والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، يسعى كل طرف إلى اضعاف الأطراف الأخرى، وتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع.[2]

كما عرفه عاطف إمام على أنه:" مجموعة من الخطوات التي يتم اتخاذها لتحويل النظام غير الديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. تشارك في هذه العملية ثلاث قوى رئيسية تمتلك دوافع مختلفة، وهي المعارضة الداخلية والنظام السياسي، والقوى الخارجية. يسعى كل طرف إلى اضعاف الآخرين، وتحدد النتيجة النهائية بناءً على الطرف الذي ينتصر في هذا الصراع".[3]

يعتبر المفكر العربي الكبير محمد عابد الجبري التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الشامل، ولا تعتمد على مؤسسات تعزز قدرة الأفراد والجماعات، ولا تتبع نظاماً يستند إلى الأغلبية السياسية، الى دولة يقوم كيانها على ثلاثة أركان:

- تتمثل حقوق الإنسان في الحرية والمساواة، وتشمل أيضًا الحريات الديمقراطية وحق العمل وتكافؤ الفرص.

---

[1] نور الدين حفيظي، نبيل سعداوي، "إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة"، ***مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية***، م.3 ،ع. 6، (نوفمبر 2020)، ص ص. 118-137 ,

[2] حمد، ***مرجع سابق***، ص ص. 569- 615.

[3] عبد الرحمن يوسف سلامة، ***التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010***،رسالة ماجيستير (جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا،2016) ص 32.

- الدولة المؤسساتية هي تلك الدول التي تستند إلى مؤسسات مدنية وسياسية تتفوق على الأفراد بغض النظر عن مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.
- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وذلك بناءً على مبدأ حكم الأغلبية مع الحفاظ على حقوق الأقلية.[1]

إذن فالتحول الديمقراطي باختصار هو الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي يتم الممارسة فيه جميع أنواع الحريات وفي جميع الجوانب.

التحول الديمقراطي يعتبر عملية نسبية تهدف إلى تغيير الأنظمة السياسية من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية. ومع ذلك، فإن احتمالية حدوث انتكاسات في هذه العملية لا تزال موجودة. لذلك من الضروري اختيار الأسلوب المناسب للتحول من أجل تقليل هذه الاحتمالية. ومن بين الوسائل الأكثر فعالية لتحقيق التحول الديمقراطي هي الاتفاقيات التفاوضية، التي تضمن قبول قواعد الديمقراطية من قبل معظم أفراد النخبة.[2]

لتحقيق نجاح عملية التحول الديمقراطي، يجب تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية مع التغيرات الديمقراطية الجديدة. يجب أيضًا بناء مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ديمقراطية بدلاً من المؤسسات القديمة للنظام الاستبدادي. يجب تجنب الانقطاعات والتراجعات والانقلابات التي تؤدي إلى زعزعة البنية الاجتماعية وتعطيل مرحلة البناء الحضاري.[3]

من خلال ما سبق، يتبين أن هناك تعددًا في التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي، حيث يعود ذلك إلى وجهة نظر كل مفكر وتركيزه على جانب معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي. وبشكل عام، يعبر التحول الديمقراطي عن الفترة التي تلي حدوث تغيرات جذرية في بنية النظام السياسي، سواء بالطرق السلمية أو بواسطة الكفاح المسلح،

---

[1] محمد عابد الجابري، ***الديمقراطية وحقوق الإنسان*** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994) ص86.

[2] بن عطا الله عبد الحق، خثير يوسف، ***التحول الديمقراطي في الجزائر "دراسة حالة"***، مذكرة ماستر (جامعة الدكتور طاهر مولاي: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2015/2014)، ص 4.

[3] عبدالوهاب حميد رشيد، ***التحول الديموقراطي في العراق*** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2006)، ص131.

بهدف إقامة نظام ديمقراطي يقوم على تداول السلطة وإعداد دستور يحترم جميع الحقوق والحريات المختلفة.

ثالثا: أنماط التحول الديمقراطي :

تعتبر أنماط التحول الديمقراطي مجموعة من السياقات والإجراءات التي تتبعها النخب والمجتمعات في سبيل تحويل نظام حكم من طابع استبدادي إلى نظام ديمقراطي. ورغم التباين الواضح في الظروف والعوامل بين الدول، إلا أنها تظهر أنماطاً مشتركة في هذه العملية. مع العلم أنه لا يمكن تعميم كل هذه الأنماط على جميع البلدان، إذ يتم التحول بناءً على عدة عوامل، بينها الإرادة السياسية، والديناميات الداخلية للنظام السياسي، والتأثيرات الخارجية. ومن بين النماذج المعروفة في هذا السياق هي تلك التي وضعها "صمويل هنتينغتون"، حيث يمكن تلخيصها في أربعة أنماط رئيسية:[1]

التحول من أعلى: تتم عملية الانتقال في الغالب بمبادرة من النظام التسلطي نفسه، دون تدخل من جهات أخرى، وعادة ما تكون عملية طويلة نسبياً. تحدث هذه العملية عندما يقرر نظام الحكم التسلطي، بعد جدل داخلي وبدون ضغوط قوية من قوى المعارضة أو المجتمع بأكمله، أنه في مصلحته إدخال تغييرات وإصلاحات سياسية. وقد يؤدي هذا النمط من الديمقراطية إلى منح القوات المسلحة حق الاعتراض (الفيتو) على الترتيبات السياسية المستقبلية.[2]

في هذا النمط، قد يكون الدافع للإصلاح غير الإيمان بالمبادئ الديمقراطية، ولكن قد تكون هناك تحديات داخلية أو خارجية تجبر القيادة السياسية على اتخاذ هذا الاتجاه. وبهذا الصدد، يشير "هنتنجتون" إلى أن الاعتبارات الأمنية والأسباب المحلية هي التي تدفع نحو

---

[1] أميرة برحايل، "التحول الديمقراطي Democratic transformation " ، في:

https://political-encyclopedia.org/dictionary ، تاريخ الاطلاع:(2024/05/01).

[2] كربوش، ***مرجع سابق***، ص ص. 743-755.

التحول الديمقراطي، حيث يجد الحاكم نفسه أكثر عرضة للخطر من الداخل بدلاً من الخارج، وبالتالي يقوم بعملية التحول خوفًا من أن يقوم شخص آخر بذلك.[1]

التحول الإحلالي أو التحول عن طريق التفاوض:

يتم من خلاله التوصل إلى اتفاق بين قادة القوى المعارضة وقادة النظام الديمقراطي لإنهاء النظام أو البدء في عملية التحول الديمقراطي. يتم ذلك من خلال إجراء مفاوضات مع الأحزاب والقوى الاجتماعية والسياسية، بهدف وضع أسس مشتركة لإقامة نظام ديمقراطي جديد.

يعتمد هذا النمط على دور النخب السياسية داخل وخارج النظام الاستبدادي في هذه العملية. يُرى أن التزام النخبة الاستراتيجية بالديمقراطية وتدهور سلطة النظام الاستبدادي وتحرك قوى المعارضة يشكلان الشروط الأساسية للتحول الديمقراطي. إذا لم يكن للنظام الاستبدادي القوة الكافية لقمع المعارضة بشكل فعال، فإن المصلحين داخل النظام والمعتدلين في قوى المعارضة يدركون أن التفاوض والتوصل إلى اتفاقيات هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. يتوجب أن تضمن المرحلة الانتقالية استقرار النظام وتعزيز الديمقراطية، ولكن قد تؤدي التسويات بين النخب الحاكمة والمعارضة إلى ديمقراطيات محدودة، حيث تُضمن هذه الاتفاقيات بقاء النخب الحاكمة وتحافظ على امتيازاتها، مما قد يؤثر سلبًا على تطور الديمقراطية في المستقبل.[2]

التحول من أسفل (من خلال الشعب):

عرف هذا النمط من التحول الديمقراطي مشاركة الشعب كفاعل رئيسي، حيث يتم فرضه نتيجة لصراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاج والعنف من قبل القوى الاجتماعية المعارضة للنظام الحاكم. تستجيب السلطات لهذه الضغوط وتبدأ في تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتجنب تفاقم الأوضاع ولاحتواء الأزمة التي أثارتها مطالب الشعب.

---

[1] إيمان احمد ، "قراءات نظرية: أنماط التحول الديمقراطي جزء 4، المعهد المصري للدراسات"، في: https://eipss-eg.org/ ، تاريخ الإطلاع: (2024/05/01).

[2] كربوش، ***مرجع سابق***، ص ص. 743-755 .

في هذا النمط يجبر الشعب السلطة على إجراء عملية تحول ديمقراطي، نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويعبر عن رفضه لهذه الأوضاع بالعنف والاحتجاجات. ولكي يتمكن النظام من استيعاب هذا الغضب الشعبي والتعامل مع الوضع، تتخذ السلطة مجموعة من الإصلاحات. يمكن أيضًا القول إن الحركات الاجتماعية الغاضبة قد تنجح في إسقاط قيادة تفتقر إلى الشرعية والقبول.[1]

التحول عن طريق التدخل العسكري الأجنبي:

يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم وجود جناح إصلاحي داخله، وعجز المعارضة عن الإطاحة به بسبب ضعفها من جهة أو بسبب سياسات النظام القمعية ضدها، و يتخذ هذا النمط العديد من الذرائع لأجل كسب الشرعية الدولية كالتدخل باسم المساعدات الانسانية وحماية الاقليات، او لأجل وضع حد للحروب الاهلية . [2]

تجدر الإشارة إلى أن عملية التحول الديمقراطي تتسم بالتعقيد والتنوع في المراحل، ومن الناحية العملية، هناك عدة أنماط لتحقيق هذه العملية في سياق محدد. ويعتبر النمط الأفضل لتحقيق التحول الديمقراطي هو ذلك الذي يبادر فيه النظام السياسي بنفسه بالتغيير، فهو يجنبه الضغوط الداخلية والخارجية ويضمن استقرار شعبه.

ثالثا: المفاهيم المقاربة للتحول الديمقراطي:

من بين الصعوبات التي يطرحها التطرق لمفهوم التحول الديمقراطي هي الخلط بينه و بين بعض المفاهيم التي تتداخل معه من ناحية، وتختلف وتستقل عنه من ناحية أخرى، وقد سعت هذه الدراسة الى توضيح عدد من المفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي، مثل التحول الليبرالي، الانتقال الديمقراطي، الإصلاح السياسي والرسوخ الديمقراطي.

التحول الليبرالي: يميز الباحثون بين عملية التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي. فقد عرفت أدبيات التحول الليبرالي بأنها عملية تتم من الأعلى، حيث تزيد من مساحة الحريات المسموح

---

[1] هنتجتون، ***مرجع سابق***، ص. 231.

[2] محمد سليماني، مصطفى مرضي، "تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص و مخاطر"، ***مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية***، م.7، ع.7، (2021)، ص ص. 589-606.

بها وتولي اهتماما بالحريات العامة. تقوم هذه العملية على الاعتراف بدور الفرد كأساس في المجتمع، مما يسمح له بسعيه نحو تحقيق ذاته وتحقيق أهدافه الشخصية المتغيرة باستمرار مع تغير الظروف. تنطلق الديمقراطية الليبرالية من فرضية أساسية تتمثل في حرية الاختيار، وتعتمد على تعظيم المنافع والقدرات الفردية. تقوم الليبرالية على مبدأ أساسي هو أن الفرد يأتي أولاً قبل المجتمع، حيث يعتبر الفرد قيمة في حد ذاته وتسعى الدولة والمجتمع لخدمته لتحقيق سعادته. ترتبط الليبرالية بالديمقراطية على الرغم من الاختلافات بينهما، حيث تقوم الديمقراطية بجميع أشكالها على مبدأ حكم الشعب واختياره كمصدر للشرعية في الدولة الحديثة من خلال انتخابات حرة ونزيهة. تقوم الديمقراطية على فصل السلطات والتعددية السياسية وضمان الحريات العامة بموجب الدستور، بالإضافة إلى حماية الأقليات والمواطنة المتناوبة في الحقوق. أما الليبرالية، فتهتم بتقييد السلطة الحاكمة تجاه الأخلاق الخاصة للأفراد، وتضمن مساحة محصنة لحياتهم الخاصة ضد الإكراه الأخلاقي الذي يمكن أن يمارسه الدولة أو المجتمع. تسعى الليبرالية بجدية لتأكيد حدود المساحة المتعلقة بالأخلاقيات الخاصة للفرد وضمانها دستوريا. ويختلف التحول الليبرالي عن التحول الديمقراطي في المعنى، حيث يشير التحول الليبرالي إلى التغيرات التي تقيد سلطة الدولة في التدخل في حياة الناس وتسمح بحرية التعبير للمعارضة. بينما يشير التحول الديمقراطي بشكل خاص إلى عملية تغيير تجاه المشاركة الشعبية وحرية ونزاهة الانتخابات، وعادة ما يحدث عندما تتراخى قبضة أنظمة الحكم السلطوية. وعلى الرغم من أن التحول الليبرالي قد يكون خطوة نحو تحقيق التحول الديمقراطي، إلا أنه لا يضمن بالضرورة تحقيق الديمقراطية .[1]

الانتقال الديمقراطي: يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسطية تتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم وانهياره و بناء نظام ديمقراطي جديد.

يقصد بمفهوم الانتقال وفقا لما قاله "اودونيل" و "شميتر" إلى المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وخلال هذه المرحلة أو بعدها يتم تعزيز النظام الجديد. وتنتهي هذه العملية عندما يتم تأسيس النظام الجديد بشكل كامل. ومن المهم أن نلاحظ أن عملية الانتقال لا تحدد دائمًا الشكل النهائي لنظام الحكم. هناك ثلاثة نماذج رئيسية للانتقال الديمقراطي:

[1] برحايل، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/05/02).

الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، والانتقال عن طريق إصلاحات اقتصادية، والانتقال عن طريق آليات أخرى.[1]

وتوصلت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي إلى أن مرحلة الانتقال الديمقراطي هي الأكثر خطورة في عملية التحول نظراً لاحتمالية تعرض النظام الجديد للانهيار. في هذه المرحلة، يتعايش كل من مؤسسات النظام القديم والجديد، ويشارك كل من القوى السلطوية والديمقراطية في ممارسة السلطة، سواء بالصراع أو بالتوافق. ولذلك تتميز هذه المرحلة بتنوع أساليب حل النزاعات بشكل سلمي، وتنتهي بوضع دستور ديمقراطي وإجراء انتخابات حرة وتوسيع دائرة المشاركة.[2]

إن الانتقال الديمقراطي يهدف إلى تحويل النظام السياسي من حكم الاستبداد إلى مشاركة الشعب بشكل فعال، أما التحول الديمقراطي فهو استمرارية في تعزيز ممارسات الديمقراطية والسعي نحو المزيد من التقدم في هذا المجال. وبالتالي يمكن اعتبار عملية التحول كخطوة مستمرة تأتي بعد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي.

الاصلاح السياسي: يعني الإصلاح السياسي تنفيذ إجراءات تدريجية من داخل النظام السياسي واستخدام آليات مشتقة منه لإعادة بنائه وتشكيله، بحيث يكون قادراً على التعامل مع التغيرات الجديدة والمتجددة في البيئة السياسية الداخلية والخارجية. ومن خلال الإصلاح السياسي، يتم تعزيز فاعلية النظام السياسي من خلال إنشاء مؤسسات تحمي حقوق وحريات الأفراد وتعزز آليات الرقابة والمشاركة. ويتم ذلك في ظل استمرار حكم النخب الحاكمة واستمرارية النظام السلطوي.

إذا كان الهدف من الإصلاح السياسي هو تغيير النظام ليتناسب مع التحديات الداخلية والخارجية، فإن عملية التحول الديمقراطي تعتبر مرحلة ضرورية في هذه العملية. وعندما يتم الإصلاح السياسي دون تغيير جذري في النظام الحاكم واستمرار القيادة السابقة، فإن مرحلة

---

[1] الطاهر الوافي، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي دراسة حالة تونس 2011-2019***، مذكرة ماستر(جامعة العربي التبسي: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2021)، ص. 19.

[2] علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي و أخريين، ***لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2009)، ص. 275.

التحول الديمقراطي تصبح ضرورية لإزالة النخب والمؤسسات السلطوية التي تعود إلى النظام السابق، وإحلال نخب ومؤسسات ديمقراطية جديدة من خلال انتخابات حرة ونزيهة.[1]

الترسيخ الديمقراطي : تشير فكرة ترسيخ الديمقراطية في مفاهيمها الشاملة إلى عملية تنمية وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، قادر على الاستمرار، يجسد قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها بشكل حقيقي وفعال.[2]

يعدّ الترسيخ الديمقراطي مرحلة متقدمة في عملية التحول الديمقراطي. وقد بذلت العديد من الدراسات جهودًا كبيرة لتسليط الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي إلى مرحلة الترسيخ. وأكدت هذه الدراسات أن تعزيز الديمقراطية وترسيخها يتطلبان وقتًا وجهدًا كبيرين، وذلك بشكل تدريجي على مدار فترات زمنية طويلة قد تمتد لعقود. وبالتالي، تكون الديمقراطيات الراسخة هي تلك التي يتأكد فيها المؤسسات السياسية المختلفة من عدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.[3]

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

المدخل التحديثي:

تشير نظرية الحداثة إلى أن الحداثة الاقتصادية بمعنى النمو الاقتصادي تؤدي إلى تعقيد في هيكل المجتمع، مما يتطلب تغييرًا في عملية اتخاذ القرار السياسي لتكييفه مع تطور المجتمع. هذا ما أشار إليه سيمور مارتن لبست في مقاله "الشروط الأولية للديمقراطية" عام 1959، الذي كان نقطة انطلاق لبرنامج أبحاث اعتمد النهج الكمي والإحصائي، بالإضافة إلى استخدام منهجية المقارنة في دراسة التجارب القومية المختلفة.[4]

---

[1] بن عطا الله عبد الحق، خثير يوسف، مرجع سابق، ص ص. 11،12.

[2] حسنين توفيق ابراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، في: ***مركز الجزيرة للدراسات*** في: ***http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495***، تاريخ الاطلاع: 2024/05/05.

[3] كربوش، ***مرجع سابق***، ص. 743-755.

[4] جوني عاصي، ***نظريات الانتقال الى الديمقراطية إعادة نظر الى براديغم التحول***، (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص. 31 .

ينطلق أنصار هذا الاتجاه من وجود علاقة تربط بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية، فهم يرون أن هناك متطلبات اقتصادية واجتماعية تحتاج إلى تحقيقها من أجل تحقيق عملية التحول الديمقراطي. و يتميز المدخل التحديثي بالتركيز على نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود المؤسسات السياسية القائمة و التسليم بشرعيتها، وينبثق هذا الولاء، و تنمو ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع مؤشرات تدل على زيادة نمو الفرد، تحسين الوضع الصحي، انتشار التعليم... الخ.[1]

بمعنى أن المدخل التحديثي يستخدم مؤشرات محددة كمتغيرات تلعب دوراً هاماً في دعم وتعزيز الديمقراطية، مثل دخل الفرد، انتشار التعليم، نسبة الأمية، وزيادة استخدام المواد الاستهلاكية، والتي تعتبر أساسية لعملية التحديث.[2]

كان "أدم سميث" أول من عبر عن هذا الاتجاه، حيث أشار في كتابه "ثروة الأمم" إلى أهمية الليبرالية السياسية كشرط أساسي للأداء الفعال للسوق كمحرك للنمو الاقتصادي، إلا ان المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي " سيمور مارتن ليبست"، الذي قام لأول مرة عام 1959 في أطروحته ثم في مقالته الموسومة بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية، التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية ونشر كتابه "رجل سياسي " Political man" عام 1960 الذي يعتبر أشهر كتاب حول هذه الأطروحة، ووفقا لأطروحة تربط الديمقراطية بمستوي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإبراز هذه العلاقة قام "ليبست" بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الانجلوسكسونية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة، وديمقراطيات غير مستقرة، وديكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات وديكتاتوريات غير مستقرة وأخرى مستقرة، و قارن هذه البلدان وفقا لثروتها، ودرجة التصنيع والتحضر ومستوى التعليم، باعتبارها مؤشرات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتبين من المقارنة أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية،

---

[1] صبرينة حملة، "الاشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: اشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية"، ***مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية***، م.2 ،ع.3 ، (سبتمبر 2015)، ص ص. 374-393.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 374- 393 .

فالبلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتان كانت تتمتع أيضا بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الديكتاتورية.[1]

المدخل البنيوي:

ينطلق انصار هذه المقاربة من دراسة العلاقة او التفاعل بين ملاك الأراضي وكبار الفلاحين والبرجوازيين والدولة، وكيف تتأثر هذه العلاقة بديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع. وتبعا لذلك فهم يركزون على التشكيلات الطبقية او البني الاجتماعية او التطور التاريخي لكليهما في اطار القوى العالمية وتوازناتها، و يركزون على العلاقات الداخلية بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة.

وبناءا على رؤية هذه المدرسة فإن الفاعلين الاجتماعيين وفقا لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية يسعون لاكتساب السلطة السياسية، تبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع. أما إذا غابت هذه الأخيرة في ظل هذه الصراعات، ويستمر ملاك الأراضي أو الفلاحون في تحديد مسار الصراعات الاجتماعية، تتبنى مؤسسات الدولة نظام حكم لا يرتبط بالديمقراطية. [2]

ويري "مور " More " "أن مسار الحداثة مؤلف من ثلاثة مسارات: مسار شيوعي، سلطوي ومسار ديمقراطي، و تمثل كل من فرنسا، انجلترا و الولايات المتحدة المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل ثورة برجوازية، بينما مثلت ألمانيا و اليابان انحرافا أوليا عن المسار الديمقراطي، حيث شهدت هذه الدول تطورا رأسماليا ورجعيا، بمعنى أن هذا التطور أتى بفضل ثروة من أعلى. أما روسا والصين، فمثلتا انحرافا ثانيا عن المسار الديمقراطي الذي أحذ شكل نظام الدولة الاشتراكية الناتج عن ثورة فلاحية.[3] ركزت هذه المدرسة على دراسة الهيكل الاجتماعي والطبقي داخل المجتمع وبعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى،

---

[1] يونس مسعودي، "التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية "***مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية***، م. 01، ع.01، (مارس 2014) ص ص. 147-159 .

[2] الخميسي قرين، ***الانتقال الديمقراطي في تونس*** مذكرة ماستر (جامعة محمد بوضياف: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020)، ص ص. 38، 39.

[3] عاصي، ***مرجع سابق***، ص .43.

حيث انطلق "مور" بدراسة تطور المجتمعات الأخرى مقارنة بالنموذج الغربي، بهدف فهم تفاوت هذه المجتمعات عن النموذج المثالي وهو المجتمع البرجوازي الغربي، فقد حدد "مور" ان دراساته تهدف لتقسيم الأدوار السياسية للبرجوازية، وللفلاحين وطبقات ملاك الأراضي للتحول من مجتمع زراعي إلى آخر صناعي حديث، وإلى اكتشاف الشروط التاريخية التي في ظلها أصبحت هذه المجموعات القوى المهمة، التي تقف خلف صعود النماذج البرلمانية العربية من الديمقراطية أو صعود ديكتاتوريات اليسار واليمين والنظم الشيوعية والفاشية .[1]

تعتبر الدراسات البنيوية أن التحول الديمقراطي هو نتيجة للتغيرات في تركيب وبنية الدولة والمجتمع، والتي قد تستغرق وقتًا طويلاً وتتأثر بالتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الطبقية، بالإضافة إلى تركيب وبنية القوى الدولية. وبالتالي، يعود التحول إلى هذه التحولات البنيوية وليس بسبب مبادرات الأطراف والفاعلين أو النخب السياسية. وعلى العكس من ذلك تركز مدرسة الفاعلين السياسيين حول الدور المركزي الذي يلعبه هؤلاء الفاعلين في تحقيق التحول الديمقراطي، مع الأخذ في الاعتبار الأهمية المتعلقة بالعوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.[2]

المدخل الانتقالي:

يركز أنصار هذا المدخل على النخب السياسية وعلى تحديد الطريقة التي يتم عبرها المرور من مرحلة الانتقال الأولى إلى الديمقراطية إلى مرحلة تعزيزها، حيث تنطلق المقاربة الانتقالية من فرضية أساسية مفادها أن المسار التاريخي للديمقراطية يتم تحديده من خلال مبادرات وأفعال النخب فهي بذلك تركز على دور الفعل البشري، وكيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة، وفي الوقت نفسه تؤكد على أهمية الثقافة السياسية المتسمة

[1] ليندة تمازيرت، مريم بوقطوف، ***التحول الديمقراطي في شمال افريقيا (دراسة حالة تونس 2011-2017)***، مذكرة ماستر (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018) ص. 22.

[2] قليعي زينب، ***التحول الديمقراطي في العالم العربي دراسة مقارنة بين تونس و مصر 1987-2013*** ، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2018) ص. 55.

بالانفتاح والالتزام بالقانون، والإيمان بالتغيير السلمي، وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية.[1]

تزعم هذا التيار الباحث السياسي الامريكي "دانكورت روستو" في مقالته " Transition to Democracy " في 1970 كرد فعل على نظرية الحداثة عند "ليبست" ، ففي رأي هذا الاتجاه أنه بدلا من دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال أو تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية، لابد من تحديد من يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود في المقام الأول، وعمد "روستو" إلى تبني المقاربة التاريخية التي تفتح مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، حيث يرى أن عملية التحول الديمقراطي تتطور من خلال اربع مراحل متتالية، والتي تكون اساس تثبيت الديمقراطية وهي:

– ظروف الخلفية "الوحدة الوطنية" : أي تكون الشخصية القومية واضحة و يكون شبه اجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون اليه.

– المرحلة التحضيرية: وتبدأ عندما تحدث أزمة في النظام، ويصبح هناك صراع ببن النخب (النخب الحاكمة والنخب المعارضة).

– مرحلة القرار "الاختيار": وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع غير المحسوم، التوصل الى تسويات وتبني قواعد نهائية للممارسة السياسية.

– مرحلة التعود : هنا يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا، اذ أن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي بنتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضل، غير ان القواعد الديمقراطية التي قادت الى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا الى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا، وإذا استمر الالتزام بهذه القواعد لفترة تكون قادرة على تبديل

النخبة القديمة بنخبة جديدة، فان الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى و تنتقل الى تعزيز وجودها في المجتمع .[1]

[1] حملة، ***مرجع سابق***، ص ص 374–393.

تعتبر هذه النظرية أن الانتقال إلى الديمقراطية هو عملية تحول عند النخب، حيث تنتقل من نخب غير ديمقراطية إلى نخب ديمقراطية. يعود هذا التحول إلى الظروف التي تحدث خلال هذه العملية، والتي تضغط أو تحث النخب على اعتماد الديمقراطية. يتم هذا التحول من خلال تسوية مؤسساتية تهدف إلى تنظيم التنافس السياسي بين النخب الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكن في النهاية ستؤدي هذه التسوية إلى استبعاد النخب غير الديمقراطية من الساحة السياسية.[2]

---

[1] مسعودي، ***مرجع سابق***، ص ص. 147-159.

[2] عاصي، ***مرجع سابق***، ص. 56.

المبحث الثاني: خصائص التحول الديمقراطي

التحول الديمقراطي هو الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى، حيث نجد مجموعة من العوامل المؤدية له، والعديد من الآليات والمراحل التي يمر بها هذا التحول، لذلك سوف نتطرق لأهمها.

المطلب الأول: العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي

توجد عدة أسباب تدفع نحو التحول الديمقراطي، وعلى الرغم من اختلافها من حالة إلى أخرى، إلا أن تشابه السياقات المجتمعية في النظم السياسية وتجارب التطور السياسي في هذه النظم يؤدي إلى تشابه تلك الأسباب.

وتنقسم أسباب التحول الديمقراطي إلى مجموعتين: الأولى تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، و الثانية تنبع من خارج هذه البيئة.

أولا: العوامل الداخلية

توجد العديد من الأسباب الداخلية التي تدفع نحو التحول الديمقراطي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

التغيير في إدراك القيادة و النخب السياسية:

يؤكد الكثيرون على أهمية الدور الحاسم الذي تقوم به القيادة في عملية التحول الديمقراطي. فالتحول يحتاج إلى قيادة تمتلك القدرة والجرأة على بدء هذه العملية، بما قد يترتب على ذلك من اية وجودها في السلطة أصلا. تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تستطيع مواجهة المعارضين وتوسيع دائرة المشاركة في صنع القرارات وتوزيع الموارد الاقتصادية. القيادة مسؤولة عن تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الأفراد من التعسف الحكومي، بالإضافة إلى التفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تعارض عملية التحول.

لذا، لا يكفي وجود الظروف الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لنجاح الديمقراطية بحد ذاتها، بل يجب أن تكون القيادة السياسية مستعدة للتحول.[1]

في الحقيقة، يمكن فهم أهمية هذا الدور من خلال النظر إلى أن النظام غير الديمقراطي يمنح السلطة بشكل كامل للقيادة. وعموماً، تتميز الأنظمة العربية بتركيزها على شخص القائد لكونها ليست مؤسسية، حيث تعتمد على مؤسسات قوية وراسخة كل منها يلعب دوره المحدد في النظام السياسي.[2]

كما ينطلق طومسون " Thompson " من ملاحظة أن النظم التسلطية وجدت إزاء معارضة قوية تمارس ضغوطا متعددة من أجل الديمقراطية، مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن تجبر على ذلك. ومن بين الأسباب التي تجعل النخب و القيادة السياسية في النظم التسلطية تؤيد الخيار الديمقراطي فيما يلي:

- تردي الشرعية السياسية للنظام.
- تآكل موارد النظام التسلطي الرمزية المادية و الإكراهية القمعية.
- إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف المؤيد لبقائها في السلطة.
- في بعض الحالات يجد القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم وأن دولتهم قد تطورت بشكل يؤهلها لإقامة نظام ديمقراطي.
- اعتقاد القادة ان التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من الفوائد والمنافع مثل زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، و فتح باب المساعدات الاقتصادية.[3]

انهيار شرعية النظم التسلطية:

---

[1] أسامة معقافي، ***النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987-2010)***، رسالة ماجيستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010)، ص. 40.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 41.

[3] نسرين نموشي، ***انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر***، مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010) ص. 39.

يثير مفهوم الشرعية قدراً واضحاً من الاختلاف والالتباس بين المفكرين والباحثين، ومع وجود هذا الاختلاف في إطار مفهوم الشرعية لكن هذا الاختلاف لا يعكس اختلافًا جوهريا في مضمون المفهوم بل يعكس اختلافًا في توجهاتهم وأهداف دراستهم للشرعية. إضافة الى أنه لا يمكن إغفال أن استخدام تعبيرات مختلفة للدلالة على ظاهرة واحدة، قد يسبب بعض الالتباس للباحثين والقراء. بشكل موجز، يمكن تحديد مصطلح الشرعية كتعبير عن قبول ورضا المواطنين على النظام وممارسة السلطة. فالشرعية هي صفة تلازم أي نظام سياسي من أجل ممارسة الحكم. [1]

تختلف مشاكل الشرعية حسب طبيعة كل نظام، ولكن القاسم المشترك للنظم الديمقراطية هو أنها تعتمد في شرعيتها على الأداء الجيد. أما في النظم السلطوية، فلا يوجد فرق بين شرعية الحاكم والنظام، حيث يعني ضعف أداء النظام سقوط الحاكم ونظامه. وقد كان ضعف الأداء الاقتصادي للنظم الديكتاتورية له تأثير سلبي في ظهور أزمة شرعية هذه النظم. الأنظمة السياسية التي تعاني من هذه المشاكل تميل إلى انتهاك القواعد الدستورية والقانونية، وتحويل الدستور إلى وثيقة شكلية تستخدم لتبرير ممارسات الحاكم وإضفاء الشرعية عليها. ولذلك، يكون من السهل إقراره وتغييره وخرقه. تعود أسباب اهتزاز شرعية الأنظمة السلطوية وتآكلها إلى غياب آليات التجديد الذاتي، حيث تتفاقم هذه المشكلة بشكل خاص في الأنظمة الدكتاتورية التي تجد صعوبة في أن تجد ذاتها. وتتعامل الأنظمة السلطوية مع إشكالية الشرعية بإحدى الطرق التالية:

- محاولة النظم السلطوية البقاء بزيادة القمع و كبت حريات الأفراد.
- ترفض الأنظمة السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة.
- محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام السلطوي.
- قيام الحاكم السلطوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لاستعادة النزعة الوطنية.

[1] خميس حزام والي، ***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر***. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003) ص. 28.

- المبادرة بوضع حد للحكم السلطوي، وإقامة نظام ديمقراطي.[1]

دور العوامل الاقتصادية:

تعد العلاقة بين الاقتصاد و السياسة شديدة الترابط والتداخل ، حيث يعتبر البعض أن الاقتصاد يحدد شكل المؤسسات السياسية وهيكلها الوظيفي، بينما يروى البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة يحدد نوعية السياسات الاقتصادية وكيفية توزيع الموارد. وقد كان تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول النامية، بما في ذلك الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية، عاملاً حاسماً في هز شرعية أنظمتها السياسية. وقد برز ذلك بوضوح في العديد من الانتفاضات والاحتجاجات التي شهدتها تلك الدول، التي نادت بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال إدخال مزيد من الإصلاحات لمنع تحكم فئة معينة في موارد البلاد.[2]

وقد أشار صامويل هنتغتون إلى أهمية التطور الاقتصادي في تحقيق الديمقراطية. فقد ساهم النمو الاقتصادي في ظهور الموجة الثالثة للديمقراطية عبر ثلاث طرق. الطريقة الأولى كانت نتيجة ارتفاع أسعار النفط، في حين أن الطريقة الثانية كانت نتيجة تحقيق عدد من الدول لمستويات اقتصادية عالية، مما ساهم في عملية الانتقال الديمقراطي. أما الطريقة الثالثة، فارتبطت بتحقيق نمو اقتصادي سريع جدًا، مما أدى إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول.[3] في حين أن المفكر المعاصر الأمريكي الجنسية " فرانسيس فوكوياما " و بعض المفكرين الغربيين خالفوه الرأي حيث ينظرون للديموقراطية على أنها عملية سياسية لا ترتبط بالاقتصاد، وهذا ما أكدته تجربة النمو الاقتصادي في العديد من الدول الأسيوية

---

[1] فتيحة طبيب، "التحول الديمقراطي: دراسة في الأسباب و العوامل" ، ***مجلة الرائد في الدراسات السياسية***، م. 4، ع.1، (نوفمبر 2022) ص ص. 01-11.

[2] مصطفى بلعور، ***التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1998-2008***، أطروحة دكتوراه، (جامعة بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010) ص. 33.

[3] هنتغتون، ***مرجع سابق***، ص. 120.

التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة من التنمية الاقتصادية في ظل نظم تسلطية كماليزيا واندونيسيا[1].

عموماً، يُفترض وجود علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية ودرجة الديمقراطية التي يتمتع بها النظام. وعادةً ما تكون هناك علاقة سلبية بين التنمية الاقتصادية والأنظمة الشمولية، حيث تسيطر الدولة بشكل مركزي على الاقتصاد، باستثناء بعض الحالات النادرة كتجارب النمور الآسيوية على سبيل المثال. وبغض النظر عن إمكانية حدوث تنمية في ظل غياب الديمقراطية، إلا أن استمرارية هذه التنمية يتطلب وجود الديمقراطية والآليات التي تضمن الشفافية وإدارة جيدة لموارد المجتمع.[2]

دور المجتمع المدني:

تزامن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني كمدخل للتحليل السياسي خاصة مع بداية الربع الاخير من القرن الماضي في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، حيث برز دور مهم لقوى و تنظيمات المجتمع المدني في دفع عملية التحول في عدة دول، وعلى الرغم من تعدد التعاريف للمجتمع المدني والمشاكل النظرية المرتبطة بها، إلا أن التعريف الشائع هو أنه: «شبكة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تعمل في المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها والدفاع عنها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والادارة السلمية للخلافات و الصراعات».[3]

ويعرف أيضا على أنه مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بشكل طوعي في ميادينها المختلفة، بشكل مستقل نسبيًا عن سلطة الدولة لتحقيق عدة أغراض، بما في ذلك: الأغراض السياسية، مثل المشاركة في صنع

---

[1] شادية فتحي، ***الاتجاهات المعاصرة للنظرية الديمقراطية***، (الأردن المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2005) ص. 35.

[2] إيمان أحمد، "نظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي: الجزء الثاني"، ، في : ***https://eipss-eg.org/***تاريخ الاطلاع: (2024/05/9).

[3] طبيب، ***مرجع سابق***، ص ص. 01-11.

القرار على المستوى الوطني، مثل الأحزاب السياسية، بما في ذلك الأغراض النقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابات.[1]

يساهم المجتمع المدني في عملية تحقيق الديمقراطية من خلال السعي للحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز قيم الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الاصل ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية.[2]

كما يساهم في تدعيم وترسيخ المبادئ الديمقراطية لكونه يمثل البيئة المناسبة لغرس وتنمية القيم الديمقراطية خصوصا مع تزايد الثقافة والتطور التكنولوجي ووسائل الإعلام، الذي بدوره يساعد على إدراك الجماهير حقوقها وتزايد اهتمام المثقفين من خريجي الجامعات بالمشاركة السياسية وتبلور دور الحركة النسائية ومنظمات حقوق الإنسان. من هذا المنطلق فرضت التحولات الاجتماعية على النظم السلطوية التحول الديمقراطي.[3]

العوامل الخارجية:

يقصد بالعوامل الخارجية أي الضغوط الدولية النابعة من خارج بيئة النظام السياسي إقليميا ودوليا، التي تلعب دورا هاما في دفع عملية التحول الديمقراطي، وخصوصاً في الدول النامية، والتي تتمثل في: النظام الدولي، ضغوط المؤسسات المالية والدولية، وظاهرة العدوى أو الانتشار.

النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي:

شهدت الساحة الدولية تحولات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في اوروبا الشرقية و الاتحاد السوفياتي سابقا، وتحول معظمها الى نظم ديمقراطية على النمط الغربي، وهذه الثورة

---

[1] علي عبدالصادق، ***مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية***، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، 2004) ، ص. 67.

[2] الفالح متروك، ***المجتمع و الديمقراطية و الدولية في البلدان العربية***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2002)، ص. 29.

[3] بلعور، ***مرجع سابق***، ص. 35.

الديمقراطية كما سماها البعض قد أسهمت بشكل كبير في تعزيز التوجه نحو التغيير والإصلاح بين قادة الأنظمة الشمولية. وقد زاد هذا الاتجاه قوة بفضل الضغوط من قبل القوى المعارضة التي تطالب بالحرية، وبحقوق التنظيم والتغيير والمشاركة السياسية و التنافس من أجل كسب دعم الرأي العام والوصول الى السلطة.[1]

المؤسسات المالية الدولية:

تلعب المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، دورًا محوريًا في توجيه السياسات والخيارات الاقتصادية للدول التي تتلقى مساعداتها. تُقترن هذه المساعدات المالية والإدارية والفنية بضرورة إدخال إصلاحات سياسية على النظم القائمة في تلك الدول. وتشترط هذه المؤسسات تبني برامج التكيف والتعديل الهيكلي القائمين على تعزيز الاقتصاد وخصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص، مما يؤدي في النهاية إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع.[2]

تُسهم المؤسسات المالية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، بدور فعّال في عملية التحول الديمقراطي في الدول الممنوحة من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي. يتمثل هذا الدعم في إطلاق مشاريع تنموية وفرض العقوبات الاقتصادية أو تخفيف أعباء الديون الخارجية. وتُعد هذه الإجراءات وسائل فعالة لممارسة الضغوط على الحكومات التسلطية وتشجيع الديمقراطيات الناشئة.[3]

ظاهرة العدوى او الانتشار او المحاكاة (كرات الثلج):

يقصد بأثر العدوى أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، و هذه الظاهرة هي ما أسماه "سكالابينو" بالانتشار أو العدوى و عبر عنها هينتنجتون ب "كرات الثلج". فوجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شكل دافعا

---

[1] بلقيس أحمد منصور، ***الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى*** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004) ص ص. 42، 43.

[2] طبيب، ***مرجع سابق***، ص ص. 01-11.

[3] المرجع نفسه.

للدول الأخرى للاستمرار في الطريق الديمقراطي فيما يشبه "كرة الثلج" التي تتزايد في حجمها كلما تدحرجت.[1]

تحدث عملية التحول عن طريق المحاكاة نتيجة لعدة عوامل، سواء لتشابه المشكلات التي تواجه الدول المعنية أو للاعتقاد بأن نجاح التحول الديمقراطي يوفر حلاً لهذه المشاكل. أو لان الدولة التي نجحت في تحقيق الديمقراطية أصبحت نموذجاً سياسياً يحتذى به، مما يُكسبها قوة واعتبار بين الدول الأخرى. علاوة على ذلك، يبين نجاح هذا التحول للقيادات السياسية إمكانية إنهاء النظام السلطوي وإرساء نظام ديمقراطي مستقر من خلال تقليد ومحاكاة الأساليب المتبعة في تلك الدول التي نجح فيها التحول الديمقراطي.[2] وكلما زاد التقارب الجغرافي أو التجانس الثقافي بين الوحدات السياسية، كلما تعاظمت تأثيرات هذه العوامل على ظاهرة التحول الديمقراطي. وهذا ما تجلى بوضوح عند اندلاع الثورة المصرية أعقاب ثورة تونس.

ثورة المعلومات والاتصالات:

صعبت ثورة الاتصالات والتكنولوجيا على النظم السلطوية التحكم في تدفق المعلومات والاخبار الى العالم الخارجي عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى .بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام العنف لقهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان أصبح يُعتبر ظاهرة عالمية وليس قضية تخص دولة بعينها فقط، مما يقيّد هذه الحكومات عند لجوئها للعنف ضد مواطنيها. كما أسهمت وسائل الاتصال الحديثة في نشر الوعي السياسي وكشف زيف الديمقراطية التي تزعمها الأنظمة السلطوية. وقد تعزز هذا التأثير مع توسع ما يعرف بـ"المجتمع المدني العالمي"، والذي يتجسد في المنظمات والجمعيات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة.[3]

---

[1] هنتغتون، ***مرجع سابق***، ص. 152.

[2] طبيب، ***مرجع سابق***، ص ص. 01-11.

[3] بلعور، ***مرجع سابق***، ص. 38.

المطلب الثاني: مراحل و آليات التحول الديمقراطي

أولا: مراحل التحول الديمقراطي

يعتبر التحول الديمقراطي الانتقال من مرحلة إلى أخرى، ويتضمن عدة مراحل وآليات مهمة لتحقيقه ، وتتمثل هذ المراحل في:

المرحلة الأولى: مرحلة القضاء على النظام السلطوي.

تبدأ هذه المرحلة عندما تظهر علامات تؤكد تآكل النظام الاستبدادي، مثل الصراع الداخلي في هذا النظام وانقسام النخبة السياسية بين المصلحين والمحافظين، وزيادة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني حتى تصبح أكثر استقلالًا وقوة، مما يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية في النظام الاستبدادي يقودها نحو التحول الديمقراطي. ومع ذلك فإن انهيار النظام الاستبدادي قد لا يؤدي بالضرورة إلى تأسيس نظام ديمقراطي، بل قد يؤدي إلى نظام استبدادي آخر نتيجة لتجاوز التجربة الديمقراطية، حيث لم يحدث تغيير جذري في السلطة، ولم تتمكن القوى الشعبية الواسعة من الوصول إلى السلطة السياسية، بل استمرت في إطار شكلي مظهري مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تستطيع الوصول إلى السلطة، وحملات انتخابية فارغة ومناقشات عقيمة في المجلس النيابي. وهكذا، بقيت العمليات الانتخابية شكلية ولم تحقق مبدأ التداول السلمي للسلطة. يكمن المؤشر الحقيقي لانهيار الأنظمة الاستبدادية في عجز هذه الأنظمة عن التجاوب مع الجماهير وغياب الحوار واستخدام القمع لأي توجه تحرري، بالإضافة إلى غياب حرية الفكر والتعبير وغياب الأحزاب السياسية الحقيقية التي تؤمن بالتعددية السياسية الحقيقية، ووجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية تعمل كوسيط بين الحاكم والمحكوم.[1]

المرحلة الثانية: مرحلة اتخاذ قرار النظام الديمقراطي.

هي مرحلة خطيرة، حيث تمثل الفترة الزمنية للانتقال من النظام التسلطي إلى نظام الديمقراطية. وتتضمن هذه المرحلة احتمالات الارتداد عن الديمقراطية. ويجب الإشارة إلى

[1] حمد، ***مرجع سابق***، ص ص. 569-615.

أن هذه المرحلة تعبر عن نضج القطاعات الشعبية وقدرتها على تحمُّل المسؤوليات الملقاة على عاتقها، وضرورة الخروج من حالة الاستبداد ومحاربته، ونشر الفكر الديمقراطي الذي يُسهم في بناء مرحلة التحول.[1]

المرحلة الثالثة: مرحلة تدعيم التحول الديمقراطي.

تمثل هذه المرحلة المقبلة خطوة هامة في تحقيق التحول، وذلك للحيلولة دون التعرض لأي انتكاسات خلال مسار عملية التغيير. وضمان الديمقراطية الإجرائية خلال مرحلة التحول لا يشير بالضرورة إلى استقرار النظام بشكل نهائي أو سيره بسلاسة نحو مرحلة الرسوخ وتكريس الديمقراطية. فجوهر هذه المرحلة يكمن في قبول جميع الفاعلين السياسيين بشرعية كافة المؤسسات الجديدة.[2]

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج الديمقراطي

وهي أعلى مراحل التطور الديموقراطي بحيث تسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلين ومرتبطتين هما الديموقراطية الاجتماعية و الديمقراطية الاقتصادية.[3] ومع ذلك، فإن واقع الممارسة السياسية قد أظهر عجز عملية التحول الديمقراطي عن التطور وفق مراحلها الأربع للوصول إلى مرحلة الرسوخ ثم النضج النهائي، وقد أشار العالم السياسي "لاري دياموند" إلى أن بعض الديمقراطيات تفشل بمجرد ظهورها، بينما تشهد بعضها الآخر تراجعاً كلما ازدادت رسوخا.[4]

ثانيا: آليات التحول الديمقراطي

---

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

[3] إيمان حسن، ***المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، سلسلة كتيبات برلمانية*** (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، ط2، 2017)، ص.71 .

[4] محمد نصر مهنا، ***في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية***(*الإسكندرية*: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2005) ص. 442.

لضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي يجب توفر مجموعة من الشروط والآليات، من أهمها:

التداول على السلطة: يقصد بالتداول أو التعاقب على السلطة تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية والإدارة والقيادة.[1]

ومن شروط التداول على السلطة: ضمان إمكانية العودة إلى الحكم، الاحتكام إلى الشعب، والإجماع حول المسائل الأساسية (السياسية الخارجية، السياسية المالية، الدفاع الوطني). تعد جميع هذه الشروط جزءا أساسيا من جدول التداول السلمي على السلطة، ولا يمكن تجاوزها، والتداول السلمي للسلطة يعد أحد المعايير الجوهرية لوجود نظام ديمقراطي وهو أيضاً تجسيد لأحد مظاهره الأساسية.[2]

المجتمع المدني: هو أداة مهمة لحدوث التحول الديمقراطي، إذ يلعب دورا أساسيا في دفع الدولة نحو الديمقراطية. من أهم وظائف المجتمع المدني كوسيلة لتحقيق هذا الهدف هي مراقبة السلطة، وتشجيع المشاركة السياسية، والعمل على تنمية القيم الديمقراطية مثل التسامح والاعتدال واحترام وجهات النظر المختلفة، بالإضافة الى انه يسهم في خلق قنوات غير رسمية لتبادل المصالح وتمثيلها، ويولد سلسلة من المصالح التي تتقاطع مع النزاعات السياسية مما يسهم في تخفيف حدتها. كما يقوم المجتمع المدني بدور حيوي يتمثل في إعداد القادة السياسيين ومراقبة العملية الديمقراطية إضافة إلى نشر المعلومات والأفكار الجديدة التي تساهم بدورها في التنمية الاقتصادية وتعزيز احترام حقوق المواطنين. ومن الواضح أن عملية التحول الديمقراطي ونجاحها واستمرار عملها تعتمد بشكل كبير على طبيعة وتطور المجتمع المدني الذي يعد أساس البنية التحتية للديمقراطية المستدامة، وبالتالي لا يمكن تصور تحقيق ديمقراطية حقيقية بدون وجود مؤسسات المجتمع المدني، وتتجلى أهمية المجتمع المدني أيضا في تعزيز مبدأ المشاركة التطوعية والجماعية والقدرة على التعبير عن

---

[1] سرهنك حميد صالح البرزنجي، ***مقومات الدستور الديموقراطي وآليات الدفاع عنه***،(عمان: دار دجلة، ط1، 2009)، ص. 86.

[2] محمد عبد الرحمان، عبد الله، ***علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة***، (بيروت: دار النهضة العربية،ط1، 2001)، ص. 75.

الرأي والرأي الآخر والمشاركة السياسية الفاعلة واتخاذ القرارات وضمان نزاهة الانتخابات الدورية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب المجتمع المدني دورا مهما للغاية على المستوى الثقافي والتعبيري لبناء وترسيخ مفهوم الديمقراطية.[1]

الانتخابات: تعتبر الانتخابات وحرية المشاركة فيها إحدى الحقوق الأساسية والسياسية المكفولة دستوريا لجميع المواطنين في أي دولة ديمقراطية وهي أولى ركائز النظام الديمقراطي وأهمها، حيث تقوم على تطبيق نظام تداول السلطة من جهة، ونظام التعددية من جهة أخرى، لذلك، يجب أن تركز كل سلطة على الانتخابات وتحرص على نزاهتها. وينبغي أن تتجدد الانتخابات بانتظام وبفوارق زمنية متقاربة، حتى لا يشعر الحكام بأنهم مستقلون عن الشعب ولكي يستمر تمثيلهم لهم. وتعمل على إضفاء الشرعية على الحكام ومحاسبتهم شعبيا إذا قصروا أو ارتكبوا أخطاء أثناء توليهم الحكم. والانتخابات كآلية للتحول الديمقراطي تتمثل في عنصرين هما:

- فرز ممثلي الشعب وإعطائهم الشرعية للحكم.
- محاسبة المقصرين منهم عن فترة حكم سابقة.[2]

مبدأ الفصل بين السلطات: يعد من أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية، وينسب هذا المبدأ إلى الفيلسوف الفرنسي "مونتسكيو" الذي أوجزه في كتابه "روح القوانين" عام 1748. بدأ "مونتسكيو" بفكرة مفادها أن "كل إنسان يتولى السلطة يميل إلى إساءة استخدامها، ولن يتوقف إلا عند وجود حدود تواجهه". ولمنع إساءة استخدام السلطة، يجب ترتيب الأمور بحيث السلطة توقف السلطة.[3]

نجد هذا المبدأ في أغلب دساتير دول العالم الثالث، حيث توزع وظائف الدولة بين ثلاث سلطات: تنفيذية، تشريعية، وقضائية. يهدف هذا التوزيع إلى تمكين كل سلطة من

---

[1] رجب عمر العاتي، خالد ابراهيم ابو رقيقة، "التحول الديمقراطي (دراسة في الآليات والتحديات)"، ***مجلة العلوم الانسانية***، ع.18، (مارس 2019)، ص ص. 185- 208.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 185- 208.

[3] سعاد الشرقاوي، ***النظم السياسية في العالم المعاصر تحديات وتحولات*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002) ص. 130.

مراقبة الأخرى ومنعها من إساءة استخدام صلاحياتها، وذلك لضمان حماية حقوق وحريات الأفراد.

الأحزاب السياسية: تهدف الاحزاب إلى تنشئة الكوادر السياسية والتجنيد السياسي واحداث حراك سياسي يساهم في التحول الديمقراطي حيث أضحت تشكل الاحزاب عنصرا جوهريا في النظم السياسية المعاصرة، وتتعاظم فرص التحول الديمقراطي الصاعد في الأنظمة التي تلعب فيها الاحزاب السياسية دورا حيويا ومسيطرا حيث يعد الحزب معملا لتكوين نخبة سياسية واعية وصالحة إداريًا لممارسة السياسة. يستند الحزب السياسي في إحداث الحراك السياسي والتحول الديمقراطي إلى آليات عديدة تشمل عمليات التجنيد السياسي والتعليم السياسي والتنشئة السياسية.، ويقصد بالتجنيد السياسي إسناد الأدوار السياسية للأفراد سواءً سعوا إليها بأنفسهم أو تم توجيههم من قبل الآخرين لتقلد مناصب. وتتمثل فوائد الحزب السياسي وتداعياته على مكانية الحياة السياسية في الحد من الاحتكاك السياسي، حيث إن انفتاح البناء السياسي والمنافسة على السلطة وتداول المناصب السياسية والتجديد فيها من أبرز سمات النظم السياسية المعاصرة.[1]

المؤسسات التعليمية: تُعتبر المؤسسات التعليمية، وبوجه خاص الجامعات والنخبة الفكرية التي تحتضنها المحرك الأساسي لأي عملية سياسية في المجتمعات، وذلك من خلال ما تقدمه من إسهامات وتطورات حول مشكلات المجتمع وإدارته، مما يجعلها قناة محورية للحراك السياسي والتحول الديمقراطي من خلال إعادة تشكيل المؤسسات السياسية، إذ تتحمل هذه المؤسسات مسئولية تنوير المجتمع وزيادة مستوى الوعي فيه وتشجيع المشاركة السياسية الحقيقية والواعية بهدف تطوير المجتمع.[2]

المشاركة السياسية: تعني حق المواطن في أن يشارك في عملية صنع القرارات السياسية، والمشاركة تتم من خلال الانتخابات، فهي التي تعبر عن حكم الشعب للمشاركة السياسية الفاعلة، حيث يستند هذا الحكم على مبدأ التمثيل النيابي إذ يختار المواطنون ممثلين لهم لفترة زمنية محددة لتولي مهام الإدارة والحكم، فهذا المقام السياسي بطبيعته

---

[1] العاتي، ابو رقيقة، ***مرجع سابق***، ص ص. 185- 208.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 185- 208.

يفترض تعدد الفرص أمام من يمارس الاختيار أي تعدد الاتجاهات السياسية التي يختار منها.

والمشاركة السياسية تفترض وجود أحزاب سياسية تخوض التجربة الديمقراطية التنافسية لاستلام الحكم، أو أن تكون المعارضة إذا لم تكن ضمن قوى الاغلبية الحاكمة. فالديمقراطية قبل كل شيء تعني إمكانية تداول السلطة بشكل شرعي وسلمي، ولا معنى للتعددية بدون وجود آليات فعالة لإدارة شؤون المجتمع، بحيث يتمكن الاتجاه الذي يحوز الاغلبية من الحصول على السلطة لتنفيذ برنامجه واكتساب التأييد وبالتالي توفير آليات التداول السلمي للسلطة بلا انقلابات أو تصفيات.[1]

الآليات الاقتصادية و الاجتماعية: تعد قضية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي من أهم القضايا والإشكالات المطروحة بين المنظرين، حيث يعتبر البعض أن السبيل نحو الديمقراطية يتطلب دفعا قويا يرتكز أساسا على النمو الاقتصادي، إذ تعد الدول الأكثر تقدما ديمقراطيات مستقرة، باعتبار أن البلدان الاكثر تقدما في العالم هي بلدان ديمقراطية، كما يعتبر "سيمون مارتن ليبست" أن الطريق الى الديمقراطية يمر عبر التنمية الاقتصادية، وفي صدد إثباته لتصوره هذا، قام بتصنيف الأنظمة من بين ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة، واستبداديات مستقرة واستبداديات غير مستقرة، وكانت النتائج دائمًا لصالح البلدان ذات النظام الديمقراطي التي تتميز بأعلى مستويات التصنيع والتعليم وهما مؤشران مهمان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع، ويرى أنه يمكن للتنمية الاقتصادية أن تقلل من حدة التفاعلات السياسية وتساهم في خلق بيئة سياسية مستقرّة تشجع المشاركة وتقوي نسيج المجتمع مما يسهم بدوره في دفع عجلة التحول نحو نظام حكم ديمقراطي.[2]

أما الآليات الاجتماعية فهي ايضا مهمة في عملية التحول الديمقراطي، حيث يحدث هذا التحول في المجتمعات التي تؤمن بتحقيق التوازن بين المصالح الاجتماعية وضمان توزيع عادل للثروة، ففي المجتمعات التي ينتشر فيها الفقر بين الشعب، لا شك أنه سيكون

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 185- 208.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 185- 208.

لذلك تأثير سلبي على إمكانيات التفكير في قضايا الحرية، ومن هنا يتضح أن تحسين البيئة الاجتماعية ومعالجة جوانب الاختلال والتناقضات يجعلها أكثر فعالية واهتماماً بالشأن السياسي، ويزيد من تحفيز وتسريع وتيرة الانتقال والتحول نحو الديمقراطية، كما يبرز هنا أهمية التوافق الاجتماعي لضمان نجاح عملية التحول وجعلها ممكنة.[1]

آليات الثقافة السياسية: يعرف "لوسيان باي " الثقافة السياسية على أنها "مجموعة القيم الاصلية والمشاعر والمعرفة التي تشكل جوهر العملية السياسية" وقد قام كل من "الموند"، و"فيربا" بتمييز ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية وهي: الثقافة المحدودة حيث تكون الحكومة مركزية وأفراد الشعب لا يعنيهم ما تتخذه من سياسات، وثقافة تابعة يشعر الافراد أنهم رعايا وتابعون للحكومة، وثقافة مشاركة حيث يؤثر المواطنون في سياسات الحكومة ويتأثرون بها، تزدهر هذه الثقافة في ظل الانظمة الديمقراطية وتفترض استراتيجية التحول الديمقراطي ثقافة سياسية تنظر لعملية الصراع السياسي بوصفها "منافسة اجتماعية سلمية" والتي تعتمد على التوافق والتراضي كقاعدة أساسية لها.[2]

كما ان الثقافة السياسية تقدم مجموعة من القيم والصيغ العقلانية التي تضمن التماسك الداخلي للبنى، و المؤسسات والمنظمات التي يعمل ضمنها الأفراد، وتسهم في التعبير عن المطالب والمصالح السياسية والاستجابة لها نظرا لتأثيرها الكبير في حشد وتعبئة القطاعات الاجتماعية، خاصة عندما يتعلق الامر بالجوانب الاجتماعية والحياتية لأفراد المجتمع، كما انها تؤثر في عمليات نشر الوعي السياسي وتوسيع المشاركة، وإرساء توجهات جديدة للجمهور، وتعزيز جودة الحياة السياسية والاقتصادية.[3]

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 185- 208.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 185- 208.

[3] نبيل حليلو، "الثقافة السياسية: الأنماط و الوظائف"، ***مجلة المفكر***، ع17، (جوان2018) ص ص. 208-224.

المبحث الثالث: معوقات التحول الديمقراطي

تواجه عملية التحول الديمقراطي العديد من التحديات والمعوقات التي قد تأثر على نجاحه، منها معوقات اجتماعية، سياسية واقتصادية.

المطلب الأول: المعوقات السياسية

تعد المعوقات السياسية من أهم التحديات التي تعترض عملية التحول الديمقراطي والتي يمكن حصرها في:[1]

- **الإخفاق السياسي:** يعود إلى عجز النظام عن تحقيق الحد الأدنى من التنمية السياسية الديمقراطية، التي تمثل شرطا أساسيا لزيادة قدرة النظام على إدارة الشؤون العامة وحل النزاعات عبر تلبية المطالب والتوجه نحو تكريس المساواة، إضافة إلى تفعيل دور المؤسسات من خلال تفعيل البرلمانات والمنظمات وإبعادها عن الطابع الشخصي، مما يمهد الطريق للوصول إلى نظام قضائي عادل ومستقل، قادر على فض النزاعات بحيادية، وتشجيع المشاركة الشعبية عبر ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات والانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة. الأمر الذي يسهم في تطوير السياسات الداخلية والخارجية للدولة والحفاظ على استقلاليتها السياسية.
- **تجذر الأنظمة التسلطية:** حيث يرجع ذلك إلى الاستبداد السياسي الذي يمارسه النظام سواء على المستوى المؤسساتي أو القيم والتوجهات من خلال استحواذه على مصادر القوة السياسية والاقتصادية وتهميش بناء الولاء السياسي للنظام، وتشخيص السلطة واحتكارها لصالح فرد أو أقلية، الأمر الذي يؤدي إلي غياب معايير الديمقراطية مثل المشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة وشفافة.
- **الحروب الأهلية:** هي صراعات بين الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع داخل الدولة الواحدة، وتحدث لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو إقليمية. تهدف هذه الحروب إلى مقاومة الظلم والثورة ضد الحكومة التي تنتهك حقوق الشعب، ويتم

[1] تمازيرت، بوقطوف، ***مرجع سابق***، ص ص. 24 25.

استخدام العنف كوسيلة للتعبير عن مطالب الجماعات بعد إغلاق الساحة السياسية وغياب الحوار، كما تؤدي هذه الحروب إلى نتائج اقتصادية واجتماعية مدمرة وتفتح الباب أمام تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدولة المتضررة، مما يؤدي إلى ضعف سيادتها وتماسك مجتمعها.

- **غياب الثقافة السياسية:** هي المعيار الأهم في إحداث أي تغيير قد يقضي إلى تحول ديمقراطي، وباعتبار أن الثقافة السياسية مجموعة من القيم التي ترتبط بنظرة المواطن إلى السلطة، وتشجع على ممارسة الديمقراطية بين الحاكم والمحكوم، فإنها مسؤولة إلى حد كبير عن شرعية النظام الحاكم، كونها ترتبط بشكل وثيق بالديمقراطية، وبما أن الديمقراطية لا تقتصر فقط على الجوانب المؤسساتية والإجرائية، بل تتعلق أيضا بالقيم والمبادئ التي تدعمها، فإن استمرارية الثقافة السلطوية وتأثيرها على السياسة يمكن أن تكون عائقا أمام تحقيق التحول ديمقراطي في الدولة.
- **الضغط الدولي:** يظهر واضحا في سياسات الدول الكبرى التي تدعم نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن في الواقع يكون الهدف هو تحقيق مصالحها الخاصة (كإضفاء الطابع الشرعي على أعمالها العدوانية وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول) وليس من اجل ترسيخ نظام ديمقراطي حقيقي.

المطلب الثاني: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية:

المعوقات الاجتماعية: من بين أهم العوائق الاجتماعية الأساسية التي تواجه الدول الساعية إلى التحول الديمقراطي، نجد سيادة الولاء الضيق مثل العشائرية والطائفية والمذهبية بدلا من الولاء للدولة الوطنية، الذي يؤثر على طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع من جهة وبين المجتمع والدولة من جهة أخرى، مما قد يؤدي إلى ظهور أزمة هوية في المجتمعات متعددة الأطياف، خاصة إذا لم يكن النظام السياسي القائم ممثلا لقيم ومصالح وهوية جميع المواطنين ولا يلبي احتياجاتهم ويحقق العدالة والمساواة بينهم، ونتيجة لذلك تتعمق الأسس غير الوطنية للولاء على حساب الدولة والوحدة الوطنية مما يهدد التماسك الداخلي للدولة.

وتزيد المهمة نحو التحول الديمقراطي تعقيدا بسبب نقص وغياب الثقافة الديمقراطية لدى الشعب والهيئة الحاكمة، وهي ثقافة تدعو للانفتاح والتفاعل الإيجابي وتأسيس نمط علاقات يرتكز على الاعتراف بالآخر واحترامه، وقبول التعددية والتعايش السلمي بين مكونات الشعب المختلفة.

إضافة إلى ذلك يسود غياب الوعي ونقص الثقافة السياسية نتيجة لتفشي الجهل والأمية وانتشار الفقر والحروب الأهلية التي شهدتها العديد من البلدان ذات الأنظمة غير الديمقراطية التي تسمح بتشكيل ثقافة سياسية جمعية نابذة لكل الصراعات الطائفية والقبلية.[1]

المعوقات الاقتصادية: إن غياب قاعدة اقتصادية تنموية حقيقية مبنية على التنافس الحر يعوق عملية التحول الديمقراطي، ويتجلى ذلك من خلال عدة مظاهر أبرزها التبعية الاقتصادية للدول الكبرى أو للمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية التي تؤدي إلى ربط اقتصاد الدول النامية بنمو وتوسع اقتصاد الدول المهيمنة، مما يعمق الفجوة الاقتصادية في هذه الدول، إضافة الى فرض المنظمات الاقتصادية إصلاحات سياسية واقتصادية تتعارض مع الطموحات المحلية كتعميق تخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وتصديرها، بينما تفرغ الدول الصناعية لإنتاج المواد الصناعية، مما يحرم الدول النامية من فرص التطور الصناعي ورفع المستوى المعيشي لسكانها، بالإضافة إلى ذلك، تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على الإنتاج المحلي الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات. كما نجد الأزمات الاقتصادية وما يترتب عنها من ارتفاع الديون الخارجية وانخفاض رؤوس الأموال ومستويات الاستثمار، والمشاريع الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم وانتشار البطالة، وغياب المساواة والتوزيع العادل للثروات يعود كل ذلك لغياب سياسة تنموية واضحة تسهم في رفع المستوى المعيشي وضمان الرفاه الاجتماعي وتحسين الاقتصاد الوطني عبر تعزيز مختلف قطاعات الاقتصاد وتوفير فرص العمل. هذه الظروف تدفع الأفراد إلى الانشغال بمصالح ضيقة وتثني المواطن عن ممارسة حقوقه المدنية الأساسية كالانتخاب.[2]

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 26.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 25.

خلاصة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل المتعلق بالتأصيل المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي توصلنا إلى العديد من النتائج والتي نلخصها كما يلي:

- التحول الديمقراطي هو الانتقال من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي، ويتضمن هذا التحول مراحل مثل الانتقال الديمقراطي والرسوخ الديمقراطي، التي تمثل المراحل التي تسبق وتلي عملية التحول، كما أن هناك عوامل داخلية وخارجية تساهم في تحقيقه.
- هناك علاقة وثيقة بين التحول الديمقراطي كمفهوم وبعض المصطلحات والمفاهيم الأخرى المتعلقة به نذكر منها: الانتقال الديمقراطي، التحول الليبرالي، الترسيخ الديمقراطي ....الخ".
- إن أي عملية تحول ديمقراطي تحدث في الدول تمر بالعديد من المراحل تختلف في تفاصيلها حسب السياق السياسي والاجتماعي لكل دولة، كبداية إسقاط الديكتاتورية ثم الانتقال الى النظام الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية مع مراحل أخرى كذلك، بالإضافة إلى آليات قانونية ترسخ هذه الديمقراطية.
- توجد عدة تحديات تعرقل مسار التحول الديمقراطي أو تؤدي الى انتكاسه، منها تحديات سياسية اجتماعية واقتصادية.
- هناك العديد من المداخل والنظريات التي تفسر عملية التحول الديمقراطي انطلاقا من المدخل التحديثي والمدخل الانتقالي والمدخل البنيوي:
  - المدخل التحديثي: يؤكد علي الارتباط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية .
  - المدخل البنيوي: يركز على دور البنى الاجتماعية في التحول الديمقراطي.
  - المدخل الانتقالي: يركز عل دور النخبة في عملية الانتقال او الثقافة السياسية.

الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية التونسية

تمهيد:

تعد تجربة التحول الديمقراطي في تونس إحدى التجارب البارزة في العالم العربي، حيث شكلت "ثورة الياسمين" نقطة انطلاق لتحولات سياسية واجتماعية واسعة. بدأت الثورة باحتجاجات شعبية ضد النظام الاستبدادي الذي كان يمثله الرئيس زين العابدين بن علي، وأدت إلى سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011 بعد حكم استمر لأكثر من 23 عامًا. هروب بن علي إلى السعودية مثل نهاية لحقبة من الاستبداد والقمع السياسي، وفتح الباب أمام عملية تحول ديمقراطي غير مسبوق في تونس، تميزت بالعديد من الإنجازات والتحديات.

سنتناول في هذا الفصل الأوضاع في تونس قبل الثورة، وكيف انعكست هذه الثورة على الوضع السياسي، والمرحلة الانتقالية وصولا الى الدستور الجديد، كما سنسلط الضوء على دور الفواعل الخارجية من دول ومنظمات في مسار تونس الانتقالي وأسباب أزمة التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الاول: مسار الثورة التونسية وانعكاساتها على الوضع السياسي

عاشت تونس لسنوات تحت نظام استبدادي بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد منذ عام 1987، تميز هذا النظام بسيطرة مطلقة على الحياة السياسية، قمع الحريات انتشار الفساد وتهميش المعارضة. وكذا مظاهر التفاوت الاجتماعي والبطالة والفقر الذي زاد من حالة الاحتقان الشعبي.

اندلعت الثورة في ديسمبر 2010 بسبب هذه الظروف مطالبة بالحرية و إسقاط النظام. بعد الإطاحة بنظام بن علي في يناير 2011، بدأت تونس في مسار جديد نحو الديمقراطية.

المطلب الأول: أوضاع تونس قبل التحول الديمقراطي

لا تخلو أي ثورة أو تحول سياسي من خلفيات دافعة لها سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية.

فثورة 14 جانفي ترتبط بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أسست لتراكم الفعل الاحتجاجي وأوصلت المجتمع التونسي إلى نقطة اللاعودة. فقد كان إحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه أمام أعين الناس في وسط مدينة سيدي بوزيد تعبيرا قاسيا عن رفض الواقع المعاش، وعن الأوضاع المتردية التي كان يعاني منها المجتمع التونسي.

الأوضاع السياسية:

- الممارسات القمعية للنظام، التي تجلت من خلال التوقيفات العشوائية للمعارضين، وفي التعذيب داخل مراكز الشرطة ودهاليز وزارة الداخلية وفي أقبية السجون، إضافة إلى مطاردة المعارضين السياسيين الذين اضطر الكثير منهم إلى الهجرة خارج البلاد.[1]
- توسع الفجوة بين الخطاب السياسي وبين الواقع، إذ أن التصريحات الرسمية كانت تقدم صورة إيجابية عن الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس، إلا أن

[1] سليماني، مرضي، ***مرجع سابق***، ص ص. 589- 606 .

تلك الانجازات كانت نسبية وتركزت بشكل أساسي على الشريط الساحلي في حين أن المناطق الداخلية فقد كانت تعاني من التهميش والاقصاء الاجتماعي.[1]

- غياب النزاهة في الانتخابات، يعتبر الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أحد أهم مؤشرات النظام الديمقراطي، إلا أن الوضع في تونس كان مختلفًا حيث أن الانتخابات التشريعية والرئاسية كانت تنظم في يوم واحد ، مما أدى إلى نتائج تعكس عموما توجها سياسيا موحدا، على سبيل المثال أسفرت انتخابات 25 أكتوبر 2009 عن فوز الرئيس بن علي بولاية رئاسية خامسة بالإضافة إلى تحقيق حزبه أغلبية ساحقة في البرلمان، وقد وصفت المعارضة تلك الانتخابات بأنها كانت مهزلة، بينما أعربت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية عن شكوكها حول نزاهتها بسبب ما اعتُبر نتائج محسومة مسبقاً.[2]
- ضعف الأحزاب السياسية، حيث أصبحت الغالبية منها غير قادرة على أداء أدوار فاعلة في العملية السياسية ويعود ذلك إلى عوامل ذاتية مرتبطة بتقادم أفكارها وأيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية، بالإضافة الى استخدام نظام بن علي مجموعة من الأحزاب السياسية الموالية له لتشكيل واجهة ديمقراطية، مما أدى إلى تحويل الانتخابات التي كانت تُقام بشكل دوري إلى عملية شكلية، توزع فيها المقاعد بناءً على درجة الولاء والقرابة من السلطة الحاكمة.[3]

اعتماد النظام السياسي على سياسة الترغيب والترهيب بهدف السيطرة على المجتمع، إذ أن لسلطة الحاكمة لم تستند على مبدأ المواطنة في علاقتها بالمحكومين، كما لم تعمل بمبدأ المساواة في توزيع الثروة بينهم، بل اتجهت نحو تشكيل نخب وفئات تابعة تدور في فلك السلطة وتستفيد من بقائها واستمرارها. وقد نتج عن ذلك انتشار المحاباة والمحسوبية في عمليات التعيين والمكافآت والترقيات، نتيجة لذلك سعت السلطات إلى إيجاد آليات متنوعة

---

[1] المكان نفسه .

[2] المكان نفسه.

[3] أحمد خميس كامل وآخرون، ***الديمقراطية المتعثرة: مسار التحريات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية***، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014) .

لتبرير شرعيتها الناقصة، مثل الترويج لإنجازات بارزة أو استغلال المناسبات والاحتفالات السنوية لتعزيز صورة النظام الحاكم. [1]

الأوضاع الاقتصادية:

شهد الاقتصاد التونسي نموا ضعيفا خلال السنوات الثلاث التي سبقت الثورة حيث بلغ معدل النمو 3% سنوياً، كما تعرض لتراجع حاد بين عامي 2009 و2010 نتيجة لعدة عوامل، أبرزها التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية على الوضع الداخلي، هذا التراجع أثر سلباً على العديد من القطاعات بما في ذلك قطاع السياحة وسوق العمل الذي أدى بدوره إلى تفشي ظواهر اجتماعية سلبية مثل انتشار العصابات المتخصصة في السطو وتهديد أصحاب الممتلكات، وظهور المحسوبية التي ساهمت في عدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد وأدت أيضا إلى تعيين الأشخاص غير المناسبين في المناصب التي يجب أن يشغلها ذوو الكفاءة المناسبة.[2]

أما بخصوص تنمية أراضي الدولة فما يحسب على النظام التونسي في هذا المجال هو التركيز والاهتمام بتنمية الشريط الساحلي وإهمالها في محافظات الجنوب، هذا ما أدى الى تدهور الوضع الاقتصادي في هذه المناطق وساهم في حدوث اختلالات أدت الى عدم التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الجمهورية، كل هذا شجع سكان الجنوب على الاقتصاد الموازي الذي يعتمد أساسا على التهريب وعدم دفع الضرائب، مما جعل المناطق الحدودية مع ليبيا والجزائر هي الاكثر في عمليات التهريب.[3]

وفي المقابل كان على الدولة أن تبحث عن حلول جذرية لهذه المشاكل من خلال تطوير استراتيجيات اقتصادية تهدف إلى معالجة المشكلات السائدة في المجتمع، لكنها

---

[1] عبد الفتاح ماضي، "الاضطراب السياسي: سوء إدارة تفاعلات المرحلة الانتقالية في الدول العربية"، ***مجلة السياسة الدولية***، م. 48 ، ع. 188 (أفريل2012)، ص ص. 58-61.

[2] حمزة نش، إلهام قاتل، "الأسباب والدوافع التي ساهمت في الانتفاضة التونسية"، ***مجلة أكاديميا للعلوم السياسية***، م. 6، ع. 3، (2020)، ص ص. 75- 82.

[3] "أسباب الثورة" ، في:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/ThwraTunis/sec07.doc_cvt.htm

تاريخ الإطلاع: (2024/6/20) .

فضلت اعتماد الحلول الأمنية و القمع، الأمر الذي زاد من تفاقم الأوضاع مما أدى إلى تعميق مشاعر الاستياء تجاه النظام ورفع الدعوات المطالبة برحيل الرئيس.

خريطة رقم 01: خريطة تبرز التفاوت الجهوي في تونس.

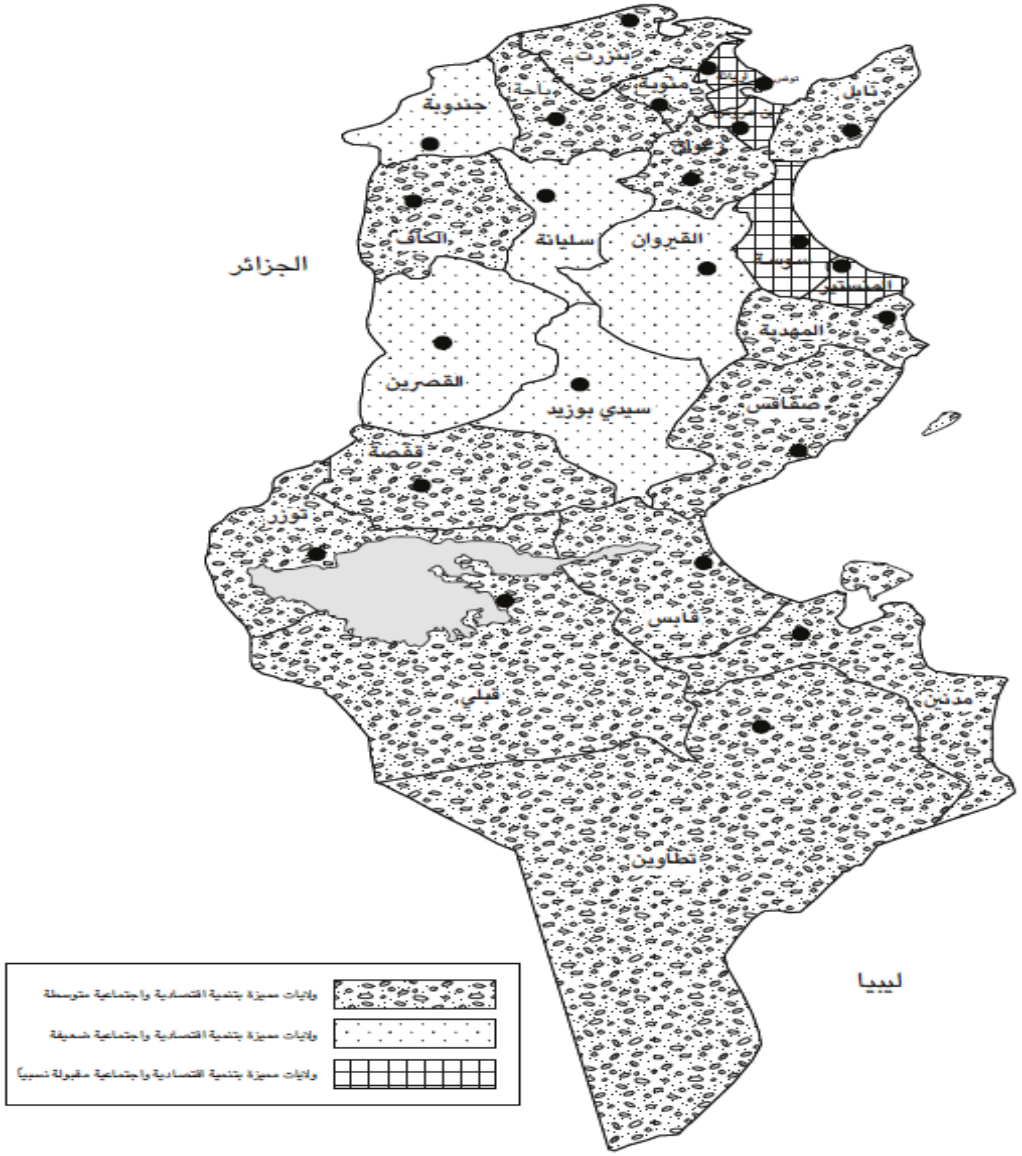

المصدر: رياض بشير، "التفاوت التنموي في تونس.. قبل الثورة وبعدها"، في: https://caus.org.lb/ ، تاريخ الاطلاع: (2024/06/22).

كما أن تونس شهدت توزيعا غير متكافئ للاستثمار حيث تتركز أعلى نسبة من الاستثمارات الاقتصادية في المناطق الساحلية، التي استحوذت على ما نسبته 99% من إجمالي الاستثمارات الحكومية المنفذة منذ تاريخ الاستقلال، في المقابل لا تتجاوز نسبة الاستثمار في المناطق الداخلية 20% مما انعكس سلبا على الوضع الداخلي لتلك المناطق.[1]

التوجه نحو خصخصة الممتلكات العمومية لا سيما في القطاعات الاستراتيجية مثل الإسمنت، الكهرباء، الغاز، الاتصال والنقل، أدى إلى استحواذ الرأسمالية الأجنبية على 75% من عائدات هذه الخوصصة، فوفقا لبعض الإحصائيات شملت عملية الخوصصة 136 مؤسسة ما بين 1997 – 2000 هذا الأمر مكن المستثمرين الأجانب من التحكم في الاقتصاد التونسي وأصبح مصير البلاد بيدهم، وهو ما أثر على الشعب التونسي وخاصة على المستوى المعيشي نتيجة السياسات الدولية المتبعة.[2]

كما أدى برنامج الإصلاح الهيكلي الذي اعتمدته تونس في زيادة المديونية الخارجية على مدى العقدين الماضيين، فقد بلغ إجمالي الدين في عام 2006 حوالي 57.8 مليون دينار مما يمثل نسبة 14.04% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوزع هذا الدين بين دين داخلي بنسبة 63.1% ودين خارجي بنسبة 36.9%.[3]

بالإضافة إلى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التونسي لا سيما الأزمات التي تعرضت لها دول الاتحاد الأوروبي والتي يرتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا باقتصاد تونس وهو ما أثر عليه، إذ شهدت السنوات الأخيرة وخاصة في عامي 2009 و2010، نموا اقتصاديا ضعيفا بلغ معدل 9.3%. وفي المقابل تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في متوسط التحكم المالي حيث بلغ قبل اندلاع الثورة نسبة تصل إلى 45%، كل هذه

---

[1] مصطفى الفيلالي وآخرون، **الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خط الطريق (** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2012)، ص. 309.

[2] نش، قاتل، ***مرجع سابق***، ص ص. 75– 82.

[3] المكان نفسه.

العوامل أدت إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين خصوصا الفئات الضعيفة والمتوسطة العاطلة عن العمل.[1]

سيطرت ليلى الطرابلسي، زوجة بن علي، وعائلتها على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، حيث شكلت هذه الحصة حوالي 40% من مجمل النشاط الوطني، عبر امتلاك العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والعمل كوسيط للحصول على رسوم مالية مقابل تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية، كانت الطرابلسي وأشقاؤها يمتلكون مصالح مهيمنة في العديد من الشركات التونسية، بما في ذلك الطائرات ووكالات السيارات ومحطات التلفزة والإذاعة، وخدمات الانترنت والمحلات الكبيرة للبيع بالتجزئة[2].

كما كشفت الصحافية "كاترين كراسييه" والكاتب "نيكوال بييو" في كتابهما "حاكمة قرطاج"، الذي صدر في فرنسا عام 2010، عن حجم الفساد الذي تمارسه حاشية الرئيس، وخاصة عائلة الماطري والطرابلسي، حيث تناول الكتاب هيمنة عائلة الطرابلسي على مشاريع استثمارية ناجحة، بالإضافة إلى تعيين أفراد العائلة في مناصب حساسة لاستغلال النفوذ، وقد تمكنت هذه العائلات من إغلاق سوق العمل والتحكم فيه وفي الاقتصاد التونسي تحكما كاملا ، وهو ما ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات الفساد.[3]

الأوضاع الاجتماعية:

ضاعفت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد اواخر سنة 2008 والتي ارتبطت بالأزمة المالية العالمية، والسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها حكومة بن علي، تدهور الوضاع الاقتصادية والتي عمقت الفوارق بين مختلف فئات المجتمع ومناطق البلاد وادت

---

[1] محمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس : الأسباب والسياقات والتحديات**(بيروت: المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013)، ص. 191.

[2] Nicolas Beau, Catherine Graciet, **La régente de Carthage**, (Paris: éditions la Découverte, 2009) p 63.

[3] عبد العالي حامي الدين، ***الثورة الشعبية في تونس :مدى قابلية النموذج للتعميم*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011)، ص. 03 .

بدورها الى تدهور الاوضاع الاجتماعية، والتي كان من أبرز مظاهرها الفقر، البطالة، الفساد... إلخ.

كما شهدت تونس خلال السنوات الاخيرة تراجع الطبقة الوسطى نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة وصعوبة الحياة في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود ، فوفقا للإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني لعام 2010، يُظهر أن 33.9% من إجمالي السكان يعيشون في وسط غير منظم، مما يدل على تدني مستويات الخدمات المقدمة لهم من حيث المياه والنظافة والصرف الصحي والكهرباء.[1]

تتركز غالبية المناطق التي تعاني من تدني الخدمات في الجنوب والوسط، حيث يشكل سكان تلك المناطق 51.2% من العدد الإجمالي لسكان تونس، إذ تعود معاناة هذه المناطق وتهميشها إلى فترة حكم الحبيب بورقيبة، وقد تفاقمت هذه الأوضاع أثناء فترة حكم زين العابدين بن علي لتأخذ أبعادا اجتماعية أكثر خطورة.[2]

الجدول1: جدول يوضح نسب الفقر والبطالة والحرمان حسب احصائيات 2000

الجهة	نسبة الفقر	نسبة البطالة	نسبة الحرمان
العاصمة وضواحيها	**2.9**	**15.9**	**7.6**
الجنوب الغربي	**12.1**	**21.1**	**16.7**
الشمال الغربي	**9.3**	**21.3**	**19.3**
الوسط الغربي	**7.7**	**17.9**	**23.1**
الشمال الشرقي	**4.6**	**14**	**13.8**
الوسط الشرقي	**3.6**	**12.8**	**13.4**
الجنوب الشرقي	**7.1**	**14.7**	**17.9**
النسبة الكلية	**5.6**	**15.8**	**14.8**

المصدر: عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 110.

[1] عزمي بشارة، ***الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها***،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012) ص. 106.

[2] المعهد الوطني التونسي للإحصاء، **المسح الوطني حول التشغيل لسنة 2012**.

الفساد:

حسب تقرير "اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد" الذي صدر في نوفمبر 2011، فإن الفساد قد مس كافة الميادين.[1] حيث شهدت تونس خلال السنوات الأخيرة من حكم بن علي تغلغلا كبيرا للرشوة والفساد، خصوصا في الأوساط ذات النفوذ السياسي والاقتصادي والإداري التي تستغل نفوذها للحصول على امتيازات ومنافع كبيرة مثل الصفقات العمومية، إذ تمكن المقربون من النظام من تجميع ثروات هائلة من خلال سيطرتهم على قطاعات متعددة من الاقتصاد التونسي، كما هيمنت شبكة أقارب الرئيس وزوجته على عدة قطاعات، مثل خدمات الهاتف النقال، البنوك، التعليم الخاص، قطاع الطيران، الفنادق، محطات الاذاعة الخاصة، صناعة وتجميع السيارات ومؤسسات الاستثمار العقاري.[2]

وتشير مؤسسة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2010 إلى أن مستوى الفساد مرتفع في تونس، حيث احتلت تونس المرتبة 59 من أصل 180 دولة تضمنها التقرير من حيث تفشي الفساد داخل الأجهزة والمؤسسات الحكومية. كما كانت قوات الشرطة والمخابرات في تونس تدعم الفساد إذ لا تقوم بتوريط أي سياسي تابع لنظام بن علي له علاقة بقضايا المخدرات وتجارة الأسلحة والأموال المسروقة، ولا تقوم بإجراء أي تحقيقات جدية بشأن هذه القضايا. [3]

كما تجاوزت شبهات الفساد واستغلال النفوذ حدود الدولة التونسية لتشمل اتفاقيات مشبوهة مع جهات خارجية مثل صفقة مطار النفيضة .[4]

---

[1] "ليلى بن علي امتلكت ألف زوج من الأحذية الفاخرة"، في : https://www.france24.com/ar/20111112-tunisia-corruption-traboulsi-laila-theft-monument-revolution%20 تاريخ الاطلاع: (2024/6/25).

[2] بشير، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/6/26).

[3] توفيق المديني، ***سقوط الدولة البوليسية في تونس***، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011)، ص. 145.

[4] بشير، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/6/26).

البطالة:

تعتبر ظاهرة البطالة من أكبر الظواهر انتشارا في اوساط المجتمع التونسي منذ الاستقلال، غير ان مفهوم البطالة اتسع مؤخرا بشكل ملحوظ ليشمل حاملي الشهادات الجامعية خاصة في المناطق الداخلية للبلاد والدليل على ذلك أن شرارة الثورة كانت من تلك المناطق وتشير الاحصاءات الرسمية إلى أن نسبة العاطلين عن العمل لا تتجاوز 14% ممن هم في سن العمل، إلا أن الواقع يوضح غير ذلك، فبعد الثورة اتضح ان نسبة البطالة في تونس بلغت 29.8% سنة 2009، وهو ما يعكس الاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل، إذ يرجع هذا بالدرجة الاولى الى السياسات التعليمية المنتهجة التي تعتمد على الكم اكثر من الكيف، وهو ما انعكس سلبا على الوضع الداخلي للمجتمع التونسي من تفشي ظاهرة البطالة وانتشار الفقر والتفاوت الطبقي الى جانب تفشي المحسوبية والرشوة والفساد.[1]

وفي هذا السياق سعت الحكومة التونسية للتخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها المجتمع التونسي الى تنفيذ عدة مشاريع من بينها مشروع الخارطة الصناعية الجديدة والهدف منه تنمية المناطق الداخلية، بالإضافة الى مشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي، غير ان الاختلال بقي قائما وكان عاملا مباشرا في تفجير الثورة[2].

تدني السياسة التعليمية:

عملت الحكومة على استهداف النظام التعليمي من خلال العمل على زوال الحس الديني والاخلاقي، مما ادى الى تفشي الانحلال الاخلاقي، كما قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات وانشاء جامعات داخل كل ولاية تقريبا مما ادى الى الاختلال بين العرض والطلب، مما جعل الجامعات التونسية تواجه ضغوطا كبيرة نتيجة للتوسع ارتفاع عدد مؤسسات التعليم العالي إلى 200 مؤسسة بين عامي 2008 و2009 .غير أن الإشكال المطروح يتمثل في العدد الهائل من خريجي الجامعات (80 الف متخرج) الذي يواجهه الاقتصاد الوطني سواء في القطاع العام أو الخاص لاستيعاب هذه الأعداد الكبيرة. ويرجع

---

[1] نش، قائل، ***مرجع سابق***، ص ص. 75- 82.

[2] المكان نفسه.

ذلك جزئيا إلى سياسة "حق الطالب في النجاح"، التي ساهمت بدورها في تراجع المستوى التعليمي للخرجين وجعلتهم أقل قدرة على الاندماج بسوق العمل، إضافة الى ذلك لم تسع الحكومة نحو مواءمة المناهج التعليمية مع متطلبات سوق العمل، ما أدى الى ارتفاع نسبة البطالة من جهة وصعوبة تلبية احتياجات سوق العمل من جهة أخرى.[1]

تعتبر تونس رائدة في معدلات التعليم مقارنة ببلدان المغرب العربي، ومع ذلك بلغت نسبة الأمية فيها 19%،[2] وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الريفية النائية تواجه تحديات أكبر، لا سيما في ما يتعلق بنسب الأمية بين الاناث، كما أن القيود التي فرضها النظام السياسي التونسي على الممارسات الدينية أدت إلى تفاقم حالة الاحتقان لدى الشعب التونسي.[3]

المطلب الثاني: الانعكاسات المباشرة للثورة على الوضع السياسي والمرحلة الانتقالية

بدأت الانتفاضة التونسية في 17 ديسمبر 2010 بسلسلة اضطرابات بمدينة سيدي بوزيد بعد إقدام الشاب "محمد البوعزيزي" على إضرام النار في جسده أمام مقر محافظة سيدي بوزيد، وهو شاب جامعي لم يجد فرصة عمل بعد تخرجه مما اضطره أن يعمل بائعا متجولا على عربة خضروات وفاكهة، وفي ذلك اليوم قامت قوات الأمن بمداهمته ومصادرة عربته ورُفض طلبه في استعادة العربة[4].

مس هذا الحادث شعور الآلاف من الشباب والأسر التي تعاني نفس المصير وانتشرت تفاصيل هذا الحادث بسرعة هائلة إلى أرجاء المناطق المهمشة في تونس حيث انطلقت موجة من الاحتجاجات والمظاهرات في سيدي بوزيد ثم توسعت إلى باقي المناطق. فعملية الحرق هذه تعكس الواقع المعاش وتعبر عن حالة اليأس التي كان يمر بها المجتمع التونسي

---

[1] المكان نفسه.

[2] العربي صديقي، ***تونس: ثورة المواطنة ثورة بلا رأس***، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2011)، ص. 8.

[3] جمال بوعجاجة، "الثورة التونسية والمسألة الدينية"، في:

https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2011/07/201172371822479144.html تاريخ الاطلاع: (2024/6/27).

[4] الثورة التونسية، ***مرجع سابق***، تاريخ الإطلاع: (2024/6/30).

والتي اختزلت في حالة البوعزيزي، وبالتالي فإن تلك اللحظة التاريخية تحمل دلالات متعددة تتجاوز مجرد ما يمكن أن يحمله اعتداء امرأة شرطية على رجل من خدش للرجولة واهانة للكرامة، إلى ما يحمله من قمع السلطة وقطعها لأرزاق الفئات البسيطة، كما تعد تعبيرا قويا عن احتراق جميع الوسائل المتاحة للتعبير عن الصوت الشعبي والعجز عن تحقيق المطالب، وبذلك وجد الشعب ملاذه في الشارع الذي أصبح ساحة لاحتضان المطالب الجماهيرية.[1]

وسرعان ما اندلعت مظاهرات الاحتجاج امتدت الى عدة مدن رئيسية منها صفاقس والقيروان وسوسة، وانتهت في العاصمة تونس لتصبح هذه الاحتجاجات عامة وتواجه قوات الأمن ثم الجيش، في البداية كانت المطالب تركز على قضايا العمل والتنمية، إلا أنه مع وصول الاحتجاجات إلى العاصمة تحولت المطالب لتصبح سياسية تطالب بإسقاط النظام، حتى تحولت الانتفاضة إلى ثورة شاملة أسقطت رؤوس النظام بما في ذلك رئيس الدولة "زين العابدين بن علي"[2].

أولا: تنحية الرئيس بن علي عن منصبه

اتسع نطاق التظاهرات وتحولت إلى ثورة شعبية شملت العديد من المدن في تونس وسقط فيها 338 قتيلا إلى جانب مئات الجرحى، نتيجة المواجهات مع قوات الأمن، أجبرت الاحتجاجات بن علي على إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى المتظاهرون بحلها، إذ وعد بمضاعفة طاقة التشغيل وخلق وظائف جديدة بحلول عام 2012[3] كما حاول التقرب من عائلة البوعزيزي وسكان الجنوب الغربي ووعد بعدم ترشحه الي الانتخابات الرئاسية 2014، الا ان هذا قوبل بالرفض ولم

---

[1] سليماني، مرضي، ***مرجع سابق***، ص ص. 589- 606.

[2] قرين، ***مرجع سابق***، ص. 67.

[3] "الثورة التونسية.. باكورة الربيع العربي"، في: ***https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/5/24/*** تاريخ الاطلاع: (2024/7/2).

تقنع تلك الاجراءات التي اتخذها الرئيس الجماهير الغاضبة، حيث توسعت الاحتجاجات وازدادت شدتها خاصة بعد اعلان وفاة "البوعزيزي" في المستشفى متأثرا بحروقه.

في 14 جانفي 2011، ومع تصاعد الضغط الشعبي والدولي اضطر الرئيس بن علي الى التنحي عن السلطة وترك البلاد بعد حكم دام 23 سنة متوجها الى فرنسا أولا التي رفضت استقباله ثم غير وجهته نحو المملكة العربية السعودية، حيث كانت نيته وضع اسرته في السعودية بشكل مؤقت، ومن ثم العودة إلى تونس للبحث عن حل للأزمة، لكن سرعان ما سقطت حساباته جميعا، حيث أن الجميع أداروا له الظهر بمن فيهم الذين كانوا قريبين منه خوفا أو طمعا بعدما اضطرتهم الظروف للتخلي عنه.[1]مثل رحيله سقوط نظامه وانتصار الحركة الاحتجاجية الذي اعتبر نقطة تحول تاريخية في تونس.

ثانيا: الوضع السياسي بعد الثورة التونسية

باعتبار ان الثورة التونسية كانت تلقائية في بداياتها فهي لم تملك قيادة في الاول ولم تفرز قيادة مما أدى إلى نتائج متباينة على مسار الانتقال الديمقراطي فمن ناحية يُعتبر نجاح الثورة نتاجا للتضامن الذي أظهرته مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية؛ ومن ناحية أخرى، فإن عدم وجود قيادة موحدة قد خلق اشكاليات وصعوبات فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والانتقال الديمقراطي، وحسب الاستاذة أسماء نويرة* تتمثل اولى هاته الصعوبات في[2]:

من ناحية اسس مشروع الاصلاح: واجهت تونس بعد الثورة تحديات كثيرة في بناء نظامها السياسي، فقد وجدت الحكومة والنخب والشعب أنفسهم يتأرجحون بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية، فبعد تنحية الرئيس المفاجئة عن منصبه ومغادرة البلاد أثيرت مسألة الدستور وانتقال السلطة عن طريق الآليات الدستورية المتاحة فظهر رئيس الحكومة محمد الغنوشي برفقة رئيس مجلس النواب فؤاد لمبزع ورئيس مجلس المستشارين ليعلن توليه

[1] سليماني، مرضي، ***مرجع سابق***، ص ص. 589- 606.

* أسماء نويرة: أستاذة في العلوم السياسية و القانون العام بجامعة جندوبة تونس.

[2] قرين، ***مرجع سابق***، ص. 64.

الرئاسة طبقا لأحكام الفصل 56 من دستور 1959[1] ، والمعلوم أن تطبيق هذا الفصل يتطلب وجود أمر تفويض وإبلاغ كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وهو ما أدى إلى رفض عددٍ من الخبراء القانونيين لهذه الخطوة نظرا لعدم توفر أمر التفويض اللازم مما يقتضي ضرورة تطبيق الفصل 57. ونتيجة للضغط الشعبي والنخبوي أقر المجلس الدستوري بشغور منصب رئاسة الجمهورية وتم تعيين فؤاد لمبزع كرئيس مؤقت لحين تنظيم انتخابات رئاسية خلال فترة لا تتجاوز 45 أو 60 يومًا كحد أقصى، إلا أن هذه الشرعية الدستورية قوبلت سريعا بمطالب القوى الثورية التي طالبت بتغييرات جذرية على الساحة السياسية.[2]

اتسم المشهد السياسي التونسي بتواجد طرفين رئيسيين، يتمثل الأول في بعض الشخصيات السياسية الباقية من النظام القديم والمرتبطين بالحزب الدستوري، ورغم ما يمتلكونه من الخبرة السياسية إلا أن جزءا منهم قد ارتبطت أيديهم بممارسات الفساد، وسرعان ما شهد هذا الطرف انقسامًا، حيث برزت تيارات مؤيدة للإصلاح بقيادة شخصيات مثل محمد الغنوشي وفؤاد لمبزع ثم لاحقا الباجي قايد السبسي. ويمثل الطرف الثاني القوى الثورية، بما في ذلك عموم الشعب وشباب الثورة، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تطالب بإسقاط بقايا النظام القديم وجميع مؤسساته، وقد انقسم هذا الطرف إلى فئتين: إحداهما تدعم الحكومة المؤقتة وتسعى لتسيير المرحلة الانتقالية حتى إجراء الانتخابات الرئاسية، بينما اختارت الفئة الأخرى التظاهر في الشوارع والاستمرار في الاعتصامات لتحقيق أهداف الثورة كاملةً والمتمثلة في إسقاط جميع أركان ومؤسسات النظام السابق.[3]

شرعية التمثيل: ادى عدم وجود قيادة للثورة التونسية من جهة، والانخراط المتأخر للأحزاب السياسية فيه من جهة اخرى، إلى عدم وجود ممثل واحد يتولى مهمة التفاوض

---

[1] أسماء نويرة، "صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس"، في:
https://carnegieendowment.org/sada/2011/03/obstacles-on-the-path-of-tunisias-democratic-transformation?lang=ar ، تاريخ الإطلاع: (2024/7/7).

[2] قرين، ***مرجع سابق***، ص. 65.

[3] المكان نفسه.

باسم الثورة، فقد شهدت الساحة الثورية تعدد الأطراف، حيث ادعى كل طرف تمثيله للشعب التونسي مما أدى إلى تنوع الرؤى والأهداف الذي يمكن ملاحظته بوضوح من خلال المظاهرات المتباينة المطالب التي نُظمت في شارع الحبيب بورقيبة، ففريق يرفع شعار "الشعب يريد دولة لائكية" وفريق يرفع شعار "الشعب يريد دولة اسلامية". [1]

وكان الخلاف حول كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، وفي استجابة لهذا الوضع، قامت الحكومة بعملية الإصلاح السياسي على أساس الشرعية الدستورية وأعلنت عن إنشاء "اللجنة العليا للإصلاح السياسي"، والتي ارتكزت مهمتها على التشاور مع مختلف التيارات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وأسفرت أعمال اللجنة عن وضع عدة احتمالات لما بعد الثورة تتضمن إمكانية إجراء انتخابات رئاسية تليها مباشرة إجراءات لحل المجالس النيابية وتنظيم انتخابات تشريعية جديدة أو حتى تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في نفس الوقت[2].

أما فيما يتعلق بالدستور الجديد، تم تشكيل لجنة خبراء لإعداده وعرضه للاستفتاء أو انتخاب مجلس تأسيسي مسؤول عن صياغة الدستور واختيار رئيس مؤقت من بين أعضائه يتولى إدارة الأمور حتى الانتهاء من مهامه ووضع الدستور، وقد أعلن السيد فؤاد المبزع في أوائل مارس الاعتماد على الخيار الأخير والذي يقضي بإجراء انتخابات لمجلس تأسيسي في 24 أوت، بحيث ينبثق عنه رئيس مؤقت يتم انتخابه داخله لتولي شؤون البلاد حتى اكتمال إعداد الدستور الجديد.[3]

أما القوى الثورية فرفضت الانتخابات الرئاسية أولا وطالبت بانتخاب مجلس تأسيسي و صياغة دستور جديد، وينتخب بين اعضاءه رئيسا مؤقتا يتولى الاعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية. وانقسمت احزاب المعارضة والاتحاد العام التونسي للشغل بين خيار المشاركة في الحكومة أو البقاء خارجها مع الضغط عليها وأسسوا فيما بينهم "مجلس حماية الثورة" الذي طالب رئيس الجمهورية المؤقت بإسناده سلطة تشريعية وتقريرية تتيح مراقبة الحكومة، وقد

---

[1] نويرة، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/7/8).

[2] قرين، ***مرجع سابق***، ص. 65.

[3] المكان نفسه.

قوبل هذا الطرح بالرفض من الاطراف الأخرى مع دعوة الى الانضمام الى" اللجنة العليا للإصلاح السياسي" والتي طرحت ملاحظات حول تركيبتها، وفي نهاية المطاف، أسفرت المفاوضات بين طرفي الصراع عن إنشاء "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي".[1]

موعد الانتخابات: عندما دعا الرئيس المؤقت إلى تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي في 24 جويلية، انقسمت الأطراف المعنية حول هذا التاريخ، وأيدته عدة أحزاب معارضة كانت موجودة من قبل كحركة النهضة، الحزب الديمقراطي التقدمي، حزب التجديد وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، حيث أعربوا عن مخاوفهم من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي قد تواجهها تونس مع كل تأخير في إجراء الانتخابات. في الجهة الأخرى، أصرت الأحزاب التي تشكلت بعد الثورة على تأجيل انتخابات "المجلس التأسيسي" أملا في تكوين قواعد شعبية جماهيرية لها، وكسب الوقت لصياغة برامجها وإقناع التونسيون بالتصويت لصالحها في الانتخابات، وبناء تحالفات تُساعدها على الدخول إلى المجلس التأسيسي وبالتالي المشاركة في صياغة الدستور. وبسبب اعتذار الهيئة المستقلة للانتخابات عن الموعد المقترح لاعتبارات لوجيستيكية، تم تأجيل الانتخاب ليكون بتاريخ 23 أكتوبر.[2]

ثالثا: المرحلة الانتقالية و الدستور الجديد:

أسفرت انتخابات المجلس التأسيسي لعام 2011 عن ظهور خريطة حزبية جديدة، حيث برزت مجموعة من القوى والأحزاب التي لم يكن لها حضور في المرحلة السابقة، وقد تصدر حزب النهضة نتائج الانتخابات، يليه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ثم تيار العريضة الشعبية، استنادًا إلى هذه النتائج تم تشكيل ائتلاف الترويكا.[3]

---

[1] نويرة، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/7/8).

[2] سلامة، ***مرجع سابق***، ص ص. 175 ، 176.

[3] ائتلاف الترويكا هو تحالف سياسي في تونس تكون بعد الثورة التونسية عام 2011. يتشكل من ثلاث مجموعات سياسية رئيسية: حركة النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات. شكلت هذه الأطراف الحكومة التونسية في الفترة الانتقالية بعد الثورة، وركزت على إدارة المرحلة الانتقالية وإرساء الديمقراطية في البلاد.

خلال الأعوام الثلاثة التالية، شهدت عملية الانتقال الديمقراطي في تونس العديد من الاضطرابات، ومع ذلك بحلول عام 2014 تم إقرار دستور ديمقراطي قائم على توافق سياسي واسع، وقد أدى ذلك إلى انتخابات حرة ونزيهة أسفرت عن انتخاب رئيس ومجلس نواب[1]. ولم تختلف نتائج انتخابات 2014 كثيرًا عن انتخابات 2011، حيث لم يتمكن أي حزب من تحقيق أغلبية مطلقة تتيح له تشكيل الحكومة بمفرده دون الحاجة للتفاوض مع أحزاب أخرى. وبعد مشاورات بين الأطراف السياسية، تم تشكيل حكومة الحبيب الصيد، التي شهدت إدخال العديد من التعديلات لتشمل أربعة أحزاب ومستقلين. في جوان 2016 أطلق الباجي قائد السبسي الذي كان يشغل منصب رئيس الدولة آنذاك، مبادرة لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وأسفرت المشاورات بين الأطراف المختلفة عن توقيع عدد من الأحزاب والمنظمات على وثيقة قرطاج، التي تحدد أولويات حكومة الوحدة الوطنية، وتم سحب الثقة من حكومة الحبيب الصيد وتقديم يوسف الشاهد ليكون رئيس الحكومة الجديد.[2]

منذ الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2019، تعيش تونس حالة من الحراك السياسي والخلافات الجوهرية غير المسبوقة، والتي تعود إلى الصراعات السياسية بين مؤسسات الحكم والضعف الذي يعاني منه البرلمان التونسي، وقد بلغت هذه الصراعات ذروتها في جويلية 2021 عندما قام قيس سعيد، رئيس الدولة، بإقالة رئيس الوزراء وتجميد أعمال البرلمان. حيث كشفت هذه الخطوة عن الصراع القائم خلف الكواليس بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة والبرلمان.[3]

في 22 سبتمبر 2021، صدر المرسوم الرئاسي رقم 117-2021، الذي علق بموجبه العمل بمعظم مواد الدستور، ومنح الرئيس صلاحية حصرية لإصدار قوانين عبر

---

[1] أنور الجمعاوي، ***المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014)، ص. 20.

[2] أسماء البنا، "أزمة التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والمؤشرات والدروس المستخلصة" ، في ***https://cihrs-rowaq.org/the-crisis-of-democratisation-in-tunisia-causes-indicators-lessons-learned/#_edn12*** تاريخ الاطلاع: (2024/7/13) .

[3] المكان نفسه.

مراسيم رئاسية، كما قام بحل الهيئة المؤقتة لمراجعة دستورية القوانين، ومنع أي جهة من الطعن في القوانين عبر المحكمة الإدارية التونسية. وفي 12 فيفري 2022، قام قيس سعيد بحل المجلس الأعلى للقضاء، الذي يُعتبر أعلى هيئة قضائية مستقلة تم إنشاؤها في عام 2016 بهدف حماية القضاء من نفوذ الحكومة. ومن ثم، ساهمت هذه الإجراءات في تقويض استقلالية القضاء ومنحت الرئيس صلاحيات واسعة للتدخل في عمل السلطة القضائية.[1]

في 30 جوان 2022، واصل قيس سعيد خطواته نحو التفرد بالسلطة من خلال نشر رئاسة الجمهورية مسودة مشروع الدستور، وقد نصت هذه المسودة على ترسيخ الإسلام كدين رسمي للدولة، بالإضافة إلى تقييد الحقوق والحريات، كما شملت المسودة منح رئيس الدولة استقلالية وسلطات واسعة تفوق تلك التي يتمتع بها كل من رئيس الحكومة والبرلمان. وفي 8 جويلية، تم إصدار نسخة معدلة ثانية لمشروع الدستور بحجة وجود أخطاء إملائية وترقيمية. على مدار شهور حكمه، رسخ قيس سعيد فكرة أن هذا الاستفتاء هو في الأساس استفتاء حول شخصه وولايته، أكثر من كونه سؤالًا حقيقيًا حول موافقة المواطنين على الدستور الجديد أو رفضهم له. بمعنى آخر يُنظر إلى الموافقة على هذا الدستور كتأييد ضمني للخطوات والسياسات التي اتبعها سعيد منذ توليه السلطة، بما في ذلك عزل وإقصاء وتعسف بحق مؤسسات الدولة المختلفة، مثل القضاء والبرلمان ورئيس الحكومة، بحجة أن هذه المؤسسات هي السبب وراء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد[2].

في 25 جويلية 2022، أجرى سعيد استفتاء حول اعتماد الدستور الجديد، ووفقًا للأرقام الرسمية التي أصدرتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، أظهرت نتائج الاستفتاء فوزا كبيرا للمصوتين بنعم بنسبة 94%، بينما بلغت نسبة المصوتين بلا 5%، وتوزعت النسبة المتبقية بين الأصوات البيضاء والأوراق الملغاة. ومع ذلك، كانت نسبة المشاركة في الاستفتاء منخفضة حيث بلغت 30%. هذه النسبة المنخفضة أثارت تساؤلات حول الشرعية الشعبية للدستور الجديد، مما يجعل من الصعب على الرئيس الدفاع عن هذه الأرقام

[1] الجمعاوي، ***مرجع سابق***، ص. 27.

[2] البنا، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/7/19) .

المتدنية، فعلى الرغم من الخطاب الشعبوي الذي قدمه قيس سعيد، الذي أظهر نفسه فيه كممثل لإرادة الشعب، إلا أن المواطنين لم يظهروا حماسًا لمشروعه ولم يتفاعلوا معه. في أفضل الأحوال، يمكن للرئيس أن يدعي أن نحو ربع التونسيين يدعمون مشروعه للإصلاح الدستوري، وهو ما يمثل قاعدة دعم محدودة للغاية.[1]

دون انتظار النتائج النهائية، قام قيس سعيد بنشر الدستور الجديد في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية، مما يضع البلاد في إطار جمهورية ثالثة تتميز بنزعة رئاسية قوية تتيح للرئيس السيطرة الكاملة على السلطة. يتضمن الدستور الجديد تغييرات هامة على دستور 2014، حيث يؤسس نظامًا رئاسيًا لا يخضع فيه رئيس الجمهورية للمساءلة أمام المؤسسات الأخرى، مما يعني أن البرلمان لا يملك القدرة على عزل الرئيس. كما يفقد رئيس الحكومة العديد من صلاحياته، ويصبح تعيينه من اختصاص رئيس الجمهورية بالإضافة إلى ذلك، يتم تقليص دور السلطة القضائية لتصبح مجرد وظيفة، ويتم القضاء على السلطة المحلية التي كانت تمثل أساس دستور 2014.[2]

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

المبحث الثاني: دور العامل الخارجي في مسار التحول الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: دور الدول

الولايات المتحدة الأمريكية:

حتى يسهل فهم العلاقات التونسية الأمريكية، ينبغي أخذ الرؤية الأمريكية للمنطقة العربية بعين الاعتبار، فمن الضروري إدراك أهمية المنطقة العربية ككل في الاستراتيجية الأمريكية، لنتمكن من فهم الدور الذي تلعبه تونس في هذه الاستراتيجية الأمريكية.[1]

تستند اتجاهات السياسة الأمريكية في المنطقة العربية إلى عدة ركائز ثابتة لم تتغير على مدى عقود وهي: الحفاظ على أمن النفط وضمان تدفقه إلى العالم بشكل عام وإلى الغرب بشكل خاص، بالإضافة إلى حماية المستوطنات الإسرائيلية. ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001، ظهرت ركيزة ثالثة تتمثل في محاربة الإرهاب ومكافحته. تشكل هذه الركائز الثلاث أساسا لفهم السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، بغض النظر عن اختلاف السياسات الحزبية وتغير الرؤساء والإدارات، كما تنطلق منها السياسة الخارجية الأمريكية لتحديد أولوياتها وأهدافها على المدى القصير والطويل، مع التركيز على حماية المصالح العليا للولايات المتحدة والمبادئ التي تعلن عنها مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما يبقى الهدف الأساسي هو تحقيق المصالح الأمريكية وضمان أمنها القومي.[2]

تميز موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحراك السياسي في تونس بالغموض والتدرج وأحيانا بالتناقض، ففي الأيام الأولى للاحتجاجات الشعبية تجاهلت الإدارة الأمريكية تلك الأحداث ومنحت الشرعية الكاملة لنظام الحكم المعروف بولائه لها. وقد صرحت وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" "Hillary Clinton " بأن الحكومة الأمريكية تراقب الوضع في تونس دون أن تأخذ جانب النظام على حساب الشعب أو العكس[3]. ومع تطور الأحداث

---

[1] ناصر لكسور، ***إشكالية التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة دراسة تحليلية في التحديات والآفاق***، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2024/2023). ص 225.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 226.

[3] عبد الحميد سعيد، عادل سماعلي، ***دور العامل الخارجي في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس***، مذكرة ماستر، (جامعة الشيخ العربي التبسي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018) . ص 114.

وظهور احتمالية سقوط نظام بن علي، تغيرت مواقف الولايات المتحدة، حيث أعلنت دعمها للسلام والاستقرار وبناء مجتمع أكثر ديمقراطية في تونس.[1]

أكد الرئيس أوباما على تجديد الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتونس، ودعم الانتقال الديمقراطي في الجمهورية التونسية، خاصة بعد متابعة أحدث التطورات في مسارها الانتقالي، فهذه التطورات تجعل الولايات المتحدة مستعدة لتقديم المساعدات اللازمة لتطوير التعاون الاقتصادي وتعزيز التنمية، بالإضافة إلى دعم تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بما يتماشى مع البرنامج الذي وضعه صندوق النقد الدولي.[2]

لمواجهة التحديات التي تعاني منها تونس، أعلن الرئيس الأمريكي عن نية حكومته تقديم ضمانة قروض ثانية بقيمة 500 مليون دولار، بالإضافة إلى تقديم منح دراسية لدعم الطلاب التونسيين. كما تشمل المبادرات دعم الديمقراطية والمجتمع المدني، فضلاً عن تعزيز مجالات الثقافة والتربية وتطوير القدرات الأمنية.[3]

تعاملت الولايات المتحدة بحذر بالغ مع مخرجات الثورة التونسية، وذلك وفقا لمصالحها الإقليمية والدولية، مع الحرص على عدم وصول أي نوع من المتشددين قد يهدد أمن وسلامة المنطقة. كما سعت إلى الحفاظ على حليف ليبرالي قديم، مع محاولة تحقيق توازن بين المطالب الشعبية والمصالح القومية الأمريكية.[4]

فرنسا:

لطالما اعتبر النظام الفرنسي الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي حليفه الاستراتيجي طوال 23 سنة في الحكم. وأبدت فرنسا في عهد ساركوزي مساندتها التامة لنظام بن علي إثر الثورة التي اندلعت ضده، إذ أعلن وزير الخارجية الفرنسية استعداد فرنسا لمد بن علي بكل الوسائل لقمع المتظاهرين، الأمر الذي اثار استياء الشعب التونسي

---

[1] لكسور، ***مرجع سابق***، ص 227.

[2] سعيد، سماعلي، ***مرجع سابق***، ص 115 .

[3] المكان نفسه.

[4] لكسور، ***مرجع سابق***، ص 228.

وخاصة بعد تصريحات السفير الفرنسي المهينة لكرامته و ثورته. الأمر الذي أدى إلى فتور العلاقات بين البلدين خلال الانتفاضة الشعبية التونسية وما بعدها، وقد اعترف الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولاند بأن فرنسا لم تكن إلى جانب تونس في ثورتها، متعهدا بدعمها في مسارها الانتقالي حتى إنجاحه. بعد الانتفاضة الشعبية شهدت تونس عدة زيارات رسمية من فرنسا، أبرزها زيارة هولاند في 27 جوان خلال فترة حكم الترويكا، حيث اتخذت العلاقات الثنائية منحى جديدا، لاسيما أن هولاند تعهد بدعم تونس في نجاح ثورتها، مشيرا إلى ثقة بلاده في نجاح الانتقال الديمقراطي في مهد الانتفاضات العربية، كما أعلن عن تقديم مساعدات مالية لتونس بقيمة 500 مليون يورو في إطار جهود باريس لدعم التحول الديمقراطي، وأكد هولاند استعداد باريس لإعادة بناء علاقة جديدة مع تونس وتقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لحكومة يقودها الإسلاميون، واصفا الانتقال الديمقراطي بأنه نموذج يحتذى به في المنطقة.[1]

وكانت زيارته الثانية في 29 مارس 2015، حيث شارك هولاند في مسيرة دولية ضد الإرهاب في العاصمة التونسية، وذلك بعد الهجوم الإرهابي الذي استهدف متحف باردو وأسفر عن مقتل 24 شخصا وإصابة 46 آخرين. تلت هذه الزيارة زيارات أخرى بعد الانتخابات الرئاسية التونسية.[2]

السعودية والامارات:

على الرغم من البعد الجغرافي بين تونس ودول الخليج، إلا أن بعض دوله، مثل السعودية والإمارات، تولت مسؤولية قمع ثورات الربيع العربي في بداياتها، فقد شنت حربا مفتوحة ضد جميع دوله، خاصة ضد جماعة الإخوان المسلمين. وقد تجلى ذلك في تدخل الرياض وأبوظبي لدعم الانقلاب العسكري في مصر، وإعادة نظام بن علي في تونس.[3]

---

[1] سعيد، سماعليي، ***مرجع سابق***، ص 119.

[2] يامنة سالمي، "علاقات فرنسا بتونس..من الموالاة لبن علي إلى الاعتراف بالثورة" ، في: https://www.aa.com.tr/ar ، في: (2024/8/16) .

[3] "دور السعودية والإمارات في وأد الثورة التونسية" في: https://almuslimon.net/article_view.php?id=15636 تاريخ الاطلاع: (2024/7/27) .

عند النظر إلى بدايات موجة التحولات الديمقراطية في الوطن العربي عام 2011، يتضح أن الأنظمة الملكية في الخليج العربي، على رأسها السعودية والإمارات، اعتبرت نجاح الثورات العربية وفوز الأحزاب السياسية الإسلامية في مصر وتونس والمغرب تهديدا أيديولوجيا وأمنيا، فهذا الوضع يُعتبر تحديا لشرعية هذه الأنظمة ويُمكن أن يقوض نظامها الملكي[1]. وبالتالي قامت تلك الأنظمة بتوجيه جهودها الخارجية نحو تلك البلدان بهدف تقويض سلطة الإسلاميين والحفاظ على الوضع الاستبدادي السائد سابقا.

تخشى السعودية حكم الإخوان المسلمين لأنه قد يهدد دورها في قيادة العالم الإسلامي، ويمنح الدول المحكومة من قبلهم القوة والنفوذ. بالإضافة إلى ذلك تخوفها من انتشار النموذج التركي الذي يتعارض مع النموذج السعودي، خاصة مع تحالف الإخوان مع الأتراك، مما قد يزعزع مكانة السعودية ودورها القيادي في العالم الإسلامي. هذا الوضع دفع السعودية إلى اتخاذ موقف معادٍ للإخوان المسلمين، ودعم الانقلاب العسكري ضدهم، حيث يعتبرون تهديدًا لشرعيتها السياسية، التي تعد من أبرز محددات موقفها تجاه حكم الإسلاميين، فعندما فازت حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي، تعرضت لحملات تشويه تهدف إلى إظهار نقاط ضعفها في الحكم وعدم قدرتها على إدارة المرحلة الانتقالية. وقد أدى ذلك إلى شن دول الخليج هجمات إعلامية قوية على حكم الإخوان في تونس، متهمة حركة النهضة بالارتباط مع الحركات المتطرفة كوسيلة لتشويه صورة الإسلاميين وتقليل شعبيتهم في الشارع التونسي. فالسعودية تعتبر حركة النهضة جزءا لا يتجزأ من تنظيم الإخوان المسلمين، مما يجعلها ترى هذه الحركة تهديدا لاستقرار المملكة، تماما كما هو الحال مع جماعة الإخوان المسلمين التي لا تحظى بقبول لدى صناع القرار في السعودية[2].

---

[1] Abdullah Baabood, " Gulf Countries and Arab Transitions: Role Support and Effects ", in: https://www.iemed.org/publication/gulf-countries-and-arab-transitions-role-support-and-effects/?lang=fr viewed in : (1/8/2024).

[2] حنان خرباشي، "التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات(2014-2020)"، ***مجلة المفكر***، م. 18 ، ع. 1 (2023)، ص ص. 574-589.

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد أثارت الكثير من الجدل حول دورها في عرقلة التحولات الديمقراطية في العالم العربي، حيث ترفض أن تتولى أي سلطة عربية قيادة حركة أو حزب إسلامي، ففي إطار سعيها لإنشاء نظام إقليمي جديد تسعى الإمارات إلى التأثير على السياسة التونسية، وتهدف إلى القضاء على الحركات الإسلامية التي تعتبرها تهديدا محتملا لنظامها السياسي، في محاولة لتكرار تجربة الانقلاب على الشرعية الديمقراطية في مصر وتقويض حكم الإخوان المسلمين. كما تعتبر الإمارات العربية المتحدة أنه لا يوجد فرق بين الأحزاب المعتدلة المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، مثل حزب النهضة التونسي، وبين الجماعات المتطرفة والعنيفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية أو جماعة بوكو حرام والقاعدة[1]. وهذا الأمر يدفعها إلى تشويه سمعة الإسلاميين المعتدلين واتباع مواقف عدائية تجاههم أو تجاه الدول التي يحكمونها.

وفي إطار مشروعها للتدخل في الشأن الداخلي التونسي وتقويض سلطة الإسلاميين، لم تقدم الإمارات الدعم للمؤسسة العسكرية كما فعلت في مصر. فمهنية الجيش التونسي والتزامه بدوره العسكري يجعل من الصعب على أي دولة التأثير فيه. لذا اتجهت الإمارات نحو دعم الجهات المعارضة لحكم الإخوان في تونس. ومنذ صيف 2013، سعت الإمارات إلى تعزيز وجودها في تونس من خلال دعم حركة "تمرد" التونسية التي عارضت حكم الترويكا، بالإضافة إلى حزب نداء تونس الذي يُعتبر أكبر كتلة علمانية معارضة في البلاد.[2]

في هذا الإطار، نشر موقع "Middle East Eye" البريطاني في عام 2015 تقريرين يشيران إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد سعت إلى استدراج الرئيس الباجي قائد السبسي لاستنساخ النموذج المصري في تونس للقضاء على جماعة الإخوان المسلمين، لكن

---

[1] Giorgio Cafiero, The UAE Campaign Against Political Islam: Implications For London ,in : https://lobelog.com/the-uae-campaign-against-political-islam-implications-for-london/ viewed in : (2/8/2024).

[2] خرباشي، ***مرجع سابق***، ص ص. 574-589 .

ذلك قوبل بالرفض. عقب ذلك بدأت الإمارات في دعم بعض الشخصيات السياسية التي تتبنى توجهات معارضة للإسلام السياسي، مثل محسن مرزوق، الذي كان يُعتبر بمثابة الرهان الإماراتي خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2019 نظرًا لمعارضته لحركة النهضة والقوى السياسية المُنبثقة عن الثورة[1].

وقد أكدت وثيقة منسوبة إلى مركز الإمارات للسياسات تم تسريبها عبر الإنترنت على أن الدولة تعمل على خطة تستهدف الإسلاميين وتبحث عن موطئ قدم لها في تونس. وأفادت الوثيقة بأن هذه الخطة تُنفذ من خلال دعم الشخصيات السياسية والأحزاب ووسائل الإعلام المناهضة للحركات الإسلامية، وذلك ضمن إطار تنفيذ ثورة مضادة و من خلال الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في البلاد.[2]

دور قطر:

في أكتوبر 2011، استخدمت قطر وسائلها الاعلامية لدعم حركة النهضة خلال انتخابات المجلس التأسيسي، وقدمت أيضا دعما ماليا لحلفائها، بعد فوز "حركة النهضة" و"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" تمكنت قطر من تعزيز وجودها في الساحة التونسية من خلال استغلال الترسانة الدينية، حيث استقدمت دعاة معروفين بارتباطهم بها مثل نبيل العوضي ويوسف القرضاوي ووجدي غنيم، كما زودت أطرافا قريبة منها بأجهزة تجسس لمراقبة الفاعلين السياسيين، وأقامت في تونس فروعا لجمعياتها الخيرية المتهمة بالإرهاب، بالإضافة إلى مراكز بحثية متخصصة في استقطاب الكفاءات العلمية.[3]

كما قدمت قطر مساعدات مالية لتونس قدرت ب 722 مليون دولار، تم تحويل نصف هذا المبلغ إلى البنك المركزي[4]، بالإضافة إلى التعاون الإعلامي عبر قناة الجزيرة المملوكة

---

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

[3] الحبيب الاسود،" صفحات من التآمر القطري على تونس" ، في: https://www.afrigatenews.net/article ، تاريخ الاطلاع : (2024/8/12) .

[4] "الغنوشي يكشف السر: الثورة التونسية صناعة قطرية"، في: http://tunisie-secret.over-blog.com/article-106197518.html ، تاريخ الإطلاع: (2024/8/12).

للدولة القطرية، حيث قدمت تغطية شاملة للأحداث في تونس، وقد صرح رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي بأن دولة قطر كانت شريكا في الثورة من خلال دعمها الإعلامي وتشجيعها للثورة حتى قبل تحقيق نجاحها.[1]

وفقا للمحلل السياسي "عمر الحاج علي" فإن قطر بذلت جهودا كبيرة لتحويل تونس إلى مركز لإدارة الأزمات في منطقة المغرب العربي، وقد تم ذلك من خلال إقامة تحالفات عميقة بين الجماعات الإسلامية في تونس وليبيا، والتخطيط لإثارة الفوضى في الجزائر. كما سعت قطر إلى تحويل الأراضي التونسية إلى ساحة لتجنيد الإرهابيين وإرسالهم إلى مناطق القتال في الدول العربية المستهدفة.[2]

عانى المجتمع التونسي من تصاعد ظواهر التطرف الديني وانتشار الأفكار الإرهابية، خاصة بعد الظهور السريع لحركة النهضة، بقيادة راشد الغنوشي، وعملها الناجح في الانتخابات خلال المرحلة الانتقالية الأولى، وقد اعتبرت قناة الجزيرة هذا الانتصار بمثابة دليل على الشعبية الكبيرة للحركة، ومع ذلك لم يخف عن المراقبين تدخل قطر السري، الذي سعى عبر تمويلاته إلى تغيير موازين القوى لصالح حلفائها الإسلاميين ودعم وصولهم إلى السلطة. كما لم تدخر قطر جهدا في دعم موقف حليفها راشد الغنوشي لتحقيق الاتفاقات السرية بين الجانبين، وعلى إثر ذلك فتحت بعض الجهات الداخلية وأحزاب من البرلمان التونسي تحقيقات حول عدد من البنوك المتهمة بتسهيل إدخال الأموال القطرية بهذه الطرق المشبوهة، كما تواجه حركة النهضة بدورها اتهامات لم تتمكن من دحضها، فقد سعت قطر لاستغلال حالة الارتباك والفوضى التي نشأت داخل المؤسسات الأمنية التونسية عقب سقوط نظام بن علي، وعملت على زرع وكلائها وساندت إنشاء جمعيات خيرية كانت تستعمل كغطاء للترويج للأفكار التكفيرية المتطرفة وتجنيد الشباب للسفر إلى سوريا.[3]

---

[1] ***المرجع نفسه***، تاريخ الاطلاع: (2024/8/13).

[2] الأسود، ***مرجع سابق***، تاريخ الإطلاع: (2024/8/13).

[3] محمد الطيب ، "كيف تورطت قطر في سفك دماء شباب تونس؟" ، في: ***https://al-ain.com/article/wikileaks-founder-drop-british*** تاريخ الاطلاع: (2024/8/13) .

دور تركيا:

شهدت العلاقات التركية التونسية خلال فترة حكم الرئيس بن علي تطورا معتبرا على عكس ماكنت عليه في عهد بورقيبة، خصوصا منذ 2002 السنة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب أردوغان إلى الحكم، منذ ذلك الحين اتبعت تركيا سياسة جديدة انفتحت من خلالها على العالم العربي، وكانت تونس من الدول التي حظيت باهتمام كبير من قبل تركيا[1]. وتوطدت العلاقات بين البلدين خاصة بعد قيام الثورة و موقف تركيا المساند لها ووصول حزب النهضة التونسية الى الحكم.

فقد تصدرت الثورة التونسية عناوين الصحف التركية، وخاصة تلك المرتبطة بالتيار الإسلامي، حيث نشط المجتمع المدني في تنظيم مسيرات دعم للثورة، وقيام رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان بزيارة إلى تونس. كما قدمت تركيا مساعدات لتونس، مع تأكيد أردوغان والمسؤولين الأتراك على دعمهم للمشروع الديمقراطي الناشئ في البلاد، واستعدادهم لتقديم المساعدة على جميع الأصعدة وتعزيز العلاقات التاريخية التي تعود جذورها إلى العهد العثماني. بعد الثورة، راهنت الدولة التركية على بناء علاقات جيدة مع حركة النهضة التي تتشارك معها في الأيديولوجيا والخلفية الفكرية الإسلامية، حيث دعمت الحكومة الجديدة وقدمت لها المساعدات اللازمة، وقد أحدثت حركة النهضة تحولا في السياسة الخارجية لتونس من خلال البحث عن حلفاء جدد، وكانت تركيا من بين الدول التي أولتها تونس أهمية كبيرة للتعامل معها.[2]

كما تجدر الإشارة إلى أن الزيارات المتكررة التي قام بها صناع القرار الأتراك إلى تونس خلال الفترة الانتقالية أسفرت عن توقيع اتفاقيات وتقديم مساعدات، أبرزها تزويد تركيا لتونس بمعدات لإدارة الأمن، بالإضافة إلى تدريب المئات من عناصر الشرطة التونسية. يمكن القول أن هذه العقود العسكرية الكبيرة منحت تركيا فرصة واسعة لتعزيز نفوذها العسكري والتجاري في تونس، حيث قدمت تركيا للحكومة التونسية خط تمويل بقيمة حوالي

---

[1] الزبير خلف الله، "قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة" ، في:
https://www.turkpress.co/node/1706 ، تاريخ الاطلاع: (2024/8/15) .

[2] خلف الله، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/8/15) .

200 مليون دولار لقطاعي الدفاع والأمن، مما يتيح شراء معدات عسكرية تركية نحو هذه القيمة المالية. وأفادت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسية في بيان لها أن هذا التمويل سيساهم في تعزيز قدرات المؤسستين العسكرية والأمنية لمواجهة التهديدات الأمنية والإرهابية[1]، كما أعلنت وكالة أنباء الأناضول عن صفقة لبيع 100 عربة مصفحة من طراز "كيربي" المضادة للألغام للقوات المسلحة التونسية. وتكتسب هذه الاتفاقيات العسكرية أهمية مضاعفة بالنسبة لتركيا، حيث تدفع تونس نحو الانضمام إلى المحور العسكري الذي تتبناه إسطنبول مع حلفائها، وذلك استنادا إلى التداخلات في التحالفات السياسية المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط.[2]

كما قد تعكس عودة تركيا للاهتمام بتونس ودعمها للثورة رؤية السياسة الخارجية التركية للعمق الاستراتيجي والاقتصادي لتونس في منطقة المغرب العربي الغنية بالنفط والثروات الطبيعية التي يمكن أن تستفيد منها تركيا، إضافة الى موقع تونس الذي يمكنها من السيطرة على منطقة البحر الابيض المتوسط ومن التوغل داخل افريقيا.[3]

---

[1] عمرو احمد، "كيف أصبحت تونس بوابة نفوذ تركيا في شمال وغرب افريقيا ؟ " ، في:
https://www.sasapost.com/how-did-tunisia-become-the-gateway-of-turkey-to-north-and-west-africa ، تاريخ الاطلاع: (2024/8/15).

[2] سعيد، سماعلي، ***مرجع سابق***، ص. 109.

[3] المكان نفسه.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية

دور الاتحاد الأوروبي:

لا شك أن تونس تواجه تحديات أمنية خلال فترة الانتقال الديمقراطي، والتي ترتبط بعلاقاتها مع دول الجوار ومحيطها الجيوسياسي، ولا يمكن التصدي لهذه التحديات إلا من خلال تعزيز التعاون مع القوى الفاعلة في المنطقة، لذا تعهد الاتحاد الأوروبي بتطوير العلاقات مع تونس ودعم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية في البلاد. وفي إطار سياسة الجوار الأوروبية، تحصل تونس على دعم مالي من الاتحاد الأوروبي.[1]

فمنذ بداية الربيع العربي في عام 2011، حصلت تونس على منح بلغت قيمتها 1.2 مليار أورو، حيث ساهمت آليات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية بأكثر من مليار أورو. وخلال الفترة من 2011 إلى 2013، حصلت تونس على 445 مليون أورو لدعم التنمية في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وهو ما يعادل تقريبا ضعف المبلغ المخصص لها في البداية، وتم توجيه معظم التمويل لدعم الاقتصاد و الانتقال نحو الديمقراطية، بينما تم تخصيص الجزء المتبقي لمشاريع تفيد المواطنين، خاصة في المناطق المحرومة. كما شمل الدعم تمويلا قدره 155 مليون أورو في إطار برنامج "سبرينغ"، الذي يكافئ التقدم في مجال الإصلاح الديمقراطي، وكانت تونس المستفيد الرئيسي من هذا البرنامج في منطقة الجوار الجنوبي.[2]

تلتزم تونس بمبادئ الديمقراطية وتتوافق مع الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، حيث تتشارك القيم المتعلقة باحترام الكرامة الإنسانية، والحرية، والديمقراطية، والمساواة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. في ظل هذا الالتزام القوي والواضح من قبل التونسيين تجاه مسارهم الانتقالي، قرر الاتحاد الأوروبي دعم جهود الشعب التونسي نحو تحقيق مزيد من الديمقراطية، والحرية، والعدالة الاجتماعية. في هذا السياق الجديد، حصلت تونس على دعم

---

[1] "The Diplomatic Service of the European Union ", in : ***https://www.eeas.europa.eu/_ar*** , viewed in : (16/8/2024) .

[2] سعيد، سماعلي، ***مرجع سابق***، ص.131.

ماكرومالي* الذي يهدف إلى تقدمها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز جهودها في مجال الحوكمة الرشيدة.[1]

تجمع تونس والاتحاد الأوروبي علاقات وثيقة في عدة مجالات تشمل السياسة والثقافة والاقتصاد والأمن، فالموقع الجغرافي الاستراتيجي لتونس يجعلها بوابة لدول المغرب العربي وعمق أفريقيا، مما يتيح لها أن تكون نقطة اتصال رئيسية بين أوروبا ودول الجنوب، إذ تلعب تونس دورا حيويا في تعزيز العلاقات بين القارتين، وتعزيز التبادل التجاري والتواصل الثقافي والتنسيق الأمني، لذا تسعى أوروبا إلى تطوير سياسات الجوار واتفاقيات التعاون مع تونس بهدف تأمين محيطها الإقليمي، والحد من الهجرة غير الشرعية وحركة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة للسلع الأوروبية وتعزيز الشراكة بين الجانبين. ومن هنا كانت المساعدات الأوروبية منذ عام 2011 حاسمة ومستدامة لدعم التحول الديمقراطي في تونس. وقد أفاد الاتحاد الأوروبي بأن مساعداته لتونس بين عامي 2011 و2016 بلغت 2.2 مليار دولار على شكل منح ومساعدات اقتصادية، بالإضافة إلى 2.8 مليار دولار أخرى كقروض ميسرة.[2]

هيئة الأمم المتحدة:

لقد كان للخطابات والسياسات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الآليات العالمية الحديثة للتمكين والتواصل، تأثير كبير على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس. فعقب سقوط نظام بن علي أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه حيال التطورات في تونس معبرا عن أسفه للخسائر في الأرواح، وداعيا إلى اتخاذ خطوات نحو تسوية للأزمة مع احترام كامل لحرية التعبير والتجمع. وقد تجلى دور الأمم المتحدة من خلال المؤسسات

* الدعم الماكرومالي هو آلية استثنائية تم وضعها من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمات ومساعدة الدول المجاورة التي تواجه صعوبات حادة في ميزان المدفوعات. في سبتمبر 2014، وقع الاتحاد الأوروبي والسلطات التونسية اتفاقية قرض أولية ومذكرة تفاهم لتقديم دعم ماكرومالي بقيمة 300 مليون أورو لتونس، تم صرف هذا المبلغ على مراحل متعددة خلال عام 2015.

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 132.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 133.

المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن المنظمات الحقوقية الناشطة في تونس التابعة للمنظمة العالمية لحقوق الإنسان.[1]

فقد قدمت الأمم المتحدة من خلال بعثاتها المختلفة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) الدعم الفني للحكومة التونسية، خاصة في مجالات إعداد الدستور الجديد وتطوير المؤسسات الديمقراطية، كما دعمت الأمم المتحدة تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة في تونس من خلال توفير المساعدة الفنية والمراقبة الدولية، مما ساهم في ضمان شفافية العملية الانتخابية، ودعم عملية الحوار الوطني بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية الذي كان حاسما في تجاوز الأزمات السياسية التي واجهتها البلاد وأدى إلى حصول الرباعي الراعي للحوار الوطني على جائزة نوبل للسلام في عام 2015. بالإضافة الى تقديمها مساعدات مالية وبرامج تنموية لمساعدة تونس على تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها بعد الثورة. [2]

كما دعت الأمم المتحدة إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في تونس و قدمت الدعم للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، مثل هيئة الحقيقة والكرامة، التي أنشئت لتحقيق العدالة الانتقالية.

دور جامعة الدول العربية:

كان موقف الجامعة العربية تجاه الثورة التونسية يميل إلى الحياد السلبي، على الرغم من أنه كان من المفترض أن تلعب دورا أكثر فعالية وإيجابية في حل القضايا التي تواجه الدول الأعضاء، وأن تساهم في خلق بيئة مستقرة تتيح العمل الفعال لتحقيق الأمن ومواجهة

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 134.

[2] Ammar Abu Zayad, Five Years After the Revolution, Tunisia's Fragile Transition Still Inspires Hope, in : https://www.opensocietyfoundations.org/voices/five-years-after-revolution-tunisia-s-fragile-transition-still-inspires-hope viewed in: (18/8/2024).

التحديات التي تعاني منها الدول العربية، سواء على الصعيد الداخلي لكل دولة أو على المستوى الخارجي للدول الأعضاء.[1]

لكن ما حدث يعكس بوضوح ضعف دور جامعة الدول العربية في التعامل مع أغلب القضايا التي تواجه المنطقة، ويعود ذلك إلى تراجع الدور العربي بشكل عام، وتأثر الجامعة بالأنظمة الحاكمة في الدول العربية. ونظرا لأن الجامعة ومؤسساتها ليست مستقلة عن هذه الأنظمة، خاصة في الدول الكبرى، فإن ضعف النظام السياسي العربي ينعكس بشكل تلقائي على أداء الجامعة، مما يفقدها قيمتها السياسية والواقعية في مواجهة القضايا العربية المهمة.[2]

أعلنت جامعة الدول العربية أنها تعتبر ما يحدث في تونس شأنا داخليا، وأعربت عن أملها في أن تتمكن تونس من تجاوز أزمتها بسلام، كما أوضح المتحدث الرسمي باسم الجامعة أن الجامعة تتابع بقلق واهتمام الأوضاع في تونس، وأوصت الجامعة جميع الأطراف بالعمل على التواصل من أجل تحقيق إجماع وطني يساعد البلاد على الخروج من الوضع المتأزم.

لم تتخذ جامعة الدول العربية أي إجراء فعلي لحل الأزمة التونسية، ولم تسهم حتى بأدنى مستوى من التغيير المتوقع، بل اكتفت بإصدار بيان رسمي كما هو معتاد، دون أن تأخذ بعين الاعتبار بأي شكل من الأشكال أهميتها كمؤسسة عربية شاملة يُفترض أن تلعب دورا كبيرا في إحداث التغيير وحل الأزمات والتصدي لها، كجزء من التزامها بأهداف وجودها. لكن الفجوة بين ما يُنتظر منها وواقع الحال كبيرة مما يدل على هشاشتها الفعلية وتراجع دورها الحقيقي، حيث لا يتجاوز نشاطها حدود المراقبة عن بُعد، ثم إصدار بيانات مكررة مليئة بالشجب ومزينة بالأمنيات.[3]

---

[1] عماد عمر محمد عبد الكريم، ***دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011-2017)*** ، رسالة ماجستير،(جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2018)، ص. 89.

[2] ***المرجع نفسه***، ص . 90.

[3] ***المرجع نفسه***، ص . 91.

المبحث الثالث: أزمة التحول الديمقراطي في تونس

تشهد تونس أزمة في مسار التحول الديمقراطي على الرغم من نجاحها في تحقيق انتقال سياسي سلمي بعد الثورة عام 2011. ورغم تبني دستور جديد وإجراء انتخابات حرة، إلا أن التحديات العديدة تعيق ترسيخ الديمقراطية بشكل كامل.

المطلب الأول: أسباب أزمة التحول الديمقراطي في تونس

تنقسم أسباب تعثر التحول الديمقراطي في تونس لعدة أسباب أهمها:

1- غياب التنشئة السياسية:

إذا نظرنا إلى عينة صغيرة من الشباب التونسي، وخاصة في المحافظات المهمشة التي لم تستفد اجتماعيا واقتصاديا من التحول الديمقراطي، فمن الملاحظ أن التنشئة السياسية خلال العقد الماضي لم تسهم بشكل حقيقي في نقل المعرفة حول الديمقراطية أو صياغة المواقف الديمقراطية. فقد كان هناك دائما بعض القصور في التنشئة الديمقراطية من خلال الوسائل المؤسسية، وخاصة نظام المدارس العمومية، فالتغييرات التي شهدها النظام السياسي التونسي منذ عام 2011 لم تنعكس بأي شكل ذي معنى من خلال المناهج الدراسية[1].

في المقابل، لا تزال المفاهيم والقيم السياسية تنتقل بشكل كبير من جيل إلى آخر داخل الأسر وعبر الأوساط الاجتماعية مثل المقاهي ومراكز الشباب. ولا تزال معاناة الشباب في المناطق المهمشة بسبب نقص في فرص العمل اللائق، بالإضافة إلى العزلة الجغرافية والثقافية المستمرة، كما أنهم لا يستفيدون من أساليب التنشئة الاجتماعية السياسية الحديثة التي يوفرها النظام التعليمي، مما يجعلهم يفتقرون إلى الثقة في المؤسسات والعملية الديمقراطية. ويبدو أن تراجع دعم الشباب للنظام السياسي الحالي له تأثيرات كبيرة على ترسيخ الديمقراطية على المدى الطويل، خاصة في ظل هذه الأزمة، حيث لم ينجح الانتقال الديمقراطي والطبقة السياسية في خلق انطباع إيجابي عن الحياة السياسية ولم يحدث أي تغيير في التنشئة السياسية للشباب، بل كان للطبقة السياسية تأثير معاكس من خلال نشر

[1] البنا، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/9/8).

قضايا الفساد وتحويل وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإعلام إلى مساحات لتبادل الاتهامات والشتائم بين المعارضين السياسيين، كما برز خطاب عنيف ومتوتر تجاه المعارضة أدى بدوره إلى خلق صور نمطية لدى الشباب تقلل من قيمة المشاركة السياسية والعمل السياسي والمشاركة في المجال العام كما كانت هناك حالة من الغضب الشبابي المتزايد ضد السياسة والسياسيين، وهو ما انعكس على أنماط المشاركة السياسية للشباب، مما دفع الشباب إلى المشاركة في الاحتجاجات بدلا من الانخراط في الأحزاب السياسية[1].

2- إخفاق النخبة السياسية والحزبية:

قد ظلت الخطوات المتخذة إدارة المرحلة الانتقالية متعثرة، حيث فشلت النخب السياسية التي تولت السلطة في تلبية تطلعات فئات واسعة من المجتمع، على سبيل المثال لم تتمكن من تلبية تطلعات سكان المناطق الداخلية والريفية من حيث العمل والتنمية والخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى تفاقم مشاعر الحرمان والإحباط، وهدد تجربة الانتقال الديمقراطي بشكل عام. كما أدى الصراع بين النخب الحاكمة في تونس، منذ بداية الانتقال الديمقراطي، إلى الإطاحة بعدد من الحكومات واستمرار تدهور الاقتصاد التونسي الذي يعاني من أزمة متفاقمة، بالإضافة إلى غياب الإصلاحات اللازمة وانقسام النخب السياسية الحاكمة وتآكل شرعيتها.[2]

علاوة على ذلك، غابت الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها ولم تتطور هياكلها، بل اتبعت الأحزاب توجهات نفعية وطرحت مطالب ضيقة وفئوية، مما أثر سلباً على الدولة والمجتمع. وقد أدى ذلك إلى اتساع الفجوات بين هذه النخب وعموم الشعب التونسي، الذي شعر بالإحباط وخيبة الأمل تجاه الأحزاب والمؤسسات القائمة، وفقد الثقة في الآليات والإجراءات الديمقراطية، بعد أن انحرفت القوى الحزبية عن مسارها. لذلك، ارتفعت أصوات ناقدة داخل الأحزاب تطالب قياداتها بالتنحي وإفساح المجال لقيادات شابة جديدة،

---

[1] محمد الدريسي، "محدوديَّة التنشئة السياسيَّة في فضاءات التعليم: تونس مثالا" ، في: ***https://altanweeri.net/8656/*** تاريخ الاطلاع: (2024/9/8) .

[2] توفيق بوستي، "مسببات الأزمة السياسية" ، ***مجلة الديمقراطية***، م. 21، ع. 84 (2021)، ص ص. 132-135 .

مع توجيه اللوم لسلوكياتها وأفعالها وتحالفاتها التي أدت إلى انتكاسة في مسار التحول الديمقراطي المنشود.[1]

3- التحديات الاقتصادية:

تركزت الجهود التونسية في السنوات الأولى من مرحلة الانتقال إلى النظام الديمقراطي على مواجهة التحديات السياسية بشكل رئيسي. وقد كان أداء تونس في هذا المجال إيجابيا بشكل عام حيث استطاعت الدولة الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية رغم التحديات المرتبطة بالاستقطاب السياسي حول الهوية والقضايا الدينية و تصاعد انعدام الأمان نتيجة الهجمات التي نفذتها جماعات متطرفة، وكذلك خيبة أمل الناخبين من النخب السياسية الحالية، ومع ذلك فإن هذه المكتسبات السياسية جاءت على حساب انتكاسات اقتصادية، لذا يُعتبر الاقتصاد من أبرز التحديات التي تواجهها البلاد في الفترة المقبلة، فارتفاع معدلات البطالة وعدم تلبية مطالب العدالة الاجتماعية وتزايد الفساد بالإضافة إلى المسار غير المستدام للاقتصاد الكلي الذي يعد العامل الأكثر خطورة على المدى القصير، كلها عوامل تهدد المكتسبات السياسية التي تم تحقيقها مؤخرا، وإذا لم تتعامل الإدارة السياسية القادمة مع هذه القضايا، فإن السخط الاجتماعي قد يعرض المكاسب الديمقراطية التي تم تحقيقها بصعوبة للخطر.[2]

مر الاقتصاد التونسي بعد الثورة بوضع حرج، مرده الوضع العام وتدني قدرة الدولة في التحكم في مجريات الأمور وغياب السياسات والحلول اللازمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين.[3]إذ ارتفعت معدلات البطالة والفقر في تونس نتيجة استمرار تراجع إيرادات الدولة من عدة قطاعات اقتصادية حيوية، خاصة قطاع السياحة الذي يمثل

---

[1] المكان نفسه.

[2] "تحدي تونس المقبل :إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان" ، في: ***https://www.arab-reform.net/ar/publication/6597/*** ، تاريخ الإطلاع: (2024/9/3) .

[3] حمادي الرديسي، "عفافة المناعي، العدالة الانتقالية في تونس: المسار المنقوص" ، في: ***http//www.arab reform.net/ar/publication*** ، تاريخ الإطلاع: (2024/9/3) .

المصدر الرئيسي لعائدات البلاد من العملة الصعبة لا سيما بعد تزايد معدلات انعدام الأمان في 2012–2013 والهجمات الإرهابية في 2015–2016.

وفقا للمعهد الوطني التونسي للإحصاء، بلغت نسبة البطالة الرسمية في عام 2021 حوالي 18%، بعد أن كانت تقدر بـ 16.6% في عام 2020. كما شهدت إيرادات قطاع السياحة انخفاضا حادا بنسبة 80% في جويلية 2021. بالإضافة إلى ذلك، انكمش النمو الاقتصادي بنسبة 21%، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6%. وارتفع معدل التضخم من 161.8 نقطة في مارس 2020 إلى 169.5 نقطة في مارس 2021، مما يعكس زيادة بنسبة 4.75%، كما توقعت شركة البحوث الاقتصادية "Capital Economics" أن تصل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس إلى 1.5% بحلول عام 2025.[1]

وقد كان لفقدان السوق الليبية تأثير كبير على الاقتصاد التونسي، حيث تكبد الاقتصاد التونسي خسائر تقدر بعشرات المليارات، فمنذ اندلاع الأزمة الليبية توقفت العديد من الاستثمارات وتراجع عدد من المستثمرين عن إقامة مشاريع في تونس بسبب التوترات الأمنية على الحدود ووجود جماعات مسلحة فيها. ومنذ بداية الأزمة سنة 2011 انخفضت المبادلات التجارية بين تونس وليبيا بأكثر من 75%. كما أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات التونسية، مثل قرار إعادة غلق المجال الجوي أمام الطائرات الليبية لأسباب أمنية، جاءت في ظل تفاقم الوضع الأمني في ليبيا أثر سلبا على عائدات السياحة البينية في كلا البلدين.[2]

وقد تسببت جائحة كورونا والطريقة السيئة التي أدارت بها الحكومة الأزمة في أضرار كبيرة للاقتصاد، مما أدى إلى دخول عشرات الآلاف من التونسيين في دوامة البطالة والفقر. كما أظهرت الأزمة أن القضايا الأساسية التي تهم غالبية التونسيين، مثل الأمن الغذائي والصحي، ليست من أولويات النخب السياسية الحاكمة.

---

[1] أسماء البنا، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع: (2024/9/3).

[2] لكسور، ***مرجع سابق***، ص ص. 233، 234.

كما تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في تفاقم أزمة الأمن الغذائي. ومع تفجر الخلافات بين مؤسسات الحكم وتدهور المؤشرات الاقتصادية، اضطرت الدولة إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي مقابل تنفيذ برنامج تقشفي مالي صارم.[1]

تظهر العلاقة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي بوضوح في حالة تونس، حيث أدت الأزمات الاقتصادية إلى تعثر هذا التحول، فشهدت الطبقة الوسطى في تونس تآكلا ملحوظا، وهو ما لا يعتبر مجرد مؤشرا على تدهور الأوضاع الاقتصادية، بل يُعد أيضا بمثابة جرس إنذار لاحتمالية زعزعة الاستقرار في البلاد. وقد استمرت الاحتجاجات والاعتصامات في السنوات الأخيرة في العديد من المدن والمناطق التونسية من الجنوب إلى الوسط وصولا إلى الشمال الساحلي. وكانت الشعارات التي رفعت في هذه الاحتجاجات هي نفسها التي أطلقت في بداية الثورة، مما يهدد تجربة التحول الديمقراطي بشكل عام في تونس.[2]

4-تضارب المصالح الدولية:

كان لتضارب المصالح تأثير كبير على الوضع التونسي بعد الثورة، حيث سعت عدة قوى دولية وإقليمية إلى حماية مصالحها والتأثير على مسار الأحداث في تونس. هذه المصالح المتضاربة أدت إلى تعقيد الوضع في البلاد، وتأزم عملية التحول الديمقراطي، يمكن تقسيم تأثير تضارب المصالح الدولية إلى جانبين.

أولا: الجانب الاقتصادي

بعد الثورة احتاجت تونس إلى دعم اقتصادي كبير لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تفاقمت نتيجة الاحتجاجات والانكماش الاقتصادي العالمي، اذ كانت هناك تنافسات بين القوى الدولية حول توجيه المساعدات والاستثمارات، قدم الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا

---

[1] البنا، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/9/3).

[2] أسامة الرمضاني، "الطبقة الوسطى صمّام أمان مهدد في تونس"، في: ***https://bit.ly/3U0Uf5w*** ، تاريخ الاطلاع: (2024/9/4) .

مساعدات لكن بشروط تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى زيادة الضغوط على الحكومات التونسية خاصة في ظل رفض بعض الأحزاب لبعض هذه الشروط. كما أن دول الخليج مثل الإمارات والسعودية قدمت دعما ماليا لبعض الأطراف السياسية والعسكرية التونسية مقابل ضمان عدم تمكين الإسلاميين من السيطرة على الاقتصاد والسياسة، ما أثر بشكل مباشر على بعض القطاعات الاقتصادية.[1]

كما فرضت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شروطا صارمة على تونس مقابل تقديم قروض ومساعدات، كتقليص الإنفاق الحكومي ورفع الدعم عن السلع الأساسية، مما أثر على الطبقات الفقيرة والمتوسطة وجعل الحكومات الانتقالية تواجه صعوبة في تنفيذ الإصلاحات دون إحداث استقرار اجتماعي.[2]

بعض القوى الدولي مثل الصين، بدأت في توجيه استثمارات غير مشروطة، مما وفر بدائل للحكومة التونسية للتقليل من الاعتماد على الشروط الغربية، وأدى إلى توترات في العلاقات مع الدول الغربية.

تتمتع تونس بعلاقات اقتصادية متينة مع الاتحاد الأوروبي، لاسيما مع فرنسا وإيطاليا اللتان تعتبران شريكتان اقتصاديتان كبيرتان. سعت فرنسا بشكل خاص إلى حماية مصالحها التجارية والاستثمارية في تونس عقب الثورة. وقد أدى تضارب المصالح بين التوجهات الأوروبية الداعية إلى الإصلاح والدعم المالي المشروط من جهة، وبين القوى الأخرى التي تسعى لتحقيق استقرار سريع بأي ثمن من جهة أخرى، إلى خلق ضغوط على الحكومات التونسية التي كانت تحاول التوازن بين هذه الاتجاهات.[3]

---

[1] حمزة المؤدب، إسحاق ديوان و هاشمي علية، "تراكم العوامل المؤدّية إلى الأزمة: تونس بين المشاكل الحالية والمسارات المستقبلية" ، في: https://carnegieendowment.org/research/2024/01/the-buildup-to-a-crisis-current-tensions-and-future-scenarios-for-tunisia?lang=ar&center=middle-east ، تاريخ الاطلاع: (2024/9/10).

[2] المكان نفسه.

[3] Maher Latif, " Tunisia: Caught Between the IMF and International Isolation ", in : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/tunisia-caught-between-imf-and-international-isolation , viewed in : (10/9/2024) .

ثانيا: الجانب السياسي

دعمت الامارات والسعودية القوى العلمانية والمعادية للإسلاميين في تونس، هذا الدعم تجلى بشكل مباشر في تمويل حملات إعلامية وسياسية ضد النهضة وضد التحول الديمقراطي الذي يمكن أن يُمَكن من وجود إسلاميين في السلطة. قطر وتركيا على الجانب الآخر دعمتا حركة النهضة وغيرها من القوى السياسية الإسلامية، مما زاد من الاستقطاب السياسي داخل البلاد وأدى إلى حالة من الانقسام بين الأحزاب السياسية والشارع التونسي[1].

أوروبا، وخاصة فرنسا، كانت لديها مصالح سياسية واضحة في الحفاظ على الاستقرار في تونس، لكنها كانت تخشى من صعود التيارات الإسلامية إلى الحكم. من ناحية، دعمت أوروبا الانتخابات الحرة والانتقال الديمقراطي، لكنها في الوقت ذاته كانت قلقة من أن يؤدي التغيير السريع إلى تعزيز قوى الإسلام السياسي. هذا التردد أثر على الدعم السياسي والاقتصادي الأوروبي، حيث كانت هناك مطالب مستمرة بإجراء إصلاحات هيكلية وفي الوقت نفسه تحقيق الاستقرار الأمني[2].

ازداد الاستقطاب السياسي الداخلي في تونس نتيجة تضارب المصالح الدولية. فقد سعت قوى داخلية مدعومة من جهات خارجية لتعزيز نفوذها على حساب الآخرين، مما أدى إلى تفاقم الأزمات السياسية. بالإضافة الى دخول الأحزاب العلمانية والإسلامية في صراعات على السلطة، إذ شهدت البلاد عدة أزمات حكومية وتشكيلات سياسية متعاقبة لم تتمكن من تحقيق توافق واسع بين القوى السياسية[3].

المطلب الثاني: مؤشرات أزمة التحول الديمقراطي في تونس

تعثرت عملية التحول الديمقراطي في تونس نتيجة لعدة عوامل ، وقد أثر هذا التعثر على عدة مؤشرات كان من أبرزها:

---

[1] المؤدب وآخرون، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/9/10) .

[2] Latif, **op. cit** , viewed in : (10/9/2024) .

[3] المؤدب وآخرون، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/9/10) .

إقصاء المعارضة والملاحقات الأمنية:

منذ 25 يوليو 2021، شهدت المعارضة في تونس تغييرات متتالية على مختلف الأصعدة، سواء في التكوين أو الممارسة السياسية أو الخطاب، نتيجة للقرارات التي اتخذتها السلطة. إذ يسعى "قيس سعيد"، من خلال حالة الاستثناء التي فرضها، إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي للمعارضة، وذلك عبر الأمر الرئاسي 117 الذي يمنح الرئيس سيطرة أحادية على السلطة التشريعية، بالإضافة إلى تحديد آليات تداول السلطة ومؤسسات وأطراف المشاركة السياسية. وفي الوقت الذي وبينما تسعى المعارضة القديمة والجديدة لبناء أدوات سياسية وتنظيمية لمواجهة السلطة الجديدة، يسعى سعيد إلى تقليص دور المعارضة والحد من فعاليتها الاجتماعية والسياسية، من خلال اتخاذ إجراءات تشمل الإقصاء وتشويه سمعة كل من يعارضه واتهامه بالفساد.[1]

منذ بداية عام 2022 ضاعف الرئيس سلطاته ضد أي مؤسسة قد تعيق قراراته أو تشكل قوة معارضة له. ففي فيفري تم حل المجلس الأعلى للقضاء، وتم اقتراح مشروع قانون صارم يهدف إلى تقييد الحريات وتعديل التشريعات المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات، كما تم اتخاذ إجراءات قانونية ضد نواب سابقين من مجلس ممثلي الشعب، حيث تم وضع بعضهم تحت الإقامة الجبرية أو منعهم من مغادرة البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تم فصل أكثر من خمسين قاضيا من مناصبهم، معظمهم بسبب رفضهم الامتثال لمطالب السلطة التنفيذية. ويمكن اعتبار أن عمليات القمع والمضايقات التي تعرض لها النشطاء والحركات الاجتماعية من قبل الشرطة هي الأشد منذ اثني عشر عاماً من التحول الديمقراطي، كما حدث في مدينة عقارب نتيجة أزمة القمامة، حيث استخدمت الحكومة القوة والغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين[2]. وفي 12 يناير 2022 استخدمت قوات الأمن خراطيم المياه والغاز

---

[1] البناء، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/9/8).

[2] ملاك الطيب، "حل مشكلة إدارة النفايات المتنامية في تونس (Solving Tunisia's growing waste management problem)"، في: ***https://www.mei.edu/publications/solving-tunisias-growing-waste-management-problem***، تاريخ الاطلاع: (2024/9/7) .

المسيل للدموع لتفريق احتجاجات سلمية احتفالاً بالذكرى الحادية عشرة لتنحي بن علي معبرة عن مخاوفها من الإجراءات التي اتخذها سعيد لتعزيز سلطته.[1]

قيود على الإعلام:

بدأت خطوات تقييد الصحافة والإعلام بإلغاء دستور 2014، الذي كان الرئيس سعيد قد تعهد بالحفاظ على فصوله المتعلقة بالحقوق والحريات، وذلك في إطار إعلانه عن التدابير الاستثنائية. ومنذ بداية هذه الفترة الاستثنائية في يوليو 2021، أصدرت نقابة الصحافيين التونسية بيانات متكررة تحذر من تدهور حرية الصحافة، وهو المكسب الأهم الذي تحقق بعد ثورة 2011، وذلك ردا على ما تعرض له صحفيون ومدونون من تحقيقات أمنية وملاحقات قضائية بسبب آرائهم أو أعمالهم الصحفية. يخوض الصحافيون التونسيون معركة متجددة للحفاظ على مكتسبات حرية التعبير ويرفضون كل أشكال الرقابة المسبقة على عملهم، خاصة في ظل الإجراءات الاستثنائية، وهو ما يزيد من المخاوف بشأن مستقبل هذه المكتسبات في ظل تركيز كل الصلاحيات في يد الرئيس. وهذه المخاوف مبررة في ظل غياب الهياكل القادرة على الحد من تجاوزات السلطة، وسياسة الرئيس الانفرادية في إدارة الشأن العام، ومحاولته السيطرة على الإعلام العمومي واستمرار تشويه صورة الإعلام[2].

وشهدت تونس تراجعا في مؤشر حرية الصحافة العالمي 2022، بحسب منظمة مراسلون بلا حدود، لتحتل المرتبة 94، بانخفاض 21 نقطة عن العام السابق. وأكدت المنظمة في تقريرها أن ملاحقة الصحفيين أصبح شائعا في تونس، حيث تعرض العشرات من الصحفيين، بمن فيهم مراسلو وسائل الإعلام الدولية، للعنف أثناء تغطيتهم للاحتجاجات. كما أشار التقرير إلى زيادة الاعتداءات اللفظية ضد الصحفيين ووسائل الإعلام من قبل السياسيين[3].

قيود على المجتمع المدني:

---

[1] البنا، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/9/7) .

[2] ألفت كامل، "خريف الصحافة في تونس.. مرآة لوضع سياسي مرتبك." ، في: ***https://bit.ly/3x3mDtX*** ، تاريخ الاطلاع: (2024/9/8) .

[3] البنا، ***مرجع سابق***، تاريخ الاطلاع: (2024/9/7) .

تم تسريب مشروع قانون يهدف إلى تنظيم منظمات المجتمع المدني، مما يمنح السلطات صلاحيات واسعة للتدخل في كيفية تأسيس هذه المنظمات، وأدوارها وأنشطتها وتمويلها، وقدرتها على التعبير عن آرائها علنا. ففي خطاب مصور بتاريخ 24 فبراير 2022، اتهم سعيد منظمات المجتمع المدني بخدمة مصالح أجنبية ومحاولة التدخل في الشأن السياسي التونسي، وأعلن عن عزمه منع تلك المنظمات من الحصول على تمويل خارجي. وتعمل منظمات المجتمع المدني في تونس وفقا للمرسوم رقم 88-2011، الذي يضمن حرية التونسيين والمقيمين الأجانب في تأسيس هذه المنظمات وممارسة مجموعة متنوعة من الأنشطة، والضغط على السلطات بشأن القوانين والسياسات، والتعبير عن آرائها، والحصول على تمويلات أجنبية دون الحاجة لترخيص من الحكومة[1].

يشترط القانون الجديد أيضا موافقة اللجنة التونسية للتحاليل المالية، التابعة للبنك المركزي التونسي والمكلفة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، على مصادر تمويل المنظمات، بالإضافة إلى ذلك يمنح المشروع المسرب للسلطات في الإدارة المعنية بالجمعيات التي تتبع رئاسة الحكومة، القدرة على حل منظمات المجتمع المدني التي تظل غير نشطة لفترة معينة دون سابق إنذار، كما قد يسمح لها بحل هذه المنظمات في أي وقت ودون الحاجة إلى حكم قضائي.[2]

[1] ***المرجع نفسه***، تاريخ الاطلاع: (2024/9/8) .

[2] ***المرجع نفسه***، تاريخ الاطلاع: (2024/9/8) .

خلاصة الفصل:

وفي نهاية هذا الفصل المتعلق بمسار التحول الديمقراطي في تونس، توصلنا إلى ما يلي:

- الطبيعة الاستبدادية لنظام زين العابدين بن علي كانت أبرز عامل أدى لسقوطه.
- من أبرز نتائج الثورة إجراء أول انتخابات ديمقراطية في تونس منذ الاستقلال أعقبها انتخابات برلمانية ورئاسية في 2014 و2019، بالإضافة الى صياغة دستور جديد للبلاد مما عزز شرعية النظام الديمقراطي الناشئ.
- السمات البارزة في التجربة التونسية هي قدرة البلاد على تحقيق نظام سياسي تعددي، حيث شاركت العديد من القوى السياسية بما في ذلك الحركات الإسلامية والعلمانية في العملية الديمقراطية. رغم الاختلافات الأيديولوجية، نجحت تونس في تجنب الصراع المفتوح من خلال الحوار الوطني والتسويات السياسية.
- تتفاوت أدوار العوامل الخارجية في المسار الانتقالي من دولة إلى أخرى بحسب قوة وضعف هذه الدولة وأهميتها الجيوسياسية والاستراتيجية، كما أن هذه الفواعل تحركها مصالحها بالدرجة الأولى ولا يهمها ديمقراطية الشعوب.
- تمثل التحديات الاقتصادية عائقا أمام الاستدامة، فرغم النجاح السياسي لا تزال التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة تهدد استقرار الديمقراطية في تونس.

استنتاجات

يُمثل التحول الديمقراطي خطوة هامة نحو بناء نظم سياسية قائمة على الشفافية، التعددية، واحترام حقوق الإنسان، ومع ذلك فإن نجاح هذا التحول ليس مضمونا، إذ يتطلب تضافر جهود مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، من مؤسسات الدولة إلى الأحزاب السياسية، وصولا إلى المجتمع المدني، كما أنه عملية معقدة تتطلب تحقيق توازن دقيق بين مختلف العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

ورغم أن بعض الدول قد تتمكن من إحراز تقدم ملموس في هذا الاتجاه، فإن استدامة الديمقراطية تظل مرهونة بقدرتها على توفير الاستقرار السياسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

تعد تجربة التحول الديمقراطي في تونس نموذجا فريدا في العالم العربي، حيث تمكنت البلاد من تحقيق انتقال سياسي سلمي نسبيا بعد ثورة 2011 رغم التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي واجهتها، وأثبتت تونس أن الحوار الوطني والتوافق بين القوى السياسية، ودور المجتمع المدني يمكن أن يكونوا عوامل حاسمة في بناء نظام ديمقراطي مستدام .رغم ذلك، فإن عملية التحول الديمقراطي في تونس تحتاج إلى جهود أكبر للتغلب على جميع العقبات التي تعرقل تقدمها.

وعلى ضوء ذلك، هناك العديد من الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة التونسية، لعل من أهمها:

- التداول السلمي للسلطة لا يعني بالضرورة نجاح عملية التحول الديمقراطي، فقد حققت تونس التداول السلمي للسلطة من خلال إنشاء مؤسسات انتقالية تشاركية، ودستور توافقي، ونظام انتخابي مناسب، فعقب انتخابات 2011، 2014، 2019 تم تداول السلطة على أساس انتخابات حرة نزيهة وبمشاركة جميع الأحزاب السياسية. ومع ذلك، لم يمنع هذا التداول السلمي للسلطة من تعثر التحول الديمقراطي في تونس.
- من الضروري السعي نحو بناء توافقات حقيقية بين النخب السياسية والمعارضة، مما يسهم في حل الخلافات الأساسية ويساعد في بناء مشروع سياسي شامل.

- يمكن أن يؤدي غياب المؤسسات الدستورية إلى فشل عملية التحول الديمقراطي، إذ أن التأخير في إنشاء مؤسسات دستورية أساسية مثل المحكمة الدستورية قد زاد من الانقسام بين الجماعات السياسية المتنوعة. وهذا بدوره قد يفضي إلى تحويل المسار الديمقراطي إلى مسار تسلطي يفتقر إلى الأسس الدستورية.
- أهمية عامل التنمية الاقتصادية في نجاح التحول الديمقراطي، حيث لا يكفي ضمان الحقوق والحريات في النظام الديمقراطي لاستمرار القبول الشعبي به مع غياب التنمية الاقتصادية بل من الضروري أن تترافق هذه الضمانات مع جهود حقيقية للنهوض بالاقتصاد وتحسين ظروف حياة المواطنين، بالإضافة إلى الاستجابة لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد منصور، بلقيس. ***الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى.*** القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004.
2. بشارة، عزمي. ***الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة من خلال يومياتها .*** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.
3. الجابري، محمد عابد. ***الديمقراطية وحقوق الإنسان.*** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994.
4. الجمعاوي، أنور. ***المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق.*** الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014.
5. حامي الدين، عبد العالي. ***الثورة الشعبية في تونس :مدى قابلية النموذج للتعميم.*** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.
6. حزام والي، خميس. ***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر.*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.
7. حسن، إيمان. ***المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، سلسلة كتيبات برلمانية .*** البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، ط2، 2017.
8. حميد رشيد، عبد الوهاب. ***التحول الديموقراطي في العراق.*** بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.
9. حميد صالح البرزنجي، سرهنك. ***مقومات الدستور الديموقراطي وآليات الدفاع عنه.*** عمان: دار دجلة، ط1، 2009.
10. الربيع، فايز. ***الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية.*** عمان، دار الحامد، ط1، 2004.
11. الشرقاوي، سعاد. ***النظم السياسية في العالم المعاصر تحديات وتحولات.*** القاهرة: دار النهضة العربية، 2002.

12.صديقي، العربي. ***تونس: ثورة المواطنة ثورة بلا رأس***. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2011.
13.عاصي، جوني. ***نظريات الانتقال الى الديمقراطية إعادة نظر الى براديغم التحول***. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.
14.عبد الله، محمد عبد الرحمان. ***علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة***. بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2001.
15.عبدالصادق، علي. ***مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية***. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، 2004.
16.فتحي، شادية. ***الاتجاهات المعاصرة للنظرية الديمقراطية***. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2005.
17.الفيلالي، مصطفى وآخرون، **الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خط الطريق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.
18.كامل خميس، أحمد وآخرون. ***الديمقراطية المتعثرة: مسار التحريات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية***. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014.
19.الكواري، علي خليفة وآخرون. ***لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.
20.مالكي، محمد وآخرون. **ثورة تونس : الأسباب والسياقات والتحديات**. بيروت: المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013.
21.متروك، الفالح. ***المجتمع و الديمقراطية و الدولية في البلدان العربية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
22.المديني، توفيق. ***سقوط الدولة البوليسية في تونس***. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011.
23.مهنا، محمد نصر. ***في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية***. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2005.

24. هنتغتون، صامويل. ***الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***. الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993.

المجلات العلمية:

1. بن طلاع، خديجة بن طلاع. "التحول الديمقراطي في الجزائر: الواقع ورهانات المستقبل في ظل الأطر القانونية والدستورية "دستور 1989"، *مجلة صوت القانون*، م7، ع2، (نوفمبر 2020)، ص ص. 62-89.
2. بوستي، توفيق. "مسببات الأزمة السياسية" ، *مجلة الديمقراطية*، م. 21، ع. 84 (2021)، ص ص. 132-135 .
3. حفيظي، نور الدين. نبيل، سعداوي. "إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة"، *مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية*، م.3 ،ع. 6، (نوفمبر 2020)، ص ص. 118-137.
4. حملة، صبرينة. "الاشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: اشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية"، *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية*، م.2 ،ع.3 ، (سبتمبر 2015)، ص ص. 374-393.
5. خرباشي، حنان. "التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات (2014-2020)"، *مجلة المفكر*، م. 18 ، ع. 1 (2023)، ص ص. 574-589.
6. سليماني، محمد. مرضي، مصطفى. "تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص و مخاطر"، *مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية*، م.7، ع.7، (2021) ص ص. 589-606.
7. طبيب، فتيحة. "التحول الديمقراطي: دراسة في الأسباب و العوامل" ، *مجلة الرائد في الدراسات السياسية*، م. 4، ع.1، (نوفمبر 2022) ص ص. 01-11.

8. العالم، النعمى السائح. "التحول الديمقراطي المفهوم و الآليات"، *مجلة الأكاديمية للعلوم الانسانية والاجتماعية*، ع. 12 (جويلية 2017)، ص ص. 67-87.
9. كربوش، أحمد. "إشكالية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، م.6، ع.1 (جانفي 2023)، ص ص. 743-755 .
10. ماضي، عبد الفتاح. "الاضطراب السياسي: سوء إدارة تفاعلات المرحلة الانتقالية في الدول العربية"، *مجلة السياسة الدولية*، م. 48 ، ع. 188 (أفريل2012)، ص ص. 58-61.
11. مسعودي، يونس. "التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية "،*مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، م. 01، ع.01، (مارس 2014) ص ص. 147-159 .
12. نش، حمزة. قاتل، إلهام. "الأسباب والدوافع التي ساهمت في الانتفاضة التونسية"، *مجلة أكاديميا للعلوم السياسية*، م. 6، ع. 3، (2020)، ص ص. 75- 82.
13. الوحيشي، علي مصباح محمد." دارسة نظرية في التحول الديمقراطي "، *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية*، م. 1،ع. 2، (أكتوبر 2015)، ص ص. 48- 66.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. معقافي، أسامة. ***النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987-2010)***، رسالة ماجيستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009.
2. بن عطا الله، عبد الحق. خثير، يوسف. ***التحول الديمقراطي في الجزائر "دراسة حالة"***، مذكرة ماستر. جامعة الدكتور طاهر مولاي: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014/2015.
3. تمازيرت، ليندة. بوقطوف، مريم. ***التحول الديمقراطي في شمال افريقيا (دراسة حالة تونس 2011-2017)***، مذكرة ماستر. جامعة مولود معمري: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2018/2017.

4. قرين، الخميسي. ***الانتقال الديمقراطي في تونس*** مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020/2019.

5. الوافي، الطاهر. ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي دراسة حالة تونس 2011-2019***، مذكرة ماستر. جامعة العربي التبسي: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2021/2020.

6. سعيد، عبد الحميد. سماعلي، عادل. ***دور العامل الخارجي في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس***، مذكرة ماستر. جامعة الشيخ العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018.

7. سلامة، عبد الرحمن يوسف. ***التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010***، رسالة ماجيستير. جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2016/2015.

8. عبد الكريم، عماد عمر محمد. ***دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011-2017)*** ، رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2018/2017.

9. بن طيبة، لطفي. ***التحول الديمقراطي في تونس***، مذكرة ماستر. جامعة العربي التبسي: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017/2016.

10. بلعور، مصطفى. ***التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1998-2008***، أطروحة دكتوراه. جامعة بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010/2009.

11. لكسور، ناصر. ***إشكالية التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة دراسة تحليلية في التحديات والآفاق***، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2024/2023.

12. نسرين، نموشي. ***انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر***، مذكرة ماجستير. جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010.

المواقع الالكترونية:

1. "أسباب الثورة" ، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/ThwraTunis/sec07.doc_cvt.htm تاريخ الإطلاع: (2024/6/20) .
2. "الثورة التونسية.. باكورة الربيع العربي"، في:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/5/24/ تاريخ الاطلاع: (2024/7/2).
3. "الغنوشي يكشف السر : الثورة التونسية صناعة قطرية"، في: http://tunisie-secret.over-blog.com/article-106197518.html ، تاريخ الإطلاع: (2024/8/12).
4. "تحدي تونس المقبل :إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان" ، في: https://www.arab-reform.net/ar/publication/6597 ، تاريخ الإطلاع: (2024/9/3) .
5. "دور السعودية والإمارات في وأد الثورة التونسية" في:
https://almuslimon.net/article_view.php?id=15636 تاريخ الاطلاع: (2024/7/27) .
6. "ليلى بن علي امتلكت ألف زوج من الأحذية الفاخرة"، في :
https://www.france24.com/ar/20111112-tunisia-corruption-traboulsi-laila-theft-monument-revolution%20 تاريخ الاطلاع: (2024/6/25).
7. ابراهيم، حسنين توفيق. "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، في:
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495 ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/05.
8. أحمد، إيمان. *"نظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي: الجزء الثاني"*، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، في : https://eipss-eg.org/ ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/9).
9. احمد، إيمان، "قراءات نظرية: أنماط التحول الديمقراطي جزء 4"، في: https://eipss-eg.org/ ، تاريخ الإطلاع: (2024/05/01).
10. احمد، عمرو. "كيف أصبحت تونس بوابة نفوذ تركيا في شمال وغرب افريقيا ؟ " ، في:
https://www.sasapost.com/how-did-tunisia-become-the-gateway-of-turkey-to-north-and-west-africa ، تاريخ الاطلاع: (2024/8/15).

11. الأسود، الحبيب." صفحات من التآمر القطري على تونس" ، في:
https://www.afrigatenews.net/article ، تاريخ الاطلاع: (2024/8/12).
12. بشير، رياض. "التفاوت التنموي في تونس.. قبل الثورة وبعدها"، في: https://caus.org.lb/ ، تاريخ الاطلاع: (2024/06/22).
13. البنا، أسماء. "أزمة التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والمؤشرات والدروس المستخلصة" ، في
https://cihrs-rowaq.org/the-crisis-of-democratisation-in-tunisia-causes-indicators-lessons-learned/#_edn12 تاريخ الاطلاع: (2024/7/13) .
14. بوعجاجة، جمال. "الثورة التونسية والمسألة الدينية"، في:
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2011/07/201172371822479144.html ، تاريخ الاطلاع: (2024/6/27).
15. حمزة المؤدب، إسحاق ديوان و هاشمي علية، "تراكم العوامل المؤدّية إلى الأزمة: تونس بين المشاكل الحالية والمسارات المستقبلية" ، في:
https://carnegieendowment.org/research/2024/01/the-buildup-to-a-crisis-current-tensions-and-future-scenarios-for-tunisia?lang=ar&center=middle-east ، تاريخ الاطلاع: (2024/9/10).
16. خلف الله، الزبير. "قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة" ، في:
https://www.turkpress.co/node/1706 ، تاريخ الاطلاع: (2024/8/15) .
17. الدريسي، محمد "محدودية التنشئة السياسية في فضاءات التعليم: تونس مثالا" ، في:
https://altanweeri.net/8656/ تاريخ الاطلاع: (2024/9/8) .
18. الرديسي، حمادي. المناعي، عفافة. "العدالة الانتقالية في تونس: المسار المنقوص" ، في:
http//www.arab-reform.net/ar/publication ، تاريخ الإطلاع: (2024/9/3) .
19. الرمضاني، أسامة. "الطبقة الوسطى صمّام أمان مهدد في تونس"، في: https://bit.ly/3U0Uf5w ، تاريخ الاطلاع: (2024/9/4) .
20. سالمي، يامنة. "علاقات فرنسا بتونس..من الموالاة لبن علي إلى الاعتراف بالثورة" . في:
https://www.aa.com.tr/ar ، في: (2024/8/16)

21. الطيب، محمد. "كيف تورطت قطر في سفك دماء شباب تونس؟" ، في: https://al-ain.com/article/wikileaks-founder-drop-british تاريخ الاطلاع: (2024/8/13) .

22.الطيب، ملاك. "حل مشكلة إدارة النفايات المتنامية في تونس (Solving Tunisia's growing waste management problem)" ، في: https://www.mei.edu/publications/solving-tunisias-growing-waste-management-problem ، تاريخ الاطلاع: (2024/9/7) .

23. كامل، ألفت. "خريف الصحافة في تونس.. مرآة لوضع سياسي مرتبك." ، في: https://bit.ly/3x3mDtX ، تاريخ الاطلاع: (2024/9/8) .

24. نويرة، أسماء. "صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس"، في: https://carnegieendowment.org/sada/2011/03/obstacles-on-the-path-of-tunisias-democratic-transformation?lang=ar ، تاريخ الإطلاع: (2024/7/7).

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

1. Nicolas Beau, Catherine Graciet**, La régente de Carthage**, (Paris: éditions la Découverte, 2009) p 63.

Web site :

1. Abdullah Baabood, " Gulf Countries and Arab Transitions: Role Support and Effects ", in: https://www.iemed.org/publication/gulf-countries-and-arab-transitions-role-support-and-effects/?lang=fr viewed in : (1/8/2024).
2. Ammar Abu Zayad, Five Years After the Revolution, Tunisia's Fragile Transition Still Inspires Hope, in : https://www.opensocietyfoundations.org/voices/five-years-after-revolution-tunisia-s-fragile-transition-still-inspires-hope viewed in: (18/8/2024).
3. Giorgio Cafiero, The UAE Campaign Against Political Islam: Implications For London ,in : *https://lobelog.com/the-uae-campaign-against-political-islam-implications-for-london/* viewed in : (2/8/2024).
4. Maher Latif, " Tunisia: Caught Between the IMF and International Isolation ", in : ***https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/tunisia-caught-between-imf-and-international-isolation*** **,** viewed in : (10/9/2024) .
5. "The Diplomatic Service of the European Union ", in : ***https://www.eeas.europa.eu/_ar*** , viewed in : (16/8/2024) .

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بعنوان تجربة التحول الديمقراطي في تونس، الى دراسة مسار الانتقال السياسي في تونس بعد الثورة التي اندلعت سنة 2010 وأسفرت عن الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي.

تلقي هذه المذكرة الضوء على المراحل التي مرت بها تونس خلال عملية التحول الديمقراطي، والدور الفعال الذي لعبته الدول والمنظمات الدولية في مسارها الانتقالي، كما تتناول أبرز التحديات الاجتماعية السياسية والاقتصادية التي واجهت البلاد.

Abstract :

This study, titled "The Experience of Democratic Transition in Tunisia," aims to examine the political transition in Tunisia following the revolution that erupted in 2010 and resulted in the overthrow of President Zine El Abidine Ben Ali's regime. This memorandum highlights the stages that Tunisia has gone through during the democratic transition process, as well as the active role played by countries and international organizations in its transitional path. It also addresses the most significant social, political, and economic challenges that the country faced.